منظمة تواصل لتمكين الشباب
مشروع بوينت العراق
برنامج المرصد الحكومي
التقرير السنوي
كانون الثاني 2024

مؤشرات تنفيذ البرنامج الحكومي
حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني
2023- 2022

اعداد
رؤوف محمد نوري
مسلم هاني

NED NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

منظمة تواصل لتمكين الشباب

point CONFERENCE-IRAQ

الملخص التنفيذي :

بعد عام كامل من الخلافات السياسية وفشل الاحزاب و التحالفات السياسية داخل البرلمان في تشكيل الكتلة النيابية الاكبر وما رافقها من احداث، نجح مجلس النواب العراقي في منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في جلسته المنعقدة بتأريخ 27 تشرين الاول 2022 من خلال التصويت على الكابينة الوزارية و المنهاج الحكومي .

ويعد المنهاج الحكومي لحكومة السوداني من اكبر المناهج التي تضعها الحكومات المتعاقبة منذ عام منذ عام 2003، اذ يعتبر منهاجاً متشعباً وفيه الكثير من الفقرات غير الواضحة ويصعب مراقبة مراحل تنفيذها، حيث بلغت محاور المنهاج الحكومي 23 محوراً تتضمن بين طياتها 126 وعداً .

وفي 12 كانون الاول صوت مجلس الوزراء خلال جلسة استثنائية على البرنامج الحكومي عبر التصويت على الاجراءات التنفيذية لكل وعد، و التي لم يتم نشرها على مواقع الحكومة الرسمية .

و وضعت الحكومة " 5 " اولويات ضمن منهاجها الوزاري بعض هذه الاولويات تغطي اكثر من محور او قطاع من المحاور الثلاثة والعشرون، وقد تم تخصيص مبالغ مالية محددة لتنفيذها ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023 – 2024 – 2025) رقم 13 لسنة 2023 وجاءت الاولويات على النحو التالي .

اولويات المنهاج الحكومي

1. مكافحة الفساد الاداري والمالي.
2. معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب.
3. دعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودي الدخل من المواطنين.
4. إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص.
5. العمل بشكل عاجل على تحسين وتطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين.

منهجية العمل:

لاغراض احتساب مؤشرات تنفيذ المنهاج الحكومي تم اعتماد منهجية تقييم نسب انجاز الوعود السياسية المعتمدة في قارة اوربا، والتي عملنا على تطويرها وتكييفها مع سياقات العمل والاوضاع السياسية العراقية باشراف خبراء من شبكة اكشن سي الناشطة في جنوب شرق أوربا، حيث تم تصميم منهجية عمل خاصة بالمشروع، تعد هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية.

في هذه المنهجية، تم اعتبار كل فقرات المنهاج الحكومي أنها مجموعة من الوعود السياسية التي يتعهد رئيس الوزراء المكلف بتنفيذها عبر كابينته الوزارية ووفق الصلاحيات المخول بها دستوريا إذا ما تم تمرير حكومت في البرلمان.

وتعامل كل فقرة من الفقرات التي يتضمنها المنهاج الحكومي بانها وعد سياسي لانها وعد يطلقه رئيس الوزراء اثناء الترشيح أو بعد التكليف وقبل ان يمنحه البرلمان الثقة بالتالي فان هذه الوعود خاضعة، لمجموعة الاشتراطات التي تنطبق على البرامج الانتخابية، أن تكون محددة ضمن الصلاحيات ولها سقف زمني للتنفيذ، وتضمنت عملية اصدار المؤشرات النهائية المرور بالمراحل التالية:

اولا: تقييم الوعود السياسية في المنهاج الحكومي

حيث قام فريق العمل بدراسة فقرات المنهاج الحكومي واعطاء كل وعد سياسي فيها تصنيفا من ثلاثة مؤشرات محدد ومحدد جزئيا، أو غير محدد ولعمل ذلك يتم تحديد اولا ما هو الهدف او النتيجة النهائية التي يرغب بالوصول لها من تحقيق فقرات المنهاج الوزاري كلا على حدة ويتم التصنيف كل فقرة منه بانها:

محددة : حين يكون الهدف أو النتيجة النهائية واضحة ودقيقة بشكل لا لبس فيه من حيث النوع أو الكم أو الاطار الزمني للتنفيذ.

محددة جزئيا: يتم تصنيف فقرة في المنهاج الحكومي بانها محددة جزئيا، عندما يتم صياغتها بحيث يمكن افتراض النتيجة المراد تحقيقها ومتى يتم تحقيقها لكنها تحتاج إلى إعادة صياغة لتكون أكثر دقة.

وفي هذه الحالة يكون الهدف

يحتوي على مؤشرات قياس لكنها لا تطابق معايير الدقة والوضوح

او يكون الهدف مفتوح لاكثر من تفسير

ويمكن تتبع تحقيق او انجاز الاهداف المحددة جزئيا إلى حد ما، ولكن ينبغي وضع مؤشرات اضافية أكثر وضوحا لتتمكن من تتبع الهدف عند التنفيذ.

غير محددة: يتم اعتبار الوعد السياسي في المنهاج الحكومي غير محدد حينما يصعب تحديد النتيجة المراد تحقيقها ومتى يتم تحقيقها بالكامل حيث يكون الهدف واسع النطاق ويستخدم مصطلحات أوعبارات غامضة أو تنفتح على أكثر من تفسير، لذلك يصعب تحديد كيفية انجازه وتحقيقه.

وبشكل عام، فان الوعود السياسية في المنهاج الحكومي يمكن تتبع تفيذها عندما تكون محددة ومحددة جزئيا، ولا يمكن ذلك عندما تكون غير محددة. مع ذلك عمل فريق الرصد على متابعة القرارات والاجراءات ذات الصلة حتى الوعود التي لا يمكن تخمين النتيجة النهائية المرغوب الوصول اليها، لكنها في هذه الحالة تكون قابلة لاكثر من تفسير وبالتالي لا يمكن تقييم الانجاز فيها.

المرحلة الثانية: تقييم مراحل ونسب الانجاز

يتم تصميم مخطط scale لكل وعد سياسي يرقد بالبيانات بشكل مستمر من قبل فريق الرصد لتقييم مراحل الانجاز. ويتم اعتماد اربعة انواع من مصادر المعلومات لتتبع مسار التقدم الذي احرزته الحكومية ويتم الاعلان عن ذلك عبر مرحلتين زمنيتين فصلية 3 مرات في السنة الواحدة وسنوية.

المصدر الاول وهي البيانات الرسمية التي تعلن عنها الحكومة وتتضمن كافة القرارت والاجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ الوعد السياسي ويمكن اثباتها من خلال الاطلاع على مستندات رسمية (الوثائق المخاطبات، ومحاضر الاجتماعات).

المصدر الثاني: الرصد الاعلامي ويقوم فريق العمل يتتبع مصادر المعلومات التي تزودها وسائل الاعلام سواء عبر لقاءات المسؤولين المتلفزة، أو التحقيقات الاستقصائية فضلا عن البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية.

المصدر الثالث: الاستبيان وهو مجموعة اسئلة ترسل إلى المؤسسات المعنية بتنفيذ الوعد الحكومي احيانا بشكل نصف سنوي أو عندما يتطلب ذلك في هذا الاستبيان يطلب من المؤسسة المعنية الاجابة على استفسارات تتعلق يتتبع مسار التنفيذ ويطلب منها تزويدنا بروابط او احيانا وثائق اثباتية. وكثيرا ما يحدث، وبسبب عدم تشريع قانون حق الحصول على المعلومة فإن المؤسسات المعنية تمتنع عن الاجابة أو الافصاح عن المعلومات رغم أن هذه المعلومات هي حق عام للمواطنين باستثناء تلك المتعلقة بقضايا الامن الوطني.

المصدر الرابع مصادر خاصة وهي عندما يقوم فريق العمل بالاعتماد على مصادر للمعلومة عبر التواصل الشخصي مع صناع القرار، أو عقد المقابلات أو الاجتماعات مع المؤسسات المعنية في هذه الحالة يتم تسجيل المقابلة وتفريغ بياناتها في مستند يعطى له رقم وتصنيف ليكون قابلا للاعتماد في منهجية الرصد.

تصنيف فقرات المنهاج الوزاري وتحديد نسب االنجاز

المؤشر	نسبة الانجاز	التفسير
بدأ التنفيذ	25%	يتم تصنيف فقرات المنهاج الوزاري بـبدأ تنفيذها عندما توحي القرارات والاجراءات التي يتخذها مجلس الوزراء بالتالي: ـ -التاكد من ان مجلس الوزراء بحث الفقرة المعنية بالمنهاج واتخذ القرارات والاجراءات الالزمة للتنفيذ. ـ ان يقع التنفيذ ضمن الصالحيات القانونية للحكومية ـ ان يتم احالة التنفيذ الى جهة مختصة ـ ان يتم الموافقة على متطلبات التنفيذ بضمنها التخصيصات المالية وتقديم التسهيالت
لم يبدأ التنفيذ	0%	عند عدم توفر اي من الشروط الاربعة في الفقرة اعلاه، حيث لا يتم الحصول على اي مستند يثبت ان مجلس الوزراء وافق متطلبات التنفيذ واحالها الى جهة معنية، او ان يتضح ان التنفيذ يقع خارج صالحيات الحكومة او اختصاصها،
قيد التنفيذ	35%	تم رصد احالة التنفيذ الى جهة مختصة، وبدء التنفيذ من قبلها وتحقيق بعض الخطوات الملموسة
نصف منجز	50%	وصلت مرحلة التنفيذ من قبل الجهة المختصة الى النصف
غالبا سينجز	75%	إذا تم البدء في تنفيذ الوعد السياسي، ويبدو أن الاجراءات التنفيذية ستنتهي قريبًا ويتم انجازه بصورة كاملة) بما معنى ان مجموع المؤشرات عند وقت معين من الرصد توحي بالوصول الى النتيجة النهائية للهدف من الوعد السياسي.
لم ينجز	0%	تم البدء ببعض الاجراءات البسيطة لتنفيذ الوعد السياسي في المنهاج الوزاري، لكن ليس هنالك نتيجة او تنفيذ ملموس بالانجاز، وعندما يتجاوز الوعد السياسي المدة الزمنية للتنفيذ يؤشر فريق المرصد هذه الوعود بانها لم تنجز. .وفي حالات كثيرة عندما لا يتم رصد تقدم يذكر في انجاز الوعود السياسية، قد تجدد الحكومة التزامها بالتنفيذ ولكنها تفعل ذلك لمجرد الحديث عن الامر (لاسيما في حالة اعلان السلطات انها تعقد الاجتماعات بشان التنفيذ وتنشر خطابات للراي العام انها تعمل على التنفيذ ولكن فعليا لا نستطيع رصد اي انجاز يذكر
غالبا لن ينجز	0%	تم رصد نسبة معينة من الانجاز ولكن ما تبقى من الوقت لا يوحي بامكانية انجازه، او ان الخطوات المتبقية لا يمكن انجازها لوجود تحديات او تعقيدات في العمل، او بسبب الاهمال او وجود حالات فساد
تم الاخلال به	0%	ما تم انجازه يختلف تماما عما تم الوعد به وادت الاجراءات التنفيذية الى تحقيق شيء مغاير للهدف المحدد
غير محدد لا يمكن تنفيذه	خارج مؤشرات التنفيذ	.عندما يكون الهدف او النتيجة النهائية غير محددة وعامة ويصعب تتبع تنفيذها

ومنذ منح الثقة للحكومة و التصويت على منهاجها الحكومي بدأ فريق المرصد بمتابعة التنفيذ ورصد نسب الانجاز الفعلي للوعود السياسية، و من الجدير بالذكر ان اولويات البرنامج الحكومي ضمن المنهاج الوزاري تضمنت فقرات نؤشر عن عدم قدرة الحكومة على تحقيق انجاز فعلي بها، بل على العكس جاءت اجراءاتها وقراراتها بنتائج عكسية لما هو مخطط له .

ففي مجال اصلاح القطاع المالي والمصرفي وعدت الحكومة باصلاح قطاع المصارف، لكنها واجهت تحديات كثيرة منذ بداية تشكيلها فمع القيود التي فرضها البنك الفدرالي الامريكي و وزارة الخزانة الامريكية وما رافقها من انخفاض قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي، وبالرغم من التعهدات التي قدمها العراق، والقرارات والاجراءات التي تم اتخاذها و تنفيذها إلا انها فشلت في ضبط سعر صرف الدولار مع السعر المحدد من قبل البنك المركزي، فضلاً عن تراجع جودة الخدمات المصرفية المقدمة للمواطنين والشركات التجارية وسجلت ادنى مستوياتها .

وفي نفس القطاع وعدت الحكومة تخفيض الاعتماد على تمويل الموازنة العامة من الايرادات النفطية الى 80 %، لكن الحكومة اخلت بتنفيذ وعدها لحين اعداد التقرير ولا توجد مؤشرات لتحقق الهدف المرجو منه ، فالاجراءات التنفيذية التي افرتها الحكومة لا تحقق الهدف المرجو تطبيقه من تنفيذ هذا الوعد، كما ان قانون الموازنة الذي قدمته الحكومة والذي يغطي ثلاث سنوات من عمل الحكومة، تضمن تقدير الايرادات بمبغ مقداره (١٣٤) ترليون دينار عراقي منها (١١٧) ترليون دينار ايرادات نفطية اي ما يقدر (٨٧٪) من ايرادات العراق، حيث نسجل تراجع مع ما قدمته حكومة رئيس الوزراء الكاظمي في موازنة (٢٠٢١) حيث بلغت الايرادات النفطية (٨٠٪) من قيمة الايرادات الكلية ، كما رصدنا عجز في الموازنة بلغ (٦٤) ترليون دينار عراقي تتم تغطيته عبر الاقتراض الداخلي و الخارجي .

كان من الصعب رصد تنفيذ عدد من الوعود السياسية لتداخل اجراءاتها التنفيذية فيما بينها، ففي قطاع الكهرباء تضمنت اثنين من الوعود السياسية (محطات النقل والتوزيع والتوليد - و وضع خطة لفض الاختناقات بحلول صيف ٢٠٢٣) اربعة اجراءات تنفيذية صوتت عليها الحكومة لانجاز كلا الوعدين وهي :

1. استكمال مشاريع المحطات الثانوية
2. استكمال مشاريع خطوط النقل.
3. استكمال نصب محطات ثانوية ومتنقلة
4. استكمال تنفيذ وشطر مغذيات جديدة.

كما نود أن نشير الى أن تأخر اقرار الموازنة و الضغوطات السياسية و المحاصصة وتقلب الوضع الاقتصادي اثرت بشكل أو بآخر على اداء الحكومة، في نفس الوقت الحكومة لم تستطع التخلص من القيود المذكوؤرة انفاً .

وباشرت الحكومة منذ منح الثقة لها بتنفيذ (47) وعداً بنسبة (41,6 %) من فقرات المنهاج الحكومي، فيما وصل عدد الوعود التي لم نرصد بدأ العمل بها (29) وعداً بنسبة (25,6 %) من فقرات المنهاج الحكومي، وبلغ عدد الوعود المصنفة قيد التنفيذ (20) وبنسبة (17,7 %)، من فقرات المنهاج الحكومي.

أما الوعود التي انجزتها حكومة السوداني وصل عددها (٦) وعود بنسبة (٥٣)، فيما كان عدد الوعود نصف المنجزة (٧) وعود بنسبة (٦,١%) من فقرات المنهاج الحكومي، ووصل عدد الوعـــود التي غالباً لن تنجز (٢) بنسبة (١,٧ %) , أمـــا الوعود التي تم ايقاف العمل بها والوعـود التي غالباً ستنجز فقد بلغت (١) وعــد لكل منها بنسبة اقل من (١%) من فقرات المنهاج الحكومي .

عدد فقرات المنهاج الحكومي حسب نسبة الانجاز			
نسب الانجاز	العدد	نسبة الانجاز من المنهاج الكلي	النتيجة
منجز 100%	6	5,3	تم انجازها بالكامل
غالبا سينجز 75%	1	1	تجاوز انجازها النصف وتوحي بقية الاجراءات انها ستنجز
غالباً لن ينجز	2	1,7	تم رصد نسبة معينة من الانجاز ولكن ما تبقى من الوقت لا يوحي بامكانية انجازه
نصف منجز 50 %	7	6,1	بلغت نسبة الانجاز النصف والعمل مازال مستمر على انجازها
قيد التنفيذ 35 %	20	17,7	تم احالتها الى مؤسسات متخصصة ومازال يجري تنفيذها
بدأ التنفيذ 25 %	47	41,6	لم يتم رصد اي تقدم منذ احالتها الى الجهة المعنية بالتنفيذ
لم يبدأ التنفيذ 0 %	29	25,6	تم ايقاف العمل بها او لم يتم البدء بتنفيذها
تم ايقاف العمل به	1	1	توقف العمل بها بعد بدء تنفيذها
غير محدد	13	خارج التصنيف	خارج معايير الرصد
المجموع	126	24 ,5 %	نسبة الانجاز 24 ,5 %

الوعود المتكررة في المنهاج الحكومي

اشر فريق عمل المرصد الحكومي وجود وعود مكررة ومتداخلة تتخذ مسار واحد في التنفيذ وتفضي الى ذات الهدف في النهاية، ويود أن يشير فريق العمل أن وجود مثل هذه الحالات تؤثر في التقييم الخاص بالمنهاج الوزاري.

الوعود المتكررة		
القطاع	الوعد المكرر	التقييم
1 - مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل. 2 - قطاع الاعمار والخدمات.	حل ازمة السكن	قيد التنفيذ
1- مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل . 2- التشريعات والإصلاحات السياسية.	مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي	منجز
1 - تنفيذ المشاريع الاستراتيجية. 2 - قطاع الاعمار والخدمات.	مشروع تحلية مياه البحر	بدأ التنفيذ
1 - المركز و الاقليم. 2 - التشريعات والإصلاحات السياسية.	تنظيم العلاقة بين الاقليم والمركز	قيد التنفيذ
المجموع	4	

وعود المنهاج الحكومي التي صنفت خارج معايير التقييم

حكومة السوداني كما الحكومات السابقة، تضمن منهاجها الحكومي فقرات او وعود غير محددة ولا يمكن تتبع مراحل تنفيذه وغير قابلة للرصد، فمن اصل 126ا وعداً هناك 13 وعداً غير محدد لا يمكن تتبعه.

واشر لدينا خروج 13 وعداً من المنهاج الحكوميلعدم تطابقه مع معايير مؤشرات التقييم نظرا لكون الهدف النهائي منها غير محدد او واضح كليا، وفي هذه الحالة يمكن ان يعد اي نشاط ذي صلة بهذه الوعود انه انجاز حكومي، فالصياغة غير الواضحة لبعض فقرات المنهاج، مما اتاحت المجال لتفيسيرها اكثر من معنى.

فعلى سبيل المثال، تضمنت الفقرة ثانياً من المحور التاسع في المنهاج الحكومي المتعلق بالتجارة، فان الحكومة تتعهد بالعمل على " تشجيع الاستثمار وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كليا" ومن غير الواضح ما المقصود بهذا الوعد، وكيف سيتم انجازه؟ وهل يمكن ادراج اي نشاط او اجتماع تقوم به الحكومة مع الجهة المعنية على انه انجاز متحقق؟

كما يعتبر الوعد سادساً من المحور الثامن عشر المتعلق بحقوق الانسان وتمكين المرأة، المتضمن "تمكين المرأة ودعمها وفق ما كفله الدستور والقانون العراقي وحمايتها وتوفير فرص العمل، وكفالة العيش الكريم للأرامل والمطلقات من خلال برامج الحماية الاجتماعية"، غير محدد ولا يمكن تتبعه، فلم تشير الحكومة الى كيفية العمل على تنفيذ هذا الوعد؟ وما هي الخطوات التي ستتبعها لتمكين المرأة؟ وما هي طبيعة التمكين؟.

الوعود غير المحددة		
القطاع	عدد الوعود	النتيجة
التجارة	1	تشجيع الاستثمار وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كليا.
الزراعة والموارد المائية	2	تبني إجراءات ترشيد استخدام المياه في المجالات المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها.
		الالتزام بخطط حماية المنتجات الزراعية المحلية، وتحسين أساليب التسويق التي تعزز عوائد الإنتاج الزراعي.
النفط	2	تحسين نوعية ومواصفات انواع النفط المصدرة لتحقيق اعلى عائد مالي للموازنة العامة للدولة.
		تشجيع اجتذاب الاستثمار الاجنبي في قطاع البتروكيمياويات والعمل على اجراء كافة التسهيلات والاجراءات لتطوير هذا النوع من الصناعة الاستراتيجية.
التربية والتعليم	1	التركيز على برامج بناء قدرات الهيئات التعليمية والإدارية في المؤسسات التربوية والجامعات واناطة مهام ادارتها الى قيادات إدارية تتميز بالقدرة والكفاءة بعيدا عن الحزبية والمحاصصة
حقوق الانسان وتمكين المرأة	1	تمكين المرأة ودعمها وفق ما كفله الدستور والقانون العراقي وحمايتها وتوفير فرص العمل، وكفالة العيش الكريم للأرامل والمطلقات من خلال برامج الحماية الاجتماعية.
السياحة	1	استثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة لتكون رافداً مهماً للناتج القومي وحاضنة مهمة لتشغيل الايدي العاملة العراقية ويكون محركاً مهماً لعجلة الاقتصاد
أمن واستقرار العراق	1	إعادة رسم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية وتحديد الأدوار والمهمات والصلاحيات الخاصة بكل مؤسسة وفقاً للدستور والقوانين النافذة لتلك المؤسسات

الوعود غير المحددة		
القطاع	عدد الوعود	النتيجة
التشريعات والاصلاحات السياسية	1	اعداد مشاريع قوانين لعقد اتفاقيات استراتيجية اقتصادية وتنموية مع الدول المتقدمة في العالم
العلاقات الخارجية	3	تعزيز العلاقات مع الدول على أساس مبدا الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وخاصة دول الجوار ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الشقيقة الاخرى
		تفعيل دور العراق الريادي بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية
		اعتماد مبدأ عدم السماح بأن يكون العراق ممراً او مقراً للاعتداء على الدول الأخرى وفق ما نص عليه الدستور والطلب من الدول الأخرى المعاملة بالمثل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الدخول في سياسة المحاور، واتباع سياسة الصداقة والتعاون مع الجميع
المجموع	13	

وعود المنهاج الحكومي التي صنفت على أنها منجزة بالكامل

يشير هذا التصنيف بأن هناك وعود نفذتها الحكومة بشكل كامل وتعد منجزة 100 % وهي كلاتي:-
" مشروع تعديل قانون انتخابات مجلس النواب" و "مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص"، ضمن قطاع التشريعات والإصلاحات السياسية، التي انجزتها حكومة السيد السوداني بشكل كامل.
كذلك وعد "دعم صندوق إعادة اعمار المدن المحررة ومتابعة عملها وتذليل العقبات التي تواجهها وتنشيط العلاقة مع الجهد الدولي لتسريع عمليات الاعمار"، ضمن قطاع النازحين واعمار المناطق المحررة ، التي انجزته حكومة السيد محمد شياع السوداني بشكل كامل.
أما في قطاع مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، فقد انجزت حكومة محمد شياع السوداني الوعد المتضمن "العمل لتشريع قانون التقاعد والضمان للعاملين في القطاع الخاص للتشجيع على العمل في القطاع الخاص وضمان حقوق العاملين فيه"، بشكل كامل.
ورصد فريقنا وجود وعد مكرر من بين الوعود المنجزة الستة، يفضي الى ذات الهدف وهو "مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي "، حيث يوجد في قطاع (مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل) وقطاع (التشريعات والإصلاحات السياسية).

الوعود المنجزة		
القطاع	عدد الوعود	الوعد
النازحين واعمار المناطق المحررة	1	دعم صندوق إعادة اعمار المدن المحررة ومتابعة عملها وتذليل العقبات التي تواجهها وتنشيط العلاقة مع الجهد الدولي لتسريع عمليات الاعمار.
مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل	1	العمل لتشريع قانون التقاعد والضمان للعاملين في القطاع الخاص للتشجيع على العمل في القطاع الخاص وضمان حقوق العاملين فيه.
التشريعات والإصلاحات السياسية	2	مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص
		مشروع تعديل قانون انتخابات مجلس النواب
	1	البدء بخطة محددة بجداول زمنية لفك الاختناقات في قطاع النقل والتوزيع استعدادا لصيف 2023
الزراعة والموارد المائية	1	وضع خطة مستعجلة لدعم المزارعين بهدف إنجاح الخطة الزراعية للموسم الشتوي القادم (2022/2023) لضمان توفير المحاصيل الاستراتيجية وخاصة (الحنطة).
	6	منجز 100%

الوعود التي بدأ تنفيذها منذ الحكومات السابقة

خلال مراقبة مراحل تنفيذ المنهاج الوزاري ورصد نسب انجازه تبين أن لدينا العديد من الفقرات اطلقت في فترة الحكومة السابقة حكومة السيد الكاظمي وبنسب مختلفة، مما يؤشر لدينا أن حكومة السوداني تواصل انجاز المشاريع السابقة واعطتها الاولوية من بين المشاريع وهذا الامر يحسب لحكومة السوداني.

في نفس الوقت انجاز المشاريع واكمالها قد يجير لصالح حكومة السيد السوداني ويحسب للحكومة الحالية ، وعلى سبيل المثال مصفى كربلاء، فأن المشروع عملت على تنفيذه الحكومات السابقة وافتتحته حكومة السوداني.

وغيرها من المشاريع التي اطلقت وبدأ العمل على تنفيذها من الحكومات السابقة مثل، مشروع ميناء الفاو الكبيرالذي من بين المشاريع التي تم وضع حجر اساسها في احدى الحكومة السابقة وضمنته الحكومة في منهاجها الوزاري حيث تم اطلاق المشروع في عام 2010 اي قبل 13 عاماً، حيث توالت 5 حكومات على تنفيذ هذا المشروع، وتبلغ تكلفة المشروع حوالي 4.6 مليار يورو بمساحة كلية تبلغ 54 كيلو متر مربع وتقدر طاقة الميناء المخطط إنشاؤه 99 مليون طن سنوياً ليكون واحداً من أكبر الموانئ المطلة على الخليج العربي والعاشر على مستوى العالم.

كذلك هناك مشاريع اخرى ينطبق ذات الامر عليها مثل(مشروع تحلية مياه البحر، وموضوع حل ازمة السكن، وجزء من المشاريع الخدمية، كذلك مشروع المدن الصناعية، توظيف حملة الشهادات العليا والطلبة الاوائل وغيرها

مسار الحصول على المعلومة

مع التصويت على المنهاج الحكومي ومنح حكومة السيد السوداني الثقة، أخذ فريق العمل في تقييم محاور وقطاعات ووعود المنهاج وتصنيفها حسب المعايير المنصوص عليها، وهي ذات المعايير التي طبقت في عهد مراقبة المنهاج الوزاري لحكومة السيد مصطفى الكاظمي على عاتقه ادخال البيانات وتقييمها.
بدأ الفريق برصد تنفيذ الوعود الحكومية التي بلغ عددها 126 وعداً ، من خلال البيانات الحكومية واللقاءات التلفزيونية و التصريحات الاعلامية والمؤتمرات الصحفية و الوثائق الرسمية و الزيارات الميدنية.
1 - المواقع الحكومية
لغرض الحصول على المعلومة تم رصد كل ما يصدر في المواقع الحكومية مثل ، موقع مكتب رئيس الوزراء، موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء، موقع البرلمان، كذلك مواقع جميع الوزارت والمديريات والشركات العامة والدوائر الرسمية المرتبطة بالوزارات، ومن خلال رصدنا لهذه المواقع، اشرنا عدد من النقاط من بينها.
اولاً- برمجة وتحديث عدد من المواقع الحكومية خلال فترة الحكومة الحالية، مثل موقع رئيس الوزراء، موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء و مواقع عدد من الوزارات و موقع مكتب رئيس الوزراء، مما تسبب بفقدان الكثير من البيانات، مثل مقررات جلسات مجلس الوزراء ومقررات اجتماعات المجالس الوزارية و اللجان المشكلة، فضلاً عن قرارات و النشاطات الخاصة بالوزارات و الجهات المعنية، والذي وجد معه فريق العمل صعوبة في اعادة اسناد عدد من الفقرات لمصادر حكومية كان قد تم اعتمادها خلال المرحلة الاولى من الرصد، في نفس الوقت يؤشر تطوير في جودة المواقع التي تمت اعادة برمجتها خصوصاً من ناحية مربعالبحث
ثانياً: واجه فريق العمل صعوبة في التعامل مع بعض المواقع الحكومية بسبب قدم نظامها و حجب بعضها وكذلك ايقاف العمل في بعضها.
ثالثا: بعض المؤسسات الحكومية لا ترفع انشطتها على مواقعها بشكل دوري، مما يتسبب فقدان وعدم توثيق نشاطاتها، كما يشكل صعوبة في الحصول على المعلومة.
رابعا: ضعف الانترنيت وتعطيله في بعض الاحداث خاصة في فترة الامتحانات يتسبب في ايقاف عمل المواقع، وبطئ عملها بعد عودته.
2 - الوزارات
بهدف الحصول على المعلومة الدقيقة من مصدرها قام فريق العمل بزيارات ميدانية للوزارات، فقد اجرى الفريق 5 زيارات ميدانية :
اولا : **وزارة النفط**،
خاطب منظمة تواصل وزارة النفط بكتابين رسميين، إلا أن الوزارة رفضت استلامها، كما اجرى فريق المرصد خمس زيارات ميدانية الى مقر الوزارة الرئيسي لكن لم يسمح له بالدخول، كما تم الاتصال مع المكتب الاعلامي الذي رفض التعامل معنا، بحجة أن الوزارة لا تتعامل مع المنظمات غير الحكومية.
ثانياً: **وزارة العمل**
تمت مخاطبة الوزارة بكتابين وتم اجراء 3 زيارات ميدانية لمقر وزارة العمل، إلا أن الوزارة رفضت التعامل مع المرصد إلا بكتاب صريح من رئيس الوزراء، علماً أن منظمة تواصل التي تدير المرصد الحكومي مسجلة لدى وزارة العمل وحاصلة على شهادة تسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء .

ثالثا : وزارة التربية
تمت مخاطبة وزارة التربية بكتابين رسميين و اجرى فريق المرصد 4 زيارات ميدانية لمقر الزارة ، لكنه القائمين على العمل في الوزارة اعتذروا عن التعاون معنا بسبب عدم وجود مختصين بمراقبة تنفيذ البرنامج الحكومي و اوضحوا لا يوجد تعامل و تعاون مع المنظمات غير الحكومية حول البرنامج الحكومي.
رابعاً : وزارة التعليم العالي
قام فريق العمل باجراء زيارة واحدة لوزاة التعليم العالي و البحث العلمي، الا ان الجهة المعنية في الوزارة و التي التقاها فريق العمل اعتذرت عن التعاون بسبب عدم تواجد المعنيين بملف البرنامج الحكومي.
خامسا: وزارة الكهرباء
قام فريق المرصد باجراء زيارة ميدانية واحدة لمقر الوزارة طالبا تسهيل مهمة فريق العمل في الحصول على معلومات تطبيق البرنامج الحكومي ، وكان هناك استجابة من قبل الزارة لكن المعلومات التي تم الحصول عليها من الوزارة و المتعلقة بتنفيذ فقرات البرنامج الحكومي محدودة للغاية .

مؤشرات انجاز محاور وفقرات البرنامج الحكومي

مع مرور عام كامل على ممارسة الحكومة لمهامها رسمياً في تنفيذ البرنامج الحكومي بلغت نسبة الانجاز الفعلي 24,4 % وهنا لابد من الاشارة الى قضية مهمة وهي ان تأخر تشريع قانون الموازنة اثر بشكل عكسي على تأخر تنفيذ عدد من الوعود التي يتطلب تنفيذها تخصيص مبالغ مالية كبيرة، ويوضح الجدول ادناه نسبة الانجاز الفعلي لكل محور فضلاً عن النسبة النهائية للانجاز للعام الاول :

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز
الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر	4	%30
مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل	8	%33
ملف النازحين واعمار المناطق المحررة والأقليات	3	%45
معالجة أزمة الكهرباء	3	%56
قطاع الصحة	5	%29
قطاع الاعمار والخدمات البلدية	4	%27
مكافحة الفساد وهدر المال العام	4	%25
الزراعة والموارد المائية	6	%15
التجارة	4	%11
الصناعة	4	%25
القطاع النفطي	19	%21
القطاع المالي والمصرفي	7	%20
النقل والاتصالات	3	%16
التربية والتعليم	5	%31

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز
الاستثمار	3	%16
السياحة	2	%0
السكان والتنمية	5	%34
حقوق الانسان وتمكين المرأة	6	%5
العلاقات الخارجية	5	%17
المركز والاقليم	1	%35
أمن واستقرار العراق	9	%9
تنفيذ المشاريع الاستراتيجية	5	%22
التشريعات والإصلاحات السياسية	11	%42
نسبة اجاز البرنامج الحكومي	126	%24,5

أولا: الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر

1 - تحسين إدارة وكفاءة شبكة الحماية الاجتماعية مع زيادة الاعانة النقدية الشهرية وزيادة الشمول للعوائل المستحقة من أجل معالجة الفقر بالاستفادة من المنهجية التي تتولى تطويرها منظمات دولية، ضمن مشروع إصلاح الحماية الاجتماعية بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة.

قيد التنفيذ 35 %

2 - رعاية الفئات الهشة وذوي الإعاقة من خلال تبني برامج خاصة لاسيما الارامل وكبار السن، تتضمن أنشطة مناسبة لتأهيلهم وتمكينهم وتحسين أوضاعهم بعزة وكرامة، وتوفير خدمة ورعاية للقاصرين.

بدأ التنفيذ 25 %

3 - دعم صندوق التنمية الاجتماعي ضمن المشروع المشترك مع البنك الدولي لتبني المشاريع لتحسين أوضاع المناطق الأكثر فقراً.

بدأ التنفيذ 25 %

4 - إصلاح وتحسين البطاقة التموينية والتكفل بوصولها للفئات الهشة من المجتمع، بالاستفادة من البرامج المتفق عليها ضمن مشروع اصلاح الحماية الاجتماعية مع المنظمات الدولية، التي تعمل على تأمين نظام تسجيل الكتروني مرن وشفاف.

قيد التنفيذ 35 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر	4	%30

ثانياً: مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل

1- توسيع دور القطاع الصناعي الخاص واعطائه الدور الرئيس لقيادة هذا النشاط، ودعمه مالياً وتشريعياً، للدخول في صناعات متطورة ذات قيمة مضافة عالية.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

2- إعادة النظر بالسياسة المتبعة في قطاع الاستثمار، وتشجيعه بما في ذلك مراجعة القوانين لتكون مشجعة للاستثمار، ومنح المستثمرين العراقيين تسهيلات مصرفية (قروض ميسرة) بضمانات هذه المعامل والمشاريع، واختصار الحلقات الروتينية في عملية الاقراض وعدم تضمين عقود الاقراض شروطاً تعجيزية لمعالجة المعوقات التي واجهتهم في المرحلة السابقة لاسيما مجال تخصيص الأراضي، وإخضاع الجهات المعنية للمساءلة والمراقبة ووضع سقوف زمنية قصيرة لحسم الإجراءات.

بدأ التنفيذ 25 %

3- تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الزراعية، الصناعية، الخدمات، الصحة، والتعليم في الناتج المحلي الإجماليGDP والتركيز على منح القطاع الخاص دوراً كبيراً في إنشاء المدن الصناعية، ومزيداً من الفرص الاستثمارية في المحافظات وتقديم كافة التسهيلات لإنجاحها.

لم يبدأ التنفيذ 0%

4- البدء فوراً بتوزيع (500) ألف قطعة سكنية لمستحقيها كمرحلة أولى في المدن المستحدثة في المحافظات كافة، وتوفير القروض الميسرة للمواطنين لبناء هذه القطع السكنية، ووضع آلية شفافة لمشاركة القطاع الخاص في إنشاء تلك المدن وبكامل الخدمات.

قيد التنفيذ 35 %

5- تفعيل قوانين حماية المنتج الوطني والتعرفة الكمركية وقانون حماية المستهلك ومجلس المنافسة ومنع الاحتكار، وكذلك تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومديرية مكافحة الجريمة المنظمة لحماية المنتج العراقي ومساءلة المقصرين.

بدأ التنفيذ 25%

6- العمل لتشريع قانون التقاعد والضمان للعاملين في القطاع الخاص للتشجيع على العمل في القطاع الخاص وضمان حقوق العاملين فيه.

منجز 100%

7- العمل على تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص، لمعالجة البطالة وكذلك تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وانجازها، وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها.

قيد التنفيذ 35 %

8- تأسيس صندوق الإعمار والتنمية للمحافظات الاكثر فقرا وتحسين الخدمات فيها، لمعالجة الأضرار في البنى الأساسية وتطويرها، وتحقيق الأهداف الوطنية والإنمائية والاجتماعية والإنسانية لعملية الإعمار، ويموّل من الموازنة الاتحادية والوفرة المالية سنوياً.

نصف منجز 50 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل	8	%33

ثالثا: ملف النازحين واعمار المناطق المحررة والأقليات

1- دعم صندوق إعادة اعمار المدن المحررة ومتابعة عملها وتذليل العقبات التي تواجهها وتنشيط العلاقة مع الجهد الدولي لتسريع عمليات الاعمار.

منجز 100 %

2- تهيئة الظروف الملائمة لعودة النازحين الى مدنهم بتسريع اعمار المدن المحررة وحل المشكلات الأمنية في بعض المناطق ودعم النازحين وحثهم على العودة الطوعية.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

3- ضمان حاضر ومستقبل الأقليات باعتبارهم جزءً مهما من الشعب العراقي، وتتكفل الحكومة حمايتهم ومكافحة وإزالة الأسباب التي تدفع البعض منهم للهجرة خارج العراق، وإطلاق مشروع اعمار للمناطق ذات الخصوصية في كل من سنجار ومنطقة سهل نينوى.

قيد التنفيذ 35 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
ملف النازحين واعمار المناطق المحررة والأقليات	3	%45

رابعا: قطاع الكهرباء

1- استكمال انشاء محطات ومشاريع التحويل والنقل والتوليد للمنظومة الكهربائية، والتركيز على التوليد بالطاقة الشمسية.

قيد التنفيذ 35%

2- المباشرة بحملة كبيرة ومستعجلة لصيانة وتأهيل محطات التوليد بكل أنواعها

قيد التنفيذ 35 %

3- البدء بخطة محددة بجداول زمنية لفك الاختناقات في قطاع النقل والتوزيع استعدادا لصيف 2023

منجز 100 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
معالجة أزمة الكهرباء	3	%56

خامسا: قطاع الصحة

1- المباشرة بتشغيل المستشفيات الكبيرة المنجزة في عدد من المحافظات باعتماد إدارة متطورة والاستعانة بالخبرات العالمية واستكمال المستشفيات الباقية قيد التنفيذ .

بدأ التنفيذ 25 %

2- دعم المراكز التخصصية في كافة انحاء العراق بالموارد المالية لتمكينها من تقديم الخدمات الطبية للمصابين بالأمراض المزمنة وتوفير الادوية لهم .

قيد التنفيذ 35 %

3- المباشرة بتنفيذ قانون الضمان الصحي لتحسين الخدمات الطبية، وتوفير الادوية للمواطنين بما لا يرهق كاهلهم.

بدأ التنفيذ 25 %

4- استكمال مشاريع المستشفيات التي قيد الانجاز وذات السعات السريرية المختلفة، وكذلك المراكز الصحية المستحدثة في المحافظات والأقضية كافة.

قيد التنفيذ 35 %

5- التوسع في توفير الخدمات الصحية الأولية والثانوية لتجنب العبء على المستشفيات والمراكز التخصصية.

بدأ التنفيذ 25 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
قطاع الصحة	5	%29

سادسا: قطاع الاعمار والخدمات البلدية

1- المباشرة باستكمال متطلبات مشروع تحلية ماء البحر في محافظة البصرة وتوليد الكهرباء لما يمثله المشروع من حاجة ملحة واستراتيجية تتعلق بحياة المواطنين.

بدأ التنفيذ 25 %

2- اكمال المشاريع المتوقفة (مشاريع الخطة الاستثمارية للوزارات والمحافظات) والتي تتراوح نسب إنجازها من ٧٠٪ صعودا، وخاصة مشاريع الماء والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس.

بدأ التنفيذ 25 %

3- المباشرة بخطة لتحسين الخدمات الضرورية للمواطنين في القطاعات الصحية والبلدية والماء والصرف الصحي.

بدأ التنفيذ 25 %

4- وضع خطة استثنائية لحل ازمة السكن ونقص المدارس وشبكة الطرق والمتطلبات الضرورية الأخرى وتمول من صندوق العراق للتنمية المشار له في (المحور الثاني عشر -3- من المنهاج).

قيد التنفيذ 35 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
قطاع الاعمار والخدمات البلدية	3	%27

سابعا: مكافحة الفساد وهدر المال العام

1- دعم وتفعيل الهيئات الرقابية (هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية) للقيام بواجباتها في محاسبة الفاسدين وفقاً للقوانين النافذة، والمضي بالإجراءات الأصولية في متابعة ملفات الفساد (الكبيرة على الخصوص) والتي سبق اعدادها من قبل الجهات الرقابية وبعضها بالتعاون والشراكة جهات دولية مختصة بمكافحة الفساد في فترة الحكومات السابقة.

بدأ التنفيذ 25%

2- اجراء مراجعة للعقود السابقة، وخاصة الكبيرة منها، بما عليها من ملاحظات تشير الى هدر بالمال العام وتقويمها وفق القانون.

بدأ التنفيذ 25%

3- تبني خطة محكمة لاسترداد الأموال المهربة وإجراء ملاحقة دولية قانونية لضمان استرجاع تلك الأموال والمباشرة بالخطة بعد تشكيل الحكومة مباشرة.

بدأ التنفيذ 25%

4- إيلاء الجانب الوقائي الأهمية والدعم كجزء من برنامج مكافحة الفساد مستقبلا، من خلال وضع الاليات والتعليمات التي تحد من الفساد والمباشرة العاجلة بتطبيق حوكمة الدوائر الحكومية، وخاصة ذات الطابع الخدمي، لتقليل الاحتكاك بين المراجعين وموظفي الدولة.

بدأ التنفيذ 25%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
مكافحة الفساد وهدر المال العام	4	%25

ثامنا: الزراعة والموارد المائية

1- وضع خطة مستعجلة لدعم المزارعين بهدف إنجاح الخطة الزراعية للموسم الشتوي القادم (2022/2023) لضمان توفير المحاصيل الاستراتيجية وخاصة (الحنطة).

بدأ التنفيذ 25 %

2- وضع خطة طويلة المدى لدعم الزراعة (الزراعة الحقلية ومشاريع الثروة الحيوانية) وتنظيم الموارد المائية وإدخال المكننة والتكنلوجيا بهذا القطاع بما يؤمن حاجة العراق الغذائية والصناعية والاستغناء عن الاستيراد.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

3- الالتزام بخطط حماية المنتجات الزراعية المحلية، وتحسين أساليب التسويق التي تعزز عوائد الإنتاج الزراعي.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

4- وضع خطة محددة بجدول زمني لتأهيل المشاريع الزراعية المروية في مناطق وسط وجنوب العراق، لغرض تحويلها الى نظام الري المغلق وتأهيل نظم البزل وكذلك تحسين إدارة الري الحقلي لرفع إنتاجية الأرض.

لم يبدأ التنفيذ 0%

5- تبني إجراءات ترشيد استخدام المياه في المجالات المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

6- إيلاء موضوع التغيير المناخي وانعكاساته على البيئة في العراق من جفاف وتصحر الأهمية في علاقات العراق الخارجية، والتعاون مع دول العالم والمنظمات الدولية ومؤتمر المناخ العالمي وتخفيف الضرر الذي لحق بالعراق جراء ذلك.

نصف منجز 50 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
الزراعة والموارد المائية	6	%15

تاسعا: التجارة

1- تشجيع التصدير للمنتجات والسلع العراقية بتبسيط الإجراءات ودعم المصدرين بحوافز تشجيعية لتمكينهم من المنافسة الخارجية وزيادة الدخل القومي للعراق وتوفير المزيد من فرص العمل.

لم يبدأ التنفيذ 0%

2- تشجيع الاستثمار وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كليا.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

3- ضبط الاستيرادات وفق المنهاج الاستيرادي المقر من قبل اللجنة الاقتصادية وتفعيل قانوني حماية المنتج وحماية المستهلك.

قيد التنفيذ 35%

4- قيام وزارة التجارة بواجباتها من خلال دائرة العلاقات الخارجية بمتابعة وتفعيل الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية بين العراق والدول الأخرى، بما يحقق مصالح العراق بالتوازن في الميزان التجاري مع تلك الدول، والاستفادة من الاتفاقيات بالتنمية الاقتصادية.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
التجارة	4	%11

عاشرا: الصناعة

1. إطلاق خطة إعادة تأهيل وهيكلة الشركات الصناعية العامة العائدة لوزارة الصناعة

بدأ التنفيذ 25 %

2- تفعيل مهام المجلس التنسيقي لقطاع الصناعة في العراق.

بدأ التنفيذ 25 %

3- اعادة تأهيل وتنشيط القطاع الصناعي الحكومي والخاص وتشغيل المصانع المتوقفة حاليا وبالشراكة مع القطاع الخاص (الجاد) للاستفادة من الطاقات المتاحة واستجلاب الخبرات المتطورة عالميا .

بدأ التنفيذ 25 %

4- دعم وتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالاستفادة من التجارب الناجحة المحلية والدولية بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة.

بدأ التنفيذ 25%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
الصناعة	4	%25

حادي عشر: القطاع النفطي

قطاع الاستخراج

1- الاستمرار بتطوير وتحسين الانتاج وبالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة في الخدمات النفطية، وكذلك مع القطاع الخاص والجهد الوطني وفقا لخطة مدروسة وضمن الاستراتيجية الوطنية للطاقة، اضافة الى الاهتمام بمشاريع المياه المستخدمة في حقن الابار للمحافظة على سلامة المكامن النفطية وديمومة الانتاج.

بدأ التنفيذ 25 %

2- تحسين نوعية ومواصفات انواع النفط المصدرة لتحقيق اعلى عائد مالي للموازنة العامة للدولة.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

3- العمل على إقرار مشروع الجنوب المتكامل لتطوير المنشآت النفطية الجنوبية.

بدأ التنفيذ 25%

قطاع التصدير

1- تطوير وتوسيع منظومة التصدير للمنافذ الجنوبية البحرية، وكذلك منظومة التصدير الشمالية الى ميناء جيهان التركي وبشكل مستدام.

بدأ التنفيذ 25 %

2- الشروع باستحداث منافذ تصديرية جديدة ومتنوعة وتامين اطلالات تصديرية عبر دول الجوار على البحر الابيض المتوسط والبحر الأحمر، بما يؤمن انسيابية تصدير النفط وتفادي أي توقف طارئ على المنافذ الحالية، ولاستيعاب الزيادة بإنتاج وتصدير النفط مستقبلا.

بدأ التنفيذ 25 %

3- انشاء مستودعات نفطية وسطية تؤمن خزين نفطي لديمومة التصدير والحاجة المحلية.

بدا التنفيذ 25 %

4- تطوير وتأهيل الخطوط الناقلة للنفط الخام والتي تغطي مناطق العراق وتربط بين مواقع الانتاج والتصدير والمصافي ومحطات الكهرباء.

بدأ التنفيذ 25 %

قطاع المصافي

1- العمل على رفع الطاقة الانتاجية للمصافي القائمة من خلال دعم واستكمال الوحدات الانتاجية التكميلية تحت الانشاء.

بدأ التنفيذ 25 %

2- تشجيع الاستثمار في قطاع التكرير لإنشاء المصافي الحديثة ذات المواصفات الفنية المتطورة وحل المشكلات التي تواجه هذا القطاع والاستغناء عن الاستيراد والتحول الى مرحلة التصدير لتحقيق اعلى قيمة مضافة للبرميل المصدر.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

3- المضي بإنشاء وحدات انتاج في المصافي القائمة لإنتاج مواد اولية لرفد الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية.

نصف منجز 50 %

قطاع الغاز

1- تنفيذ الخطة الموضوعة لاستثمار الغاز المصاحب ومتابعة تنفيذها للوصول الى الهدف الذي وضعت لأجله وايقاف حرق الغاز والاستفادة منه في توليد الطاقة الكهربائية وانشاء الصناعات البتروكيمياوية وتطوير صناعة الاسمدة الكيمياوية.

بدأ التنفيذ 25%

2- الاسراع في تنفيذ مشاريع معالجة الغاز المصاحب وانتاج الغاز والمساهمة بسد الحاجة المحلية وتقليل استيراد الغاز، وكذلك تنفيذ منظومات معالجة الغاز السائل ومستودعات خزنه، سواء من خلال التنفيذ المباشر بالجهد الوطني من قبل وزارة النفط او بالاستثمار المشترك مع جهات عالمية رصينة ذات خبرة في هذا المجال.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

3- تفعيل العمل باستثمار مكامن الغاز الحر في جميع انحاء العراق وحل المشكلات التي أدت الى التأخر في المباشرة في استثمارها.

قيد التنفيذ 35%

قطاع البتروكيمياويات

1- اتخاذ الاجراءات العاجلة للمباشرة في تنفيذ مشروع النبراس للبتروكيمياويات في محافظة البصرة ومشاريع الاسمدة الكيمياوية والمشاريع المماثلة الاخرى.

بدأ التنفيذ 25 %

2- تشجيع اجتذاب الاستثمار الاجنبي في قطاع البتروكيمياويات والعمل على اجراء كافة التسهيلات والاجراءات لتطوير هذا النوع من الصناعة الاستراتيجية.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

قطاع الخزن والتصريف

1- انشاء مستودعات جديدة للمشتقات النفطية اضافة لتطوير وتوسيع المستودعات الموجودة لتؤمن خزين استراتيجي من المشتقات النفطية.

لم يبدأ التنفيذ 0%

2- انشاء شبكة انابيب نقل للمشتقات النفطية بين المصافي والمستودعات عبر المحافظات تعمل على توفير المرونة في نقل المنتجات، وتحد من عملية تهريب المشتقات النفطية وتقلل من الزخم المروري والحد من التلوث البيئي.

بدأ التنفيذ 25%

3- انشاء المنظومة الالكترونية للإدارة والمراقبة والتحكم بحركة النفط والغاز والمشتقات النفطية من خلال نظام مركزي للسيطرة والتحكم عن بعد (SCADA SYSTEM).

لم يبدأ التنفيذ 0%

قطاع التوزيع

1- تطبيق نظام الكتروني للمراقبة والتحكم في عمليات توزيع المشتقات النفطية، لإيقاف التلاعب والهدر ومنع التهريب.

بدأ التنفيذ 25%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
القطاع النفطي	19	%21

ثاني عشر: القطاع المالي والمصرفي

1- إعادة هيكلة الموازنة العامة وإدارة المال العام لتقليل ضغط الانفاق الاستهلاكي لصالح مناصرة المشاريع والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة وضغط الدين العام الى أدنى حد ممكن، وتعظيم الإيرادات واعتماد حسابات الكلفة/ العائد في الانفاق الحكومي، ووضع الأسس للتحول التدريجي نحو موازنة البرامج والأداء المناصرة لدعم برامج التنمية في قطاعات مختلفة

قيد التنفيذ 35 %

2- اعتماد رؤية حاكمة في حصر الاقتراض الخارجي للمشاريع الاستثمارية او الخدمية وتتحمل الجهة الحكومية المالكة للمشروع مسؤولية سداد القرض من ايراد المشروع المقترض لحسابه دون تحميل خزينة الدولة عبء السداد.

لم يبدأ التنفيذ 0%

3- تأسيس صندوق العراق للتنمية والذي يتكون من صناديق متخصصة كصندوق الإسكان والتعليم والصناعة والزراعة وتكنلوجيا المعلومات، وهذا التوجه يمثل مسارا جديدا يضمن التمويل المستمر لتغذية البيئة الاستثمارية الجاذبة وإطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لإحداث قفزة في الاقتصاد تؤدي الى تقليل البطالة ومكافحة الفقر ومعالجة الأخطار الطارئة دون التأثير على المسار العام للدولة من خلال الافادة من الوفرات المالية المتحققة على أن يضمن المشروع في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣.

نصف منجز 50 %

4- ضبط المنافذ الحدودية بهدف تنفيذ قرارات دعم المنتج المحلي وتفعيل فحص السلع المستوردة بما يطابق المواصفات المعتمدة وزيادة الإيرادات غير النفطية وتطبيق بنود قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩ الذي ينظم العلاقة بين المركز والاقليم بما يخص المنافذ والجمارك والفحص وحسم أتمتة الإجراءات الجمركية.

بدأ التنفيذ 25 %

5- اصلاح النظام الضريبي والجمركي وضبط المنافذ الحدودية وتعظيم إيرادات الدولة غير النفطية.

قيد التنفيذ 35%

6- وضع هدف لتخفيض نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل موازنة الدولة خلال ثلاثة سنوات الى (٨٠٪) من خلال تنويع وتعظيم الإيرادات غير النفطية.

غالباً لن ينجز

7- اصلاح النظام المصرفي بالعراق بما يوفر قاعدة حقيقية وفاعلة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتنشيط الاستثمار من خلال إعادة هيكلة ومكننة المصارف الحكومية وإعادة النظر بعملها، وتحفيز المصارف الخاصة وتمكينها لتكون قادرة على دعم الاستثمار والتنمية بشكل حقيقي.

غالباً لن ينجز

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
القطاع المالي والمصرفي	7	%20

ثالث عشر: النقل والاتصالات

1- إعادة هيكلة قطاع النقل بشكل عام بالعراق (الموانئ والمطارات وسكك الحديد والنقل البري) واستثمار موقع العراق كمعبر بين الخليج والبحر المتوسط واسيا واوربا وتفعيل الترانزيت بجميع انواعه، لما يوفر من فرص عمل كبيرة ويدر على العراق من موارد وورقة قوة للمفاوض العراقي لما يجعل للدول الأخرى من مصالح مقودها بيد العراق.

بدأ التنفيذ 25 %

2- إعادة النظر بقطاع الاتصالات وتشجيعه وتطويره بما يحسن الخدمات للمواطنين ورافد لخزينة الدولة ومجال كبير لتشغيل العمالة العراقية.

بدأ التنفيذ 25 %

3- طرح مشروع شركة اتصالات وطنية مساهمة تدار بالشراكة مع احدى الشركات العالمية لخلق منافس وطني قوي للشركات الحالية، بهدف تحسين خدمات الاتصالات والانترنت وتقليل الكلف على المواطنين وتطوير الكوادر العراقية وتشغيل المزيد من الطاقات العاطلة عن العمل

لم يبدأ التنفيذ 0%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
النقل والاتصالات	3	%16

رابع عشر: التربية والتعليم

1- تشكيل فريق وطني من المختصين مدعوماً بخبرات دولية معنية، لتحديد الأسس العلمية الرصينة لرفع كفاءة التعليم وتحسين جودته، وتقديم خطة محددة بمديات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للنهوض بقطاع التربية والتعليم.

لم يبدأ التنفيذ 0%

2- إيلاء مشكلة الأبنية المدرسية اهتماما خاصا واعتبار معالجتها مشروعا وطنيا، واستثمار جهد القطاع الخاص لتنفيذ أكبر عدد ممكن من الأبنية المدرسية.

بدأ التنفيذ 25%

3- التركيز على برامج بناء قدرات الهيئات التعليمية والإدارية في المؤسسات التربوية والجامعات واناطة مهام ادارتها الى قيادات إدارية تتميز بالقدرة والكفاءة بعيدا عن الحزبية والمحاصصة.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

4- دعم ورعاية التعليم الأهلي (العام والعالي) مع تأمين توافر معايير الجودة والرصانة العلمية.

نصف منجز 50 %

5- الاشراف المباشر على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2022-2031) المحدثة بجهود الفرق الوطنية ودعم منظمة اليونسكو، وكذلك تنفيذ خارطة الطريق لاصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني المنبثقة عن استراتيجية تطوير التعليم المهني (TVET) (2014-2023) ومواصلة التعاون مع المنظمات الدولية في تنفيذ برامج النهوض بهذا النوع من التعليم والتدريب وربط مساراته بسوق العمل واحتياجاته وفقاً لخطط قائمة على دراسات رصينة.

نصف منجز 50 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
التربية والتعليم	5	%31

خامس عشر: الاستثمار

1- اصلاح وتبسيط الإجراءات المعمول بها في دوائر الاستثمار ودعم المستثمرين الجادين لغرض تطوير جميع القطاعات المشمولة بقانون الاستثمار لخلق فرص العمل للأيدي العاملة العراقية.

بدأ التنفيذ 25%

2- إطلاق خطة لتحديد الأراضي الاستثمارية واستعمالاتها (قطاعيا) ووضعها تحت تصرف هيئات الاستثمار.

بدأ التنفيذ 25%

3- حسم ملف المدن الصناعية الاستثمارية وتيسير إجراءات إنشائها وتطويرها.

لم يبدأ التنفيذ 0%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
الاستثمار	3	%16

سادس عشر: السياحة

1- دعم القطاع بالقرارات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص بما يجعل العراق جاذباً للسياح وخاصة السياحة الدينية.

لم يبدأ التنفيذ 0%

2- استثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة لتكون رافداً مهماً للناتج القومي وحاضنة مهمة لتشغيل الايدي العاملة العراقية ويكون محركاً مهماً لعجلة الاقتصاد

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
السياحة	2	%0

سابع عشر: السكان والتنمية

1- رسم السياسات الداعمة للوصول الى غايات واهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مما يضمن تقدماً في مستويات التنمية البشرية بإبعادها الرئيسية في التعليم والصحة والمستوى المعيشي باستدامة وبما يوسع من خيارات المواطنين ورفاههم.

نصف منجز 50 %

2- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتبني المنهجيات الأفضل لتحقيق أفضل انجاز على مدى السنوات القادمة.

بدأ التنفيذ 25 %

3- ان متابعة التقدم المحرز عن طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تقتضي توفير قاعدة بيانات سكانية شاملة على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر تشمل خصائصها الديموغرافية، والتعليمية، والسكنية وغيرها، وفي هذا المجال تدعم الحكومة استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعداد عام للسكان في غضون السنتين القادمتين.

بدأ التنفيذ 25 %

4- الالتزام باستكمال البيانات الخاصة بقياس الفقر وتحديد خط الفقر ورسم استراتيجية جديدة للتخفيف من الفقر في ضوء مؤشرات حديثة تكون الأساس في تحديد الأولويات الممكنة وانتشال وضع المناطق الأكثر فقراً على أساس مبدأ الانصاف والمحرومية.

قيد التنفيذ 35%

5- الالتزام بإعداد خطة تنمية وطنية خمسية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٧

قيد التنفيذ 35 %

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
السكان والتنمية	5	%34

ثامن عشر: حقوق الانسان وتمكين المرأة

1- تشكيل خلية من مكتب رئيس الوزراء بالتنسيق مع وزارة الداخلية لمتابعة ورصد الحالات المخالفة لبنود حقوق الانسان واي ظواهر سلبية في مراكز الشرطة وأماكن الاعتقال واخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

تم ايقاف العمل به

2- تشكيل فريق قانوني لمراجعة اعمال لجان التحقيق المشكلة سابقا بشأن جرائم قتل المتظاهرين، ومنتسبي الأجهزة الأمنية، والإجراءات المتخذة للوصول لمعاقبة القتلة وضمان عدم الإفلات من العقاب.

لم يبدأ التنفيذ 0%

3- متابعة عمل اللجنة الوطنية المركزية بوزارة الداخلية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر وتقديم تقارير فصلية الى مكتب رئيس الوزراء

لم يبدأ التنفيذ 0%

4- تشكيل فريق وطني من المختصين والخبراء لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والمباشرة بتوفير مراكز متخصصة لمعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم.

لم يبدأ التنفيذ 0%

5- العمل مع مجلس النواب على مراجعة وتشريع قانون حرية التعبير عن الراي والاجتماع والتظاهر السلمي، فضلا عن مراجعة وتشريع قانون مكافحة الإرهاب وإلغاء القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ تفاديا للإشكالات والاعتراضات الداخلية والدولية التي رافقت تطبيقه

بدأ التنفيذ 25%

6- تمكين المرأة ودعمها وفق ما كفله الدستور والقانون العراقي وحمايتها وتوفير فرص العمل، وكفالة العيش الكريم للأرامل والمطلقات من خلال برامج الحماية الاجتماعية.

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
حقوق الانسان وتمكين المرأة	6	%5

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

تاسع عشر: العلاقات الخارجية

1- تعزيز العلاقات مع الدول على أساس مبدا الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وخاصة دول الجوار ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الشقيقة الأخرى.

غير محدد لا يمكن تنبع تنفيذه

2- تفعيل دور العراق الريادي بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

غير محدد لا يمكن تنبع تنفيذه

3- اعتماد مبدأ عدم السماح بأن يكون العراق ممراً او مقراً للاعتداء على الدول الأخرى وفق ما نص عليه الدستور والطلب من الدول الأخرى المعاملة بالمثل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الدخول في سياسة المحاور، واتباع سياسة الصداقة والتعاون مع الجميع.

غير محدد لا يمكن تنبع تنفيذه

4- حماية الانسان العراقي وكرامته خارج العراق، كما في الداخل، من مسؤولية الحكومة واعتبار ذلك من صلب مسؤولية وواجبات الحكومة، والعمل على ان تكون السفارات العراقية في الخارج بيوتا للعراقيين فعليا.

بدأ التنفيذ 25 %

5- تكثيف العمل الدبلوماسي مع الدول لتسهيل منح تأشيرات الدخول للعراقيين وان يكون للجواز العراقي هيبته واحترامه في دول العالم.

لم يبدأ التنفيذ

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
العلاقات الخارجية	5	%17

عشرون: المركز والاقليم

1- تهدف الحكومة في هذا المحور الى طرح رؤية ومشروع لحل الإشكالات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقاً لبنود الدستور، وخاصة ما يتعلق بقانون النفط والغاز وضرورة تشريعه.

قيد التنفيذ 35%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل	1	%35

واحد وعشرون: أمن واستقرار العراق

1- مواصلة الحوار مع دول التحالف الدولي بشأن تواجد القوات الدولية في العراق وفقاً لما تحدده الحاجة ومتطلبات ديمومة الأمن والاستقرار، وهذا يحدد من خلال تقديرات الأجهزة الأمنية ضمن رؤية مهنية وبما يحفظ سيادة العراق ووحدته.

لم يبدأ التنفيذ 0%

2- إعادة رسم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية وتحديد الأدوار والمهمات والصلاحيات الخاصة بكل مؤسسة وفقاً للدستور والقوانين النافذة لتلك المؤسسات.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

3- المتابعة المستمرة للمؤسسات الأمنية لمدى التزامها بمبادئ حقوق الانسان وحماية المواطنين من أي انتهاكات أو تجاوزات ومحاسبة المقصرين.

لم يبدأ التنفيذ 0%

4- رفع الكفاءة المهنية للقوات المسلحة وتعزيز قدراتها من خلال برامج التدريب وتوفير أحدث الآليات والتقنيات العسكرية الممكنة.

لم يبدأ التنفيذ 0%

5- وضع خطة محددة بجدول زمني لإخراج قوات الجيش من المدن ليحل محلها المؤسسات الأمنية المعنية.

بدأ التنفيذ 25 %

6- تطوير الجهد الاستخباري وتنظيم عمل المؤسسات العاملة علية ليؤدي دوراً متكاملاً في مكافحة الجريمة وتحديد المسؤوليات بشكل واضح، من أجل الخروج من النمط التقليدي في إدارة الملف الأمني في المدن.

بدأ التنفيذ 25 %

7- دعم وتطوير الامكانات المهنية لقوات الحشد الشعبي وبناء مؤسساته بما يعزز قدراته القتالية ودوره في المنظومة الأمنية والعسكرية.

بدأ التنفيذ 25 %

8- تسهيل وتسريع إجراءات التقاعد لعوائل الشهداء، وشمول الجرحى بالرعاية والعلاج وإنجاز معاملات تقاعد للجرحى للذين اصاباتهم تسببت بعجز يتطلب احالته على التقاعد.

لم يبدأ التنفيذ 0%

9- انهاء ظاهرة السلاح المنفلت خارج نطاق المؤسسات الرسمية والشرعية للدولة.

لم يبدأ التنفيذ 0%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
أمن واستقرار العراق	9	%9

الثاني والعشرون: تنفيذ المشاريع الاستراتيجية

1- استكمال تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير

قيد التنفيذ 35%

2- إنشاء شبكة الطرق (السكك والقناة الجافة) التي تربط ميناء الفاو بدول الجوار للعراق.

بدأ التنفيذ 25%

3- محطة تحلية مياه البحر في محافظة البصرة مع محطة توليد الطاقة الكهربائية

بدأ التنفيذ 25%

4- وضع خطة متكاملة للبدء بالإعلان عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الصناعات التحويلية والبتروكيماوية .

لم يبدأ التنفيذ 0%

5- اتخاذ الإجراءات اللازمة من خطط ودراسات الجدوى للنهوض بقطاع المصافي وتطويره وإنشاء مصافي جديدة من الجيل الحديث لسد النقص الحاص في توفير المنتوجات النفطية والحد من استيرادها.

بدأ التنفيذ 25%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
تنفيذ المشاريع الاستراتيجية	5	%22

الثالث والعشرون: :التشريعات والإصلاحات السياسية

أولا: يهدف المنهاج الوزاري لإعداد مشروعات قوانين لما يلي

1- مشروع تعديل قانون انتخابات مجلس النواب.

منجز 100%

2- مشروع قانون النفط والغاز.

بدأ التنفيذ 25 %

3- مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص.

منجز 100 %

4- مشروع قانون الخدمة المدنية.

بدأ التنفيذ 25 %

5- مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بدأ التنفيذ 25 %

6- مشروع قانون مجلس الاتحاد.

لم يبدأ التنفيذ 0%

7- اعداد مشاريع قوانين لعقد اتفاقيات استراتيجية اقتصادية وتنموية مع الدول المتقدمة في العالم.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

ثانيا: انتخابات مجلس النواب الاتحادي ومجالس المحافظات

1- التزام الحكومة بالقيام بواجبها بدعم المفوضية المستقلة للانتخابات في جميع المجالات لتمكينها بالقيام بإجراء الانتخابات القادمة لمجلس النواب الاتحادي وانتخابات مجالس المحافظات، وذلك بتوفير التخصيصات المالية وتهيئة الأجواء الامنة والمستقرة لإجراء الانتخابات لضمان نجاحها ونزاهتها.

غالباً سينجز 75%

ثالثا: تلتزم الحكومة بالقيام بإجراء إصلاحات سياسية على ضوء متطلبات المرحلة وكما يلي
2- إطلاق حوار وطني لمراجعة العملية السياسية والتوصل الى توصيات من شأنها تطوير الأداء الحكومي والبرلماني يضمن بناء دولة قوية تقوم بواجبتها اتجاه مواطنيها على الوجه الأمثل، ليساهم في إعادة ثقة الشعب بالنظام السياسي، ويشمل الحوار جميع الكتل والجهات السياسية والفعاليات المجتمعية.

لم يبدأ التنفيذ 0%

3- اجراء مراجعة لقانون مجالس المحافظات بما يضمن تحسين أداء مجالس المحافظات كتمهيد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات.

منجز 100%

4- معالجة عدم وضوح العلاقة بين الحكومة الاتحادية من جهة وكل من الحكومات المحلية والاقليم من جهة أخرى وبناء على ما رسمه الدستور.

قيد التنفيذ 35%

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
التشريعات والإصلاحات السياسية	11	%42

تفاصيل فقرات المنهاج الحكومي .

اولاً: الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر

1. تحسين إدارة وكفاءة شبكة الحماية الاجتماعية مع زيادة الاعانة النقدية الشهرية وزيادة الشمول للعوائل المستحقة من أجل معالجة الفقر بالاستفادة من المنهجية التي تتولى تطويرها منظمات دولية، ضمن مشروع إصلاح الحماية الاجتماعية بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة.

قيد التنفيذ 35 %

اعتبرت حكومة السيد السوداني، ان ملف الحماية الاجتماعية ضمن اهم اولويات المنهاج الوزاري، وذلك لزيادة عدد العوائل المقدمة لطلب الشمول على الرعاية الاجتماعية، واستجابة للازمة الاقتصادية وتضرر العوائل لاسيما بعد جائحة كورونا.

بحسب مسودة الاجراءات التنفيذية للوزارات ٢٠٢٣ -٢٠٢٥ المصوت عليها في مجلس الوزراء (قرار رقم ٣٤٠) في الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتأريخ ١٢ كانون الاول ٢٠٢٢، تم تحديد خمسة اجراءات حكومية لتحسين شكبة الحماية الاجتماعية، وفي هذا الشأن رصد فريق العمل ما يأتي:-

اعلنت وزارة التخطيط عن انطلاق فعاليات المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة في جميع محافظات العراق،فيما اطلقت وزارة العمل موقع يساعد في تسجيل المتقدمين على الرعاية الاجتماعية يسمى (مظلتي).

كذلك تم إطلاق مخصصات مالية لباحثي شبكة الحماية الاجتماعية، كما اطلقت الحكومة حملة بحث اجتماعي تستهدف اكثر من ١.٧ مليون اسرة تقدمت بطلب الشمول براتب الحماية الاجتماعية كما خصصت مساحة شمول بما لا يقل عن 600 ألف راتب وإعانة نقدية، وتضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية تخصيص مبلغ (650) مليار دينار عراقي لزيادة الشمول في الرعاية الاجتماعية، و(150) مليار دينار عراقي لزيادة الشمول براتب المعين المتفرغ.

2. رعاية الفئات الهشة وذوي الإعاقة من خلال تبني برامج خاصة لاسيما الارامل وكبار السن، تتضمن أنشطة مناسبة لتأهيلهم وتمكينهم وتحسين أوضاعهم بعزة وكرامة، وتوفير خدمة ورعاية للقاصرين.

بدأ التنفيذ 25 %

رصد فريق العمل بدأ تنفيذ الوعد من خلال زيادة رواتب المشمولين براتب المعين المتفرغ بزيادة اعدادهم، كما تم شمول ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة براتب المعين المتفرغ ، وتضمن قانون الموازنة العامة تخصيص مبلغ (150) مليار دينار عراقي لزيادة الشمول براتب المعين المتفرغ . كما استكمل تطوير قاعدة البيانات لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في جميع المحافظات عدا اقليم كردستان (تم بدء هذا المشروع في زمن حكومة السيد الكاظمي، ومازال العمل عليه مستمرا، وتتلخص مهمة حكومة السيد السوداني باستكمال العمل فحسب).

3. دعم صندوق التنمية الاجتماعي ضمن المشروع المشترك مع البنك الدولي لتبني المشاريع لتحسين أوضاع المناطق الأكثر فقراً.

بدأ التنفيذ 25 %

في هذه الفقرة رصدنا إعلان وزارة التخطيط خطة الصندوق لعام ٢٠٢٣و التي تضمنت توقيع عقود لتنفيذ (144) مشروعا في مختلف المحافظات من ضمنها مدن إقليم كردستان، حيث تضمن قانون الموازنة العامة تخصيص مبلغ (٧٠) مليون دولار من ضمن قرض البنك الدولي لتمويل مشاريع صندوق التنمية الاجتماعية في وزارة التخطيط.

4. إصلاح وتحسين البطاقة التموينية والتكفل بوصولها للفئات الهشة من المجتمع، بالاستفادة من البرامج المتفق عليها ضمن مشروع اصلاح الحماية الاجتماعية مع المنظمات الدولية، التي تعمل على تأمين نظام تسجيل الكتروني مرن وشفاف.

قيد التنفيذ 35 %

رصد فريق العمل قرار لمجلس الوزراء يتعلق بزيادة المواد الغذائية لشريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود والمشمولين بالحماية الاجتماعية لمواد السلة الغذائية توزع عن طريق الحصة التموينية، فيما ضمنت النفقات الحاكمة لعام 2023 نص قانون الموازنة العامة على تخصيص مبلغ (3,662,068,965) دينار عراقي لنظام البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام) ، وتم رصد بدء توزيع البطاقات الجديدة، كما رصدنا إطلاق مشروع اتمتة البطاقة التموينية من قبل وزارة التجارة.

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر	4	%30

ثانياً: مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل

1 . توسيع دور القطاع الصناعي الخاص واعطائه الدور الرئيس لقيادة هذا النشاط، ودعمه مالياً وتشريعياً، للدخول في صناعات متطورة ذات قيمة مضافة عالية.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

لم يرصد فريق العمل اي انجاز من قبل الحكومة في هذا الوعد

2 . إعادة النظر بالسياسة المتبعة في قطاع الاستثمار، وتشجيعه بما في ذلك مراجعة القوانين لتكون مشجعة للاستثمار، ومنح المستثمرين العراقيين تسهيلات مصرفية (قروض ميسرة) بضمانات هذه المعامل والمشاريع، واختصار الحلقات الروتينية في عملية الاقراض وعدم تضمين عقود الاقراض شروطاً تعجيزية لمعالجة المعوقات التي واجهتهم في المرحلة السابقة لاسيما مجال تخصيص الأراضي، وإخضاع الجهات المعنية للمساءلة والمراقبة ووضع سقوف زمنية قصيرة لحسم الإجراءات.

بدأ التنفيذ 25 %

يؤشر فريق المرصد بدأ التنفيذ من خلال قيام مجلس الوزراء باصدار مجموعة من القرارات التي تمثلت بتأليف نافذة واحدة في وزارة الصناعة والمعادن تضم ممثلين عن وزارات (المالية/ دائرة عقارات الدولة، والإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، والصناعة والمعادن/ دائرة التنمية الصناعية وأمانة بغداد) لا تقل درجتهم عن مدير عام، إضافة إلى ممثل عن اتحاد الصناعات العراقي، تتولى ه ه النافذة تسهيل إجراءات تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية، فضلاً عن تخويل وزارة المالية مدير العام لدائرة عقارات الدولة صلاحية المصادقة على مبالغ الإيجارات وأجر المثل للأراضي المخصصة للمشروعات الصناعية.

من جانب آخر قرر المجلس تأليف لجنة بالتنسيق بين الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات المانحة للإجازة الاستثمارية، تتولى دراسة الأجور والرسوم المستوفاة من المستثمرين وتقديم توصية محددة إلى المجلس الوزاري للاقتصاد.

بالإضافة لما سبق قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة في كل محافظة برئاسة وزارة المالية/ مدير عقارات الدولة في المحافظة وعضوية ممثل عن وزارتي الزراعة والموارد المائية، تتولى دراسة واقع حال الأراضي التابعة إلى وزارة المالية والمخصصة لأغراض الإصلاح الزراعي التي ليس لها حصة مائية أو غير صالحة للزراعة لرفع يد الإصلاح الزراعي عنها، وإلغاء تخصيصها، واعادتها إلى وزارة المالية لتخصيصها لإنشاء المشروعات الاستثمارية على وفق قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (20) لسنة 1998 المعدل .

كما قرر مجلس الوزراء قيام وزارة الصناعة والمعادن باخذ الإجراءات اللازمة لتلافي التأخير في تسجيل العلامة التجارية، فضلاً عن منح المشروعات الصناعية القائمة الحاصلة على إجازة استثمار صناعي على وفق القانون رقم (20) لسنة 1998 التي ترغب بتطوير خطوطها الإنتاجية قروضاً ميسرة بضمانة المصنع نفسه.

ولا يزال فريق المرصد يجري التحقق من تنفيذ القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء وقياس و مدى موائمتها و تحقيقها للوعد الحكومي .

3 . تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الزراعية، الصناعية، الخدمات، الصحة، والتعليم في الناتج المحلي الإجماليGDP والتركيز على منح القطاع الخاص دوراً كبيراً في إنشاء المدن الصناعية، ومزيداً من الفرص الاستثمارية في المحافظات وتقديم كافة التسهيلات لإنجاحها.

لم يبدأ التنفيذ 0%

لم يرصد فريق العمل اي انجاز من قبل الحكومة في هذا الوعد

4. البدء فوراً بتوزيع (500) ألف قطعة سكنية لمستحقيها كمرحلة أولى في المدن المستحدثة في المحافظات كافة، وتوفير القروض الميسرة للمواطنين لبناء هذه القطع السكنية، ووضع آلية شفافة لمشاركة القطاع الخاص في إنشاء تلك المدن وبكامل الخدمات.

قيد التنفيذ 35 %

تنوي حكومة السيد السوداني توزيع قطع الاراضي في ١٢ محافظة عراقية و١٥ مدينة، ونصت الاجراءات التنفيذية المصوت عليها في مجلس الوزراء، ان الحكومة ستعمل على توفير قروض لبناء هذه الاراضي. ولم يتم رصد حتى الان الالية التي سيتم من خلالها توزيع هذه الاراضي، وهل ستكون ضمن مشروع "داري" الذي جرى التخطيط له في زمن حكومة السيد عبد المهدي، وتنفيذه في زمن حكومة السيد الكاظمي، كما لم نرصد البدء بمنح القروض او التيلاألية التي سيتم المنحمن خلالها .

لتنفيذ هذا الوعد قرر مجلس الوزراء تأليف فريق برئاسة وزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة يضم ممثلين عن مجموعة من الجهات الحكومية على ان تتولى هيئة المدن الجديدة في وزارة الإعمار سكرتارية، مع تحديد مهام الفريق و الذي سيقوم بالتخطيط والعمل والإشراف على تأسيس المدن الجديدة وإيجاد بيئة حيوية لإنجاحها

كما وافق مجلس الوزراء على نقل ملكية عدد من الاراضي من وزارات المالية و الاعمار و الاسكان الى امانة بغدد لاستثمارها لانشاء مدن سكنية .

هيئة الاستثمار الوطنية بدورها اعلنت عن فتح عطاءات لبناء خمس مدن هي الجواهري الجديدة في محافظة بغداد بواقع (7121) دونم - مدينة ضفاف كربلاء الجديدة في محافظة كربلاء المقدسة بواقع (3000) دونم - مدينة الجنائن الجديدة في محافظة بابل بواقع (7000) دونم - مدينة الفلوجة الجديدة في محافظة الانبار بواقع (4085) دونم - مدينة الغزلاني الجديدة في محافظة نينوى بواقع (4700) دونم، صوت مجلس الوزراء خلال شهر تشرين الاول من عام 2023 على إحالة اربع مدن الى الشركات لغرض تنفيذها

5 . تفعيل قوانين حماية المنتج الوطني والتعرفة الكمركية وقانون حماية المستهلك ومجلس المنافسة ومنع الاحتكار، وكذلك تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومديرية مكافحة الجريمة المنظمة لحماية المنتج العراقي ومساءلة المقصرين.

بدأ التنفيذ 25%

دعمًا للمنتج المحلي، رصدنا اقرار مجلس الوزراء عدد من القرارات التوصيات تضمنت فرض رسوم كمركية على سلع مستوردة، فضلاً عن اصدار عدد من القرارات لحماية المنتج المحلي تتضمن حذف بعض المنتجات التي تنتج داخل العراق من قائمة الاستيراد، فيما دعا المنتجين المحليين الاستمرار بتقديم طلبات الحماية للمنتجات المشمولة بالقرار.

6 . العمل لتشريع قانون التقاعد والضمان للعاملين في القطاع الخاص للتشجيع على العمل في القطاع الخاص وضمان حقوق العاملين فيه.

منجز 100%

رصد فرثق العمل تصويت مجلس النواب على قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في جلسته المنعقدة بتأريخ ١٧ ايار ٢٠٢٣ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد 4734 في 28 اب 2023 – قانون رقم 18 لسنة 2023، في نفس الوقت لم يحدد دور حكومة السوداني في تشريع القانون وذك لان مشروع القانون موجود في اروقة مجلس النواب منذ الحكومة السابقة

7 . العمل على تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص، لمعالجة البطالة وكذلك تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وانجازها، وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها.

قيد التنفيذ 35 %

تعمل حكومة السيد السوداني باكثر من مسار للايفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتوفير فرص عمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص، فضلا عن تصويت المجلس على ١١ اجراء تنفيذي لتعزيز قدرة وصول الشباب الى الوظائف في القطاع الخاص او دعمهم لانشاء مشاريع صغيرة.

المسار الاول: التوظيف الحكومي ـ قيد التنفيذ

ويشمل هذا المسار استحداث درجات وظيفية جديدة يتم تغطيتها وفقا لما جاء في قانون الامن الغذائي، وقانون الموازنة العامة للاعوام (2023 – 2024 – 2025) او عبر المناقلة من الموازنة التخطيطية، وتقدر عدد الدرجات الوظيفية التي تم استحداثها باكثر من (840) الف درجة وظيفية، حيث رصد فريق العمل

- تعيين ما عشرات الالفاف من الخريجين الاوائل وحملة الشهادات العليا.
- استحداث 15 الف وظيفة لتثبيت المتعاقدين في مؤسسات الدولة قبل تاريخ ٢ تشرين الاول ٢٠١٩ .
- تثبيت عقود وزارة الكهرباء ممن لديهم خدمة تعاقدية سنتين فما فوق – كما اقر مجلس الوزراء تحويل المحاضرين المجانيين والإداريين بالمجان، البالغ عددهم(14825) بحسب الحاجة الفعلية المقدمة من المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة، بحسب قرار مجلس الوزراء 315 لسنة 2019، بدءاً من 1 كانون الثاني 2023، وفي ما يخص المحاضرين والإداريين المجانيين والبالغ عددهم (20666) المتبقين من العدد الكلي ّ(خارج الحاجة الفعلية للمديرية)، فيكون توزيعهم بين المديريات العامة للتربية في محافظة بغداد، أو إلى باقي الوزارات الأخرى.
- تضمنت المادة 66 من قانون الموازنة العامة الاتحادية استحداث اكثر من 200 الف عقد ودرجة وظيفية استثناءاً من قرار ايقاف التعيين في مؤسسات الدولة المنصوص عليه في قانون الموازنة

المسار الثاني التوظيف في القطاع الخاص ـ بدأ التنفيذ

رصدنا اطلاق رئيس مجلس الوزراء بتأريخ 4 اذار 2023 مبادرة ريادة للتنمية والتشغيل، المعنية بدعم فئات الطلبة والشباب، وتمكينهم، وتطوير طاقاتهم الإبداعية، من أجل نيل فرص لائقة في سوق العمل وخلق حركة اقتصادية فعّالة،واشار رئيس الوزراء خلال مؤتمر الاعلان عن التقرير نصف السنوي لتنفيذ البرنامج الحكومي عن تسجيل أكثر من 180 ألف طلب مشاركة، نستهدف 100 ألف منهم في دورات سريعة وتهيئة قروض لهم ، كما قرر مجلس الوزراء، قيام مصرفي (الرافدين، والرشيد) بإقراض الشباب الذين أكملوا الدورات التدريبية لمبادرة ريادة ويرغبون بتأسيس مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وفق آليات تم تم اقرارها للاقراض

في نفس الاطار وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون التعديل الأول لقانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (10 لسنة 2012)، كما وافق على زيادة رأس مال صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرّة للدخل، ليصبح (1,350,000,000,000) دينار، فقط ترليون وثلاثمائة وخمسون مليار دينار، بدلاً من (150,000,000,000) دينار، فقط مائة وخمسون مليار دينار، لتغطية خطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن البرنامج الحكومي لمدة ثلاث سنوات.

في هذا الصدد لم يرصد فريق العمل مجموع الاشخاص الذين تم تدريبهم وتأهيلهم ضمن مبادرة ريادة ولا عدد القروض التي تم منحها للمشاريع المقدمة من قبل المتخرجين

من جانب آخر اطلقت مديرية التدريب المهني في وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية منصة الباحثين عن عمل (منصة مهنو التي تهدف الى تمكين الشباب الباحث عن العمل للوصول الى الشركات وأصحاب الأعمال وأصحاب المصالح المختصة بالعمل والدوائر والمراكز الحكومية المعنية بالتدريب والعمل والمراكز الاهلية عن طريق المنصة وبدعم وتمويل دولي

8 . تأسيس صندوق الإعمار والتنمية للمحافظات الاكثر فقرا وتحسين الخدمات فيها، لمعالجة الأضرار في البنى الأساسية وتطويرها، وتحقيق الأهداف الوطنية والإنمائية والاجتماعية والإنسانية لعملية الإعمار، ويموّل من الموازنة الاتحادية والوفرة المالية سنوياً.

نصف منجز 50 %

انشأ صندوق الاعمار و التنمية للمحافظات الاشد فقراً بموجب المادة (55) من قانون الموازنة العامة الاتحادية، كما تم تخصيص مبلغ (500,000,000,000) دينار عراقي لكونه من اولويات البرنامج الحكومي، في وقت لاحق وافق مجلس الوزراء على إصدار نظام للصندوق ، في حين لم نرصد قيام الحكومة باصدار وثيقة الصندوق الاساسية .

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل	8	%33

ثالثا: ملف النازحين واعمار المناطق المحررة والأقليات

1- دعم صندوق إعادة اعمار المدن المحررة ومتابعة عملها وتذليل العقبات التي تواجهها وتنشيط العلاقة مع الجهد الدولي لتسريع عمليات الاعمار.

منجز 100 %

رصدنا انجاز هذا الوعد الحكومي من خلال تأكيد نص قانون الموازنة العامة على الاستمرار من الاقتراض من بنك التنمية الالماني من اصل مبلغ القرض (500) مليون يورو لتمويل مشاريع اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية، كما تضمن قانون الموازنة تخصيص مبلغ ٥ مليون دولار من قرض بنك التنمية الاسلامي لمشروع اعادة اعمار المعهد التقني في حويجة في محافظة كركوك .

2- تهيئة الظروف الملائمة لعودة النازحين الى مدنهم بتسريع اعمار المدن المحررة وحل المشكلات الأمنية في بعض المناطق ودعم النازحين وحثهم على العودة الطوعية.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

لم يرصد فريق العمل اي انجاز من قبل الحكومة في هذا الوعد

3- ضمان حاضر ومستقبل الأقليات باعتبارهم جزءً مهما من الشعب العراقي، وتتكفل الحكومة حمايتهم ومكافحة وإزالة الأسباب التي تدفع البعض منهم للهجرة خارج العراق، وإطلاق مشروع اعمار للمناطق ذات الخصوصية في كل من سنجار ومنطقة سهل نينوى.

قيد التنفيذ 35 %

رصد فريق العمل قرار مجلس الوزراء يتضمن تلميك الايزيدين في قضايا سنجار لقطع الاراضي، كما تم تضمين قانون الموازنة العامة الاتحادية في المادة (٤٦) إنشاء صندوق اعادة إعمار مناطق سهل نينوى وقضاء سنجار وتخصيص مبلغ (٥٠) خمسين مليار دينار عراقي للصندوق على ان تشمل تخصيصات الصندوق نواحي زمار والقحطانية.

ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري، على ان يرتبط بمجلس الوزراء الذي يتولى اصدار نظام لتنظيم مهام وتشكيلات الصندوق، ووافق مجلس الوزراء على إصدار نظام (صندوق إعمار سنجار وسهل نينوى).

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
ملف النازحين واعمار المناطق المحررة والأقليات	3	%45

رابعا :معالجة أزمة الكهرباء

1 - المباشرة بحملة كبيرة ومستعجلة لصيانة وتأهيل محطات التوليد بكل أنواعها.

بدأ التنفيذ 25 %

صوت مجلس الوزراء على الاجراءات التنفيذية الخاصة بتحقيق الوعد الحكومي كما تم احالة الملف لوزارة الكهرباء لاستكمال العمل عليه، ويمكن رصد مسارين للعمل على الاجراءات التفيذية :

المسار الاول: استكمال متطلبات واعمال صيانة محطات الانتاج قبل بداية صيف ٢٠٢٣ :

تم احالة الملف الى لجنة مختصة في وزارة الكهرباء وتضمن العمل تفعيل اجراءات الصيانة الحاكمة للوحدات التوليدية ،والخطوط الناقلة وتحقيق موثوقيتها وضمان سلامتها من الحوادث والانفصالات العرضية ، وتفعيل انظمة الحماية والمناولات، حيث تعمل وزارة الكهرباء ضمن خطة امدها مطلع صيف 2023 على تحقيق استقرار لشبكة تجهيز الطاقة الكهربائية وبقدرة ٢٤ الف ميغا واط، واعلن رئيس الوزراء خلال مؤتمر الاعلان عن التقرير نصف السنوي لتنفيذ البرنامج الحكومي عن وصول التجهيز الى 26 الف ميغا، حيث رصدنا عمل وزارة الكهرباء عبر شركاتها العامة على انجاز او استمرر العمل في (مشاريع صلاح الدين الحرارية – محطة الانبار المركبة – مشاريع الدورة المركبة)

وفي مجال تطبيق مشروع التحول الالكتروني وبناء نظام مركزي لاصدار فواتير الكهرباء وتجهيز منظومة (Meter Data Management System -MDMS : خيث رصدنا اطلاق مجموعة من الخدمات الالكترونية ورفعها عبر منصة اور الالكترونية من قبل وزارة الكهرباء في مقدمتها خدمة تسديد فواتير الكهرباء في المناطق بهدف اتمتة قطاع القكهرباء في العراق .

المسار الثاني: الغاز المورد

في هذا المسار تتضمن خطة وزارة الكهرباء العمل عل: تجهيز كميات الغاز المطلوب استيرادها من ايران: وبناء على تصريحات وزير الكهرباء العراقي فإن كامل الديون على العراق لايران قد تم تسديدها، بعد مفاوضات مع وزير الطاقة الايراني رصدنا بتأريخ 11 تموز 2023 توقيع اتفاق بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، تتم بموجبه مقايضة الغاز الإيراني المستورد والمشغّل لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية، بالنفط الخام العراقي والنفط الأسود.

2 - البدء بخطة محددة بجداول زمنية لفك الاختناقات في قطاع النقل والتوزيع استعدادا لصيف (٢٠٢٣).

منجز 100 %

اشر فريق العمل استكمال العديد من المشاريع في قطاع النقل و التوزيع فضلاً عن زيادة في كمية الطاقة المجهزة لترتفع الى 26 ميغا واط بزيادة 4 الاف ميفا واط عن عام 2023، وبحسب مؤتمر الاعلان عن التقرير نصف السنوي لتنفيذ البرنامج الحكومي، أكد رئيس الوزراء إكمال 25 محطة ثانوية في قطاع النقل، و129 محطة ثانوية في قطاع التوزيع ، حيث ساهمت في الوصول بالإنتاج الوطني للطاقة الكهربائية إلى 26 ألف ميغا واط، كما رصد فريق العمل اتمام صيانة و انجاز عدد من المشاريع من قبل الشركات العامة لنقل الطاقة الكهربائية

3- استكمال انشاء محطات ومشاريع التحويل والنقل والتوليد للمنظومة الكهربائية، والتركيز على التوليد بالطاقة الشمسية.

قيد التنفيذ 35 %

يعد ملف الكهرباء من اهم الملفات الخدمية التي عملت عليها الحكومات المتعاقبة لكن من دون ايجاد حل فعلي لازمة الكهرباء بالرغم من التخصيصات المالية الكبيرة المخصصة لهذا القطاع وتعتبر حكومة السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني هذا الملف من اولويتها حيث قامت بتوقيع مذكرتي تفاهم مع كل من شركة سيمنز الالمانية و شركة جينيرال الكترك الامريكية ، وتضمنت المذكرات ان تقوم كلا الشركتين على المدى القريب والبعيد باجراء اعمال الصيانة والتاهيل لكافة المحطات التي شيدتها في العراق، تم تضمين المشاريع التي سيتم تنفيذها و تخصيصاتها المالية واطار التعاون مع الشركتين ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية 2023 - 2024 --2025، وتتضمن هذه الفقرة استكمال عمل مشاريع ومحطات في محافظات وصلاح الدين والانبار فضلا عن مشاريع محطات الاستثمار الخاص. بينما تتقاطع بقية الاجراءات ذات الصلة باستكمال مشاريع النقل والتوزيع مع الاجراءات الفقرة الثانية من قطاع الكهرباء في المنهاج الوزاري

وفي مجال الطاقة المتجددة والبديلة اصدر مجلس الوزراء مجموعة من القرارات في مقدمتها قيام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والحكومات المحلية كافة، تسهيل إجراءات تخصيص الأراضي المطلوبة على وفق قانون الاستملاك (12 لسنة 1981) المعدل، لتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، ليكون عقد إيجار تلك المحطة مع وزارة الكهرباء وليس مع الجهة المالكة للأرض، بحسب ما جاء في كتاب وزارة الكهرباء، على أن تؤول مبالغ الإيجار المستوفاة من وزارة الكهرباء إلى الجهة المالكة للأرض.

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
معالجة أزمة الكهرباء	3	%56

خامسا: قطاع الصحة

1- المباشرة بتشغيل المستشفيات الكبيرة المنجزة في عدد من المحافظات باعتماد إدارة متطورة والاستعانة بالخبرات العالمية واستكمال المستشفيات الباقية قيد التنفيذ .

بدأ التنفيذ 25 %

حددت الجهة المختصة بالتنفيذ 7 اجراءات تنفيذية تتمثل بانجاز وتشغيل مستشفيات كبيرة في محافظات بابل، النجف، ذي قار، كربلاء، ميسان، البصرة، والكوت و صياغة برامج لادارتها، ويؤشر فريق المرصد بدأ التنفيذ من خلال عقد اللجنة المعنية بمتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي اجتماعات لمناقشة ملف تشغيل المستشفيات الكبيرة و آلية ادارتها .

كما رصدنا افتتاح مستشفى السياب في البصرة و مستشفى الحكيم في ميسان، و مستشفى تكريت التعليمي في صلاح الدين، في حين لا يزالى المستشفى التركي في واسط قيد الانجاز، من جانب آخر اجرى فريق متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي في وزارة الصحة زيارات ميدانية الى دوائر صحة (النجف – بابل – كربلاء) لمناقشة ملف ادارة و تشغيل مستشفيات (النجف التعليمي في النجف – الامام الصادق في بابل – الحسن المجتبى في كربلاء) .

2- دعم المراكز التخصصية في كافة انحاء العراق بالموارد المالية لتمكينها من تقديم الخدمات الطبية للمصابين بالأمراض المزمنة وتوفير الادوية لهم .

قيد التنفيذ 35 %

صوت مجلس الوزراء على (6 9 اجراءات تنفيذية لتحقيق الهدف من انجاز الوعد الحكومي المعني بدعم المراكز التخصصية وهي

- رفع نسبة التغطية للمراكز التخصصية من الادوية و المستلزمات الطبية و الاجهزة الطبية والخدمية و المواد و الفحوصات المختبرية : تضمن قانون الموازنة العامة تخصيص مبلغ 400،000،000،000 دينار عراقي، لتغطية كلف شراء الادوية
- رفع نسبة التغطية للمراكز الخاصة بالامراض السرطانية من الادوية و الاجهزة الطبية التشخيصية و العلاجية

توسعة وتشغيل خدمات غسل الكلى (الديلزة الدموية) : تضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية تخصيص مبلغ مالي قدره 200،000،000،000 دينار عراقي، لتحسين الخدمات في المراكز المتخصصة بعلاج الامراض السرطانية .

- توسعة وتشغيل خدمات غسل الكلى (الديلزة الدموية) : افتتحت وزارو الصحة مجموعة مراكز مختصة بغسل الكلى (الديلزة الدموية) في عدة محافظات (بغداد / مدينة الطب و مستشفى الزعفرانية ومستشفى الشهيد ضاري الفياض – محافظة نينوى – محافظة واسط – محافظة ذي قار) .

- دعم وتطوير الخدمات الطبية و العلاجية لمراكز جراحة و امراض القلب و الاوعية الدموية في بغداد وجميع المحافظات : تم تضمن قانون الموازنة العامة للدولة مبلغ قدره 200،000،000،000 دينار عراقي، لتحسين الخدمات الطبية و العلاجية لمراكز جراحة و امراض القلب و الاوعية الدموية، كما تم تجهيز غرف قسطرة في بابل و بغداد، ورصنا تجهيز دائرتي صحة المثنى و الديوانية بادوية لعلاج قصور القلب الاختناقي
- انشاء مراكز متخصصة للامراض السرطانية في المحافظات المنتجة للنفط (البصرة – ميسان – ذي قار – كركوك وبغداد) : افتتحت وزارة الصحة مركز واسط التخصصي لعاج الاورام، فضلاً عن المباشرة ببناء مركز الاورام السرطانية في ذي قار، كما تضمنت مستشفى الحكيم في ميسان ومستشفى السياب في البصرة و التي تم افتتاحها عام 2023 مراكز متخصصة للاورام السرطانية، من جانب اخرى ناقشت اللجنة العليا لانشاءمراكز لاج الاورام السرطانية بناء مركز منخصص بسعة ٤٠٠ سرير في بغداد الكرخ منطقة الدورة بمساحة اكثر من ٢٠ دونم تشمل كافة الخدمات العلاجية والوقائية الخاصة بالأمراض السرطانية وأحدث الطرق الخاصة بالتشخيص المبكر للأورام السرطانية بمختلف أنواعها
- تأهيل فندق القناة كمستشفى متخصص لمعالجة مدمني المخدرات : بتاريخ (9- 2- 2023) تم افتتاح مركز القناة للتأهيل الاجتماعي في العاصمة بغداد، بسعة 150 سريراً.

3 - المباشرة بتنفيذ قانون الضمان الصحي لتحسين الخدمات الطبية، وتوفير الادوية للمواطنين بما لا يرهق كاهلهم.

بدأ التنفيذ 25 %

اطلقت وزارة الصحة استمارة التسجيل على الضمان الصحي، حيث تتضمن خطة الوزارة بحسب تصريح وزير الصحة اشمال ما يقارب ٣٠٠ الف شخص بالقانون هذا العام، على ان يتكفل الصندوق بدفع ما نسبته ٧٥٪ من اجور العمليات الطبية في مستشفيات القطاع الخاص للمشتركين، وان يبلغ الاشتراك ما قيمته ١٪ من راتب الموظف.
كما عقد مجلس ادارة هيأة الضمان الصحي عدد من الاجتماعات لمناقة حزم الخدمات الصحية والطبية والعلاجية المقدمة وقائمة الادوية والفحوصات المختبرية والاشعاعية لأجل التحضير لتقديم الخدمات
كما صوت مجلس الوزراء بقيام الجهات الحكومية كافة، التي تستفيد من الخدمات الصحية المقدمة من هيئة الضمان الصحي، باستقطاع مبالغ الاشتراكات من منسوبيها بشكل مباشر وإيداعها في حساب الهيئة .

4 - استكمال مشاريع المستشفيات التي قيد الانجاز وذات السعات السريرية المختلفة، وكذلك المراكز الصحية المستحدثة في المحافظات والأقضية كافة.

قيد التنفيذ 35 %

- **مسار بناء و هدم واعادة بناء المراكز الصحية :**

رصد فريق العمل افتتاح اربعة مراكز صحية هي مركز صحي حي الحكيم في محافظة الديوانية و مركز صحي علي الغربي في محافظة ميسان و مركز صحي الحوراء ومركز صحي الوصي في محافظة النجف، كما رصد فريق العمل افتتاح ثلاث مراكز صحية بعد هدمها و عادت بنائها في محافظة ميسان وهي مركز صحي اليرموك ومركز صحي الإمام الهادي،.

- **مسار بناء و انشاء المستشفيات :**

وضمن مسار بناء المستشفيات صوت مجلس الوزراء على ثلاث اجراءات تنفيذية تتضمن انشاء ثلاث مستشفايت في البصرة و ميسان و الانبار، لم يتحقق فريق العمل من كون مستشفى السياب في البصرة و مستشفى الحكيم في ميسان و التي تم افتتاحها من ضمن هذه المستشفيات ام لا، فضلاً عن رصدنا استمرار العمل بمستشفى هيت الجديد بسعة 200 سرير .

وفي نفس المسار رصدنا اجتماع اللجنة المعنية بمعالجة مشكلات المستشفيات المتلكئة والمتوقفة عن العمل والذي شهد مناقشة ملفات مشروع مستشفى المثنى في السماوة سعة (٤٠٠) سرير ، وكذلك مناقشة مشاريع مستشفيات الحرية والفضيلية والشعب في بغداد، ومشروع انشاء مستشفى ابي الخصيب سعة ٢٠٠ سرير ومشروع دراسة وتصميم مستشفى البصرة العام مع تنفيذ المجمع الباطني سعة (٤٠٠) سرير في محافظة البصرة.

وضمن الاتفاق العراقي الصيني رصدنا عقد اجتماع بين وزارتي التخطيط و الصحة وبحضورممثلي الشركات الاستثمارية تم خلاله مناقشة التصاميم، والجداول والكلف، لانشاء (16) مستشفى سعة (139) سرير ، في (16) قضاء ، اثنان منها في قضائي الكرخ والرصافة في العاصمة بغداد، و(14) اخرى موزعة على (14) محافظة.

3- التوسع في توفير الخدمات الصحية الأولية والثانوية لتجنب العبء على المستشفيات والمراكز التخصصية.

بدأ التنفيذ 25 %

من بين ٦ اجراءات تنفيذية مقرة في مجلس الوزراء، رصدنا بدء التنفيذ ثلاثة من الاجراءات هي تطبيق نظام الحوكمة الالكترونية في دوائر الصحة و الذي بدأ العمل به من خلال اطلاق نظام الوثائق المؤمنة في دوائر الصحة، وتحويل مركز الشفاء للازمات الى مركز القناة للرعاية والتاهيل الصحي والنفسي و الذي افتتح بتأريخ 9 شباط 2023، فضلاً عن تخصيص مبلغ (400,275,862,073) دينار عراقي ضمن اولويات البرنامج الحكومي في قانون الموازنة العامة لتغطية شراء الادوية

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
قطاع الصحة	5	%29

سادسا: قطاع الاعمار والخدمات البلدية

1- المباشرة باستكمال متطلبات مشروع تحلية ماء البحر في محافظة البصرة وتوليد الكهرباء لما يمثله المشروع من حاجة ملحة واستراتيجية تتعلق بحياة المواطنين.

بدأ التنفيذ 25 %

رصد فريق العمل تخصيص مبلغ (400) مليار دينار عراقي ضمن اولويات البرنامج الحكومي في قانون الموازنة العامة الاتحادية لتنفيذ مشروع تحلية مياه البحر، كما قرر مجلس الوزراء قيام وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة نقل المشروع إلى محافظة البصرة، وكذلك إحالة الدراسة الاقتصادية والفنية للمشروع، التي أعدتها الشركة الاستشارية النمساوية ILF إلى المحافظة.

2- اكمال المشاريع المتوقفة (مشاريع الخطة الاستثمارية للوزارات والمحافظات) والتي تتراوح نسب إنجازها من ٧٠٪ صعودا، وخاصة مشاريع الماء والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس.

بدأ التنفيذ 25 %

تنص الاجراءات التنفيذية المتعلقة بهذا الوعد، باكمال المشاريع المتوقفة تحديد ١٤١ مشروع ذات طابع خدمي وزراعي ومشاريع اعمار واستصلاح اراضي، بعض هذه المشاريع مستمر العمل بها منذ الحكومة السابقة ولم تتوقف ، ورصدنا بدء تنفيذ عدد من المشاريع المصوت على ضمن الاجراءات التنفيذية من قبل الحكومة .

3- المباشرة بخطة لتحسين الخدمات الضرورية للمواطنين في القطاعات الصحية والبلدية والماء والصرف الصحي.

بدأ التنفيذ 25 %

رصد فريق العمل بدء تنفيذ الخطة عبر تصويت مجلس الوزراء على تشكيل فريق الجهد الخدمي والهندسي خلال حلسته الاعتيادية الثانية

4- وضع خطة استثنائية لحل ازمة السكن ونقص المدارس وشبكة الطرق والمتطلبات الضرورية الأخرى وتمول من صندوق العراق للتنمية المشار له في (المحور الثاني عشر -3- من المنهاج).

قيد التنفيذ 35 %

يؤشر فريق العمل تقاطع الوعد الحكومي مع وعد توزيع 500 الف قطعة ارض سكنية ضمن محور مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، و تنوي حكومة السيد السوداني توزيع قطع الاراضي في ١٢ محافظة عراقية و١٥ مدينة، ونصت الاجراءات التنفيذية المصوت عليها في مجلس الوزراء، ان الحكومة ستعمل على توفير قروض لبناء هذه الاراضي. ولم يتم رصد حتى الان الالية التي سيتم من خلالها توزيع هذه الاراضي، وهل ستكون ضمن مشروع "داري" الذي جرى التخطيط له في زمن حكومة السيد عبد المهدي، وتنفيذه في زمن حكومة السيد الكاظمي، كما لم نرصد البدء بمنح القروض او التيلاألية التي سيتم المنحمن خلالها .

لتنفيذ هذا الوعد قرر مجلس الوزراء تأليف فريق برئاسة وزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة يضم ممثلين عن مجموعة من الجهات الحكومية على ان تتولى هيئة المدن الجديدة في وزارة الإعمار سكرتارية، مع تحديد مهام الفريق و الذي سيقوم بالتخطيط والعمل والإشراف على تأسيس المدن الجديدة وإيجاد بيئة حيوية لإنجاحها

كما وافق مجلس الوزراء على نقل ملكية عدد من الاراضي من وزارات المالية و الاعمار و الاسكان الى امانة بغدد لاستثمارها لانشاء مدن سكنية .

هيئة الاستثمار الوطنية بدورها اعلنت عن فتح عطاءات لبناء خمس مدن هي الجواهري الجديدة في محافظة بغداد بواقع (7121) دونم - مدينة ضفاف كربلاء الجديدة في محافظة كربلاء المقدسة بواقع (3000) دونم - مدينة الجنائن الجديدة في محافظة بابل بواقع (7000) دونم - مدينة الفلوجة الجديدة في محافظة الانبار بواقع (4085) دونم - مدينة الغزلاني الجديدة في محافظة نينوى بواقع (4700) دونم، صوت مجلس الوزراء خلال شهر تشرين الاول من عام 2023 على إحالة اربع مدن الى الشركات لغرض تنفيذها

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
قطاع الاعمار والخدمات البلدية	4	%27

سابعا: مكافحة الفساد وهدر المال العام

1- دعم وتفعيل الهيئات الرقابية (هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية) للقيام بواجباتها في محاسبة الفاسدين وفقاً للقوانين النافذة، والمضي بالإجراءات الأصولية في متابعة ملفات الفساد (الكبيرة على الخصوص) والتي سبق اعدادها من قبل الجهات الرقابية وبعضها بالتعاون والشراكة جهات دولية مختصة بمكافحة الفساد في فترة الحكومات السابقة.

بدأ التنفيذ 25%

رغم كونها خطوة اقدم عليها العديد من رؤساء الوزراء السابقين، نؤشر بدء التنفيذ عبر اعلان المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء عن تشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد من اجل تسريع مواجهة ملفات الفساد الكبرى. تم تشكيل هذه الهيئة عبر هيئة النزاهة نفسها، واعلن رئيس الوزراء عن تشكيل ساند لها برئاسة المدير العام في وزارة الداخلية الفريق عبد الكريم فاضل. ورصد فريق العمل اصدار الهيئة اوامر استقدام بحق بعض المتهمين.

ويتحقق فريق الرصد من اجراءات مكافحة الفساد بشكل عام عبر متابعة تقرير هيئة النزاهة النصف سنوي والسنوي، والذي يرد فيه جميع قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها، والاموال التي تم استعادتها فعليا الى خزانة الدولة، وعدد من تم ادانتهم واصدار احكام قضائية بحقهم.

وبشان تفعيل الهيئات الرقابية، صوت مجلس الوزراء على اجرائين تنفيذيين ذي صلة بتصميم انظمة لمتابعة المشاريع المتلكئة، وشركات المقاولة والمقاولين. ونؤشر انجاز واطلاق نظام تصنيف الشركات اجراء مراجعة للعقود السابقة، وخاصة الكبيرة منها، بما عليها من ملاحظات تشير الى هدر بالمال العام وتقويمها وفق القانون.

2- اجراء مراجعة للعقود السابقة، وخاصة الكبيرة منها، بما عليها من ملاحظات تشير الى هدر بالمال العام وتقويمها وفق القانون.

بدأ التنفيذ 25%

اقر مجلس الوزراء ثلاثة اجراءات فيما يتعلق بمراجعة العقود السابقة لاسيما التي تحوطها شبهات هدر المال العام. ونؤشر بدء تنفيذ اول اجرائين منهما المتعلقين اعادة تقييم عقود المشاركة المبرمة والعقود الاستراتيجية لجميع الحكومات السابقة.

3- تبني خطة محكمة لاسترداد الأموال المهربة وإجراء ملاحقة دولية قانونية لضمان استرجاع تلك الأموال والمباشرة بالخطة بعد تشكيل الحكومة مباشرة.

بدأ التنفيذ 25%

تضمين التقرير نصف السنوي لهيئة النزاهة لعام 2023 مجموع الاجراءات التي تم اتخاذها لاسترداد الاموال المهربة و التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

- مذكرات التفاهم : انجزت هيئة النزاهة مسودات (10) مذكرات تفاهم في مجال مكافحة الارهاب و احالتها الى الجهات المختصة بالابرام
- استرداد الهاربين المطلوبين : يشير التقرير الى ان الهيئة عملت على (186) قرار قضائي غيابي لتسليم المدانين و المتهمين الهاربين المطلوبين للقضاء، فتحت بحق (70) منهم ملفات استرداد لثبوت مغادرتهم العراق، و مازال (62) منهم قيد التحري لثبوت وجودهم داخل العراق ام خارجه، في حين توقفت اجراءات التحري بحق (54) منهم لثبوت عدم مغادرتهم العراق، كما رصدنا 31 ملف مدور من عام 2022 ليكون المجموع (101) ملف استرداد، (56) منها جهزت لها اوامر قبض دولية، في حين لا زال (45) منها طور الاعداد، ولم توضح الاحصائيات بشكل دقيق عدد المدانين و المتهمين الهاربين الذين تم تسليمهم .
- ملفات استرداد الأموال المهربة : عملت الهيئة على (228) قرار قضائي غيابي بحق (150) متهم ومدان مطلوب للقضاء تم توحيد قرارين مع ملفات جاهزةلاسترداد الاموال، و (17) ملف وحد مع ملفات قيد التحري، فيما فتح (211) ملف استرداد اموال من القرارات القاية المتبقية منها، منها (161) مدور من السنة السابقة .

انجز منها (10) ملفات واصبحت جاهزة ، كما تم تعزيز طلبات المساعدة القانونية ل (6) ملفات، فيما حفظ (15) ملف، ومازال(180) ملف تجري التحريات المالية بصددهان وبالرغم من تحديد عدد الاموال المستردة الا انها تغطي الفترة بين عام 2012 و 30 حزيران 2023 لذا لا يمكن تحديد ان تم استرداد اموال خلال ه1ا العام منعدمه .

- التنسيق و التعاون مع الجهات الدولية : عملت الهيئة على تعويز التعاون مع (15) جهة دولية لاسترداد الاموال المهربة و استعادة الهاربين المطلوبين

4- إيلاء الجانب الوقائي الأهمية والدعم كجزء من برنامج مكافحة الفساد مستقبلا، من خلال وضع الاليات والتعليمات التي تحد من الفساد والمباشرة العاجلة بتطبيق حوكمة الدوائر الحكومية، وخاصة ذات الطابع الخدمي، لتقليل الاحتكاك بين المراجعين وموظفي الدولة.

بدأ التنفيذ 25%

صوت مجلس الوزراء على ٣٠ اجراء تنفيذي قدمته وزارة الاتصالات في مجال حوكمة الدوائر الحكومية، تم رصد اربعة من هذه الاجراءات جرى العمل بها منذ الحكومات السابقة، بينما كانت ٦ اجراءات منها تتعلق باعداد خطط او سياسات او تشريعات. بعض الاجراءات المصوت عليها جرى رصد توجيه رئيس الوزراء بالعمل عليها، ورصدنا بدء تنفيذ عدد من الاجراءات ذات الصلة بائتمتة الدوائر الحكومية، من ضمنها اطلاق خدمة الجواز الالكتروني و ادراج التخصيصات المالية لمشروع البطاقة الالكترونية للمزارع و المستثمر الزراعي ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2023

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
مكافحة الفساد وهدر المال العام	4	%25

ثامنا: الزراعة والموارد المائية

1- وضع خطة مستعجلة لدعم المزارعين بهدف إنجاح الخطة الزراعية للموسم الشتوي القادم (2022/2023) لضمان توفير المحاصيل الاستراتيجية وخاصة (الحنطة).

منجز 100 %

صوت مجلس الوزراء على سبعة اجراءات تخص دعم الخطة الزراعية للموسم الشتوي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، التي اقرها في وقت سبق، ويقيم فريق العمل و بالرغم من عدم رصدنا استكمال تنفيذ كافة الاجراءات التنفيذية المصوت عليها من قبل مجلس الوزراء، حيث تم تحقيق الاكتفاء الذاتي للعراق وتجاوز 4.5 مليون طن من تسويق الحبوب، كما تم صرف مستحقات الفلاحين خلال مدة تراوحت بين 24 إلى 72 ساعة من تسويق محصولهم، كما تم اكمال وافتتاح مشروع معمل اجهزة الري بالرش .

وخول وزير الزراعة شراء ٦٠ الف طن من سماد الداب في الجلسة الاعتيادية الثانية لعام ٢٠٢٢، ورصدنا تسويق الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية (١٦٥٠٠٠) طن من سماد اليوريا و (٩٠٠٠٠) طن من سماد الداب الى وزارة الزراعة خلال عام 2022، حيث قررت هيئة الرأي في وزارة الزراعة زيادة تجهيز المزارعين للدونم الواحد إلى 30 كيلو غرام للداب و40 كيلو غرام لليوريا بنسبة دعم 50 بالمئة

2- وضع خطة طويلة المدى لدعم الزراعة (الزراعة الحقلية ومشاريع الثروة الحيوانية) وتنظيم الموارد المائية وإدخال المكننة والتكنلوجيا بهذا القطاع بما يؤمن حاجة العراق الغذائية والصناعية والاستغناء عن الاستيراد.

لم يبدأ التنفيذ

بحسب الاجراءات التنفيذية تعمل وزارة الزراعة على تنفيذ هذه الفقرة عبر اعتماد ومصادقة خطة استراتيجية للقطاع الزراعي تعتمد على ادخال التكنولوجيا، وخطة دعم القطاع الزراعي واقرارهما في مجلس الوزراء.

3- الالتزام بخطط حماية المنتجات الزراعية المحلية، وتحسين أساليب التسويق التي تعزز عوائد الإنتاج الزراعي.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

اقرت وزارة الزراعة اجرائين بخصوص تطبيق هذه الفقرة، تتضمن الاولى اعداد الية برنامج الرورنامة الزراعية (الاستيراد والتصدير) لحماية المنتج المحلي، وهي مفعلة وتم اعادة العمل بها في زمن الحكومة السابقة، ومن غير المعروف ما هو المقصود بالية برنامج الروزنامة.

لا تطابق الاجراءات الحكومية ما تضمنته هذه الفقرة في الاجراء الثاني وهي غير ذات صلة بحماية المنتجات الزراعية او تسويقها.

4- وضع خطة محددة بجدول زمني لتأهيل المشاريع الزراعية المروية في مناطق وسط وجنوب العراق، لغرض تحويلها الى نظام الري المغلق وتأهيل نظم البزل وكذلك تحسين إدارة الري الحقلي لرفع إنتاجية الأرض.

لم يبدأ التنفيذ 0%

لم نرصد اقرار مجلس الوزراء اجراءات تنفيذية بخصوص هذه الفقرة من المنهاج الوزاري او بدء التنفيذ

5- تبني إجراءات ترشيد استخدام المياه في المجالات المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

لم نستطع تحديد الغاية النهائية التي ستحقق عبر تنفيذ هذه الفقرة من المنهاج الوزاري وصنفت بانها غير محددة ولا يمكن تتبع تنفيذها لحين صدور اجراءات تنفيذية من قبل مجلس الوزراء حول الية التنفيذ، او معلومات رسمية توضح الاجراءات المحددة للتنفيذ.

6- إيلاء موضوع التغيير المناخي وانعكاساته على البيئة في العراق من جفاف وتصحر الأهمية في علاقات العراق الخارجية، والتعاون مع دول العالم والمنظمات الدولية ومؤتمر المناخ العالمي وتخفيف الضرر الذي لحق بالعراق جراء ذلك.

نصف منجز 50 %

تم اقرار اربعة اجراءات تنفيذية بخصوص ايلاء موضوع تغير المناخ الاهمية في العلاقات الخارجية، وشملت هذه الاجراءات

- اعداد خطة وطنية للتكيف: منجزة في زمن الحكومة السابقة حكومة السيد الكاظمي
- استراتيجية الحد من التلوث: حيث صوت مجلس حماية وتحسين البيئة في جلسته المنعقدة يوم ١٤ حزيران ٢٠٢٣ على الاستراتيجية

- تأهيل و تطوير منظومات الانذار المبكر للحد من العواصف الغبارية و التغيرات المناخية : لم نرصد بدأ التنفيذ بها. .
- الدراسة الستراتيجية لموارد المياه و الاراضي مع مراعاة التغيير المناخي : بتأريخ ١٣ حزيران اعدت ستراتيجية الموارد المائية والاراضي في العراق (٢٠١٥ -٢٠٣٥)عام ٢٠١٤ من قبل شركة ايطالية وبالتعاون مع وزارة الموارد المائية وتضمنت تخصيص مبلغ مايقارب ٨ مليار دولار سنوياً لتطوير قطاع المياه وادارة الاراض في العراق، بسبب الحرب على داعش لم تنطلق الاستمارة عام ٢٠٢١ -٢٠٢٣، و قعت وزارة البيئة عقد لتحديث الدراسة مع الائتلاف الدولي المؤلف من شركتي هايدرونوفا الإيطالية والكونكورد الأردنية

تتضمن الدراسة أعمال التطوير الحاصلة في الدول المتشاطئة ، وتأثير التغيرات المناخية وإنعكاساتها على تأمين المياه بنوعيات جيدة لجنوب العراق والأهوار بشكل خاص،ذلك فضلاً عن المياه الجوفية وتأثيراتها على الزراعة.

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
الزراعة والموارد المائية	6	%15

تاسعا: التجارة

1- تشجيع التصدير للمنتجات والسلع العراقية بتبسيط الإجراءات ودعم المصدرين بحوافز تشجيعية لتمكينهم من المنافسة الخارجية وزيادة الدخل القومي للعراق وتوفير المزيد من فرص العمل.

لم يبدأ التنفيذ 0%

اقرا مجلس الوزراء توصية الجهة المعنية بالتنفيذ بتقديم دراسة خلال ستة اشهر عن دعم تصدير المنتجات، ولم نرصد بدء التنفيذ

2- تشجيع الاستثمار وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كليا.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

صنف فريق العمل هذه الفقرة من المنهاج الوزاري بانها غير محددة وذلك بسبب عدم وضوح اجراءاتها التنفيذية وعموميتها بحيث لا يمكن تتبع تنفيذها.

3- ضبط الاستيرادات وفق المنهاج الاستيرادي المقر من قبل اللجنة الاقتصادية وتفعيل قانوني حماية المنتج وحماية المستهلك.

قيد التنفيذ 35%

يقيم فريق المرصد هذا الوعد الحكومي بكونه قيد التنفيذ حيث اتخاذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات في عدد من جلساته وكما وضح ادناه :

- توصيات خاصة بتنظيم استيراد الدراجات النارية وتنظيم حركة سيرها تم اتخاذها في جلسة مجلس الوزراء الحادية و العشرون و المنعقدة بتأريخ 23 ايار 2023
- اصدار قرارات في مجال تنظيم الاستيراد والإصلاح الإداري في هذا القطّاع والمتخذة في الجلسة السادسة و العشرون والمنعقدة بتأريخ 4 تموز 2023
- ورصد فريق المرصد اقرار مجلس الوزراء مجموعة من القرارات المنظمة لعملية الاستيراد لضمان مطابقة السلع المستوردة للمواصفات التي جرى على اساسها الاستيراد، و التي تضمنت تأليف لجنة برئاسة الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعضوية ممثلين من وزارات (التخطيط، الإعمار والإسكان والأشغال والبلديات العامة، والتجارة، والصحة، والزراعة، والصناعة والمعادن) لتضمين القرار آلية موحدة وسهلة للفصح الكمركي، تتولى بموجبها الجهة المتعاقدة مسؤولية تأييد وضمان مطابقة السلع المستوردة لمصلحة المستهلك، المشمولة بقرارات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وطلب إطلاقها من المنافذ الحدودية على مستوى الإرسالية الواحدة؛ لأهمية الموضوع وعلاقته المباشرة بصحة وسلامة المستهلك.

4- قيام وزارة التجارة بواجباتها من خلال دائرة العلاقات الخارجية بمتابعة وتفعيل الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية بين العراق والدول الأخرى، بما يحقق مصالح العراق بالتوازن في الميزان التجاري مع تلك الدول، والاستفادة من الاتفاقيات بالتنمية الاقتصادية.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

لم يتم رصد بدء التنفيذ وعبر الاجراءات التي اقرتها الجهة المعنية

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
التجارة	4	%11

عاشرا: الصناعة

1- إطلاق خطة إعادة تأهيل وهيكلة الشركات الصناعية العامة العائدة لوزارة الصناعة

بدأ التنفيذ 25 %

تم احالة تنفيذ هذه الفقرة الى وزارة الصناعة، ورصدنا بدأ التنفيذ من خلال عقد اجتماع اعضاء اللجنة الوزارية العُليا المُشكلة لدراسة إعادة هيكلة الشركات العامة وتم اختيار الشركة العامة لصناعات النسيج والجلود والشركة العامة للمنتوجات الغذائية لاعادة هيكلتهما باعتبارهما من اكبر الشركات العامة التابعة لوزارة النقل .

ورصدنا قيام مجلس الوزراء في جلسته العشرون و المنعقدة بتأريخ 16 ايار 2023 " ثالثاً/ إقرار توصية المجلس الوزاري للاقتصاد بشأن استثناء شركة ابن سينا العامة (سابقًا) من الدمج مع الشركة العامة للصناعات الحربية (سابقًا) بموجب قرار مجلس الوزراء (360 لسنة 2015) بدءاً من تأريخ 1 كانون الثاني 2016، ولغاية 31 آب 2017، لتسهيل عملية دمج البيانات المالية مع الشركة العامة للصناعات التعدينية، حيث إن شركة ابن سينا العامة (سابقًا)، مدمجة حالياً مع الشركة العامة للصناعات التعدينية

وتضمنت المادة (47 / أولاً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات 2023 - 2024 - 2025منح رئيس الوزراء العراقي باقتراح من الوزير المختص اعادة هيكلة الشركات الخاسرة او تغيير جهة ارتباطها او تحديد مهامها او إلغائها

2- تفعيل مهام المجلس التنسيقي لقطاع الصناعة في العراق.

بدأ التنفيذ 25 %

تم تشكيل المجلس التنسيقي لقطاع الصناعة عام ٢٠١٨، واعادة هيكلته في الاعوام اللاحقة. لا يوجد للمجلس موقع الكتروني، ولا تتوفر الوثائق ذات الصلة بالمجلس وبضمنه النظام الداخلي وقرار التاسيس .ونؤشر بدأ التنفيذ من خلال عقد المجلس التنسيقي عدد من الاجتماعات لمناقشة تنفيذ فقرات المنهاج الحكومي،

3- اعادة تأهيل وتنشيط القطاع الصناعي الحكومي والخاص وتشغيل المصانع المتوقفة حاليا وبالشراكة مع القطاع الخاص (الجاد) للاستفادة من الطاقات المتاحة واستجلاب الخبرات المتطورة عالميا .

بدأ التنفيذ 25 %

تعد هذه الفقرة من المنهاج الوزاري، احد الوعود السياسية التي تكررت في برامج حكومية سابقة، وقد عملت عليها حكومة السيد الكاظمي واولتها اهتماما وحققت فيها انجازا محدودا. واقرت حكومة السوداني ثلاثة اجراءات لتحقيق هذه الفقر

1- اعادة تاهيل وتشغيل المعامل المتوقفة: خطة العمل بدأت منذ الحكومة السابقة ويرصد فريق العمل ما يتم انجزه من قبل الحكومة الحالية ، حيث تم رصد العمل على المشاريع التالية :

- قيام الشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية تأهيل بناية الإدارة في شركة صناعة الأسمدة في قضاء بيجي بصلاح الدين، بهدف إعادة العمل في المصانع المُتوقفة والمُتضررة
- افتتاح معمل سمنت القائم التابع إلى الشركة العامة للسمنت العراقية بمحافظة الأنبار بعدَ إعماره.
- استمرار العمل في مشروع إنشاء بناية الحبوب الجديدة التي يتم تنفيذها ضمن الخُطة الإستثمارية من قِبل شركة ادوية سامراء.

2- حسم المشاريع المتلكئة او المتوقفة : نؤشر بدء التنفيذ عبر تشكيل لجنة المشروعات الاستثمارية المتلكئة وبدء اجتماعاتها، ويقوم فريق العمل بالتحقق من المنجز من المشاريع

3- زيادة نسبة مساهمات الشركات العامة في دفع الرواتب: لم نرصد بدء التنفيذ

1- دعم وتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالاستفادة من التجارب الناجحة المحلية والدولية بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة.

بدأ التنفيذ 25%

صوت مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقة بتأريخ 12 كانون الاول 2022 على اثنين من الاجراءات التنفيذية لتطبيق هذا الوعد من المنهاج الوزاري

ونؤشر بدأ التنفيذ من خلال اطلاق مبادرة ريادة للتنمية والتشغيل، المعنية بدعم فئات الطلبة والشباب، وتمكينهم، وتطوير طاقاتهم الإبداعية، من أجل نيل فرص لائقة في سوق العمل وخلق حركة اقتصادية فعّالة،وخلال المؤتمر الصحفي الخاص بالاعلان عن التقرير نصف السنوي لتنفيذ البرنامج الحكومي و المنعقد في 24 حزيران 2023 تحدث رئيس الوزراء عن " تسجيل أكثر من 180 ألف طلب مشاركة، نستهدف 100 ألف منهم في دورات سريعة وتهيئة قروض لهم.".

كما رصدنا اقرار مجلس الوزراء في جلسته السابعة و العشرون والمنعقدة بتأريخ 6 تموز 2023 قيام مصرفي (الرافدين، والرشيد) بإقراض الشباب الذين أكملوا الدورات التدريبية لمبادرة ريادة ويرغبون بتأسيس مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وفق مجموعة من الشروط التي تم اقرارها لمنح القروض

لم نرصد نشر احصائيات رسمية عن عدد الاشخاص الذين اكملوا التدريبات، كذلك ليس هناك احصائيات عن عدد المشاريع التي تم تقديمها او التي حصلت على قروض .

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
الصناعة	4	%25

حادي عشر: القطاع النفطي

قطاع الاستخراج

١. الاستمرار بتطوير وتحسين الانتاج وبالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة في الخدمات النفطية، وكذلك مع القطاع الخاص والجهد الوطني وفقا لخطة مدروسة وضمن الاستراتيجية الوطنية للطاقة، اضافة الى الاهتمام بمشاريع المياه المستخدمة في حقن الابار للمحافظة على سلامة المكامن النفطية وديمومة الانتاج.

بدأ التنفيذ 25 %

يعد النفط هو المورد المالي الاساسي للدولة، ووضعت الحكومات المتعاقبة بضمنها الحكومة الثامنة للسيد السوداني قطاع النفط ضمن اولوياتها، على اعتبار ان زيادة وتحسين انتاج النفط، سيزيد بالمقابل موازنة الدولة السنوية.

واعلنت وزارة النفط عن اطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة حتى عام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٣، ولكنها غير منشورة على المواقع الرسمية. وبشان تنفيذ تعهد الحكومة بتطوير وتحسين الانتاج النفطي، وافق مجلس الوزراء على ثلاثة اجراءات تنفيذية، تم رصد بدء التنفيذ في اجرائين منها.

- تنفيذ مشروع ماء البحر المشترك ـ تم توقيع عقد تنفيذ هذا المشروع مع شركة توتال الفرنسية في زمن حكومة السيد الكاظمي،، تم توقيع عقد تنفيذ الجزء الأول من المشروع لشركة (توتال انيرجيز) والذي يقدر بنحو (3) مليارات دولار، و وجه رئيس الوزراء خلال جلسة مجلس الوزراء الرابعة عشر و المنعقدة بتأريخ 4 نيسان 2023 بتهيئة التخصيص المالي لتنفيذ الجزء الثاني من مشروع أنابيب ماء البحر المشترك الذي يقدر بنحو (3) مليارات دولار.
- حفر الابار الاستكشافية من غير الواضح الخطوات التي سيتم من خلالها تنفيذ هذا الاجراء، او المؤشر الكمي، او حتى التوقيتات الزمنية والية التنفيذ.
- استكمال التطوير الاضافي لحقلي الصبة والحبس : رصد فريق العمل بدأ التنفيذ من خلال اعلان مدير عام شركة نفط ذي قار عن استئناف عمليات الانتاج التجريبي من حقل صبة النفطي بطاقة (10) الاف برميل باليوم ، وذلك بعد التحديث و تغيير الية التشغيل الى الاوتماتيكي.

2 ٠ تحسين نوعية ومواصفات انواع النفط المصدرة لتحقيق اعلى عائد مالي للموازنة العامة للدولة.

بعد دراسة الاجراء التنفيذي الذي صوت عليه مجلس الوزراء واقترحته وزارة النفط لتنفيذ هذه الفقرة، لم يتضح لنا الخطوات التنفيذية او العملية او الغاية النهائية، وصنف فريق المرصد بان هذه الفقرة غير محددة ولا يمكن تتبع تنفيذها. وورد في الاجراءات التنفيذية ان وزارة النفط ستقوم بوضع سياسة انتاجية باتباع اساليب الانتاج الحديثة، وادارة العمليات وفق اسس مكمنية محدثة، ستودي في النهاية الى تحسين نوعية النفط الخام وبعد ان تعتمد (عقب انجازها) من قبل الشركات الاستخراجية.

المزيد

3 - العمل على إقرار مشروع الجنوب المتكامل لتطوير المنشآت النفطية الجنوبية.

بدأ التنفيذ 25%

ان عقد تنفيذ مشروع الجنوب المتكامل تفاوضت بشانه وزارة النفط في زمن حكومة السيد عادل عبد المهدي لتنفيذه بالتعاقد مع شركات اجنبية. وهو مشروع بدأت دراسته عام ٢٠١٥ لبناء خطوط انابيب نفطية ومنشآت تخزين ومشروع لضخ مياه البحر من الخليج الى حقوق النفط الخام للحفاظ على الضغط لزيادة معدلات الانتاج وتطوير حقول ارطاوي وبن حمرة لزيادة معدل انتاجهما الى اكثر من ٥٠٠ الف برميل و٩٠٠ مقمق من الغاز الطبيعي، ووقعت وزراة النفط في زمن حكومة رئيس

الوزراء مصطفى الكاظمي عقود مع شكة توتال الفرنسية ولكن بسبب الخلافات على النسبة المئوية تم ايقاف العمل بالمشروع لحين الوصول الى اتفاق نهائي بين الحكومة العراقية و الشركة .

في وقت لاحق اقر مجلس الوزراء في جلسته الرابعة عشر و المنعقدة بتأريخ 4 نيسان 2023 توصيات المجلس الوزاري للطاقة و التي تضمنت تنظيم العلاقة و العمل و التعاقد بين لحكومة العراقية و شركة توتال من ضمنها تخفيض مشاركة الجانب الحكومي من (40 %) الى (30 %)، وتوفير تمويل حصة الجانب الحكومي و البالغة (1.4) مليار دولار بقرض من شركة توزيع المنتجات النفطية، على ان يكون الشريك الحكومي هو شركة نفط البصرة .

من جانب آخر يتم تضمين مشروع تنمية الغاز المتكامل، بعهدة شركة(توتال انيرجيز) في ضمن عقود جولات التراخيص، فضلاً عن دفع مستحقات شركة(توتال انيرجيز) والشريك الحكومي عينياً بناءً على طلب شركة تسويق النفط لتوقيع اتفاقية بيع النفط المصدر، كونه أحد شروط تفعيل العقد، وإعارة ملاكات شركتي(نفط البصرة، وغاز الجنوب) للعمل مع شركة (توتال انيرجيز) على أن تتحمل الأخيرة راتب الموظف المُعار ومخصصاته

قطاع التصدير

1- تطوير وتوسيع منظومة التصدير للمنافذ الجنوبية البحرية، وكذلك منظومة التصدير الشمالية الى ميناء جيهان التركي وبشكل مستدام.

بدأ التنفيذ 25 %

بحسب الاجراءات التنفيذية التي رصدها فريق المرصد الحكومي تعمل وزارة النفط على تنفيذ مشاريع مد أنابيب بحرية لتطوير و توسيع منظومة التصدير، لم نرصد بدأ تنفيذ في مشروع الانبوب البحري 4.5، اما بخصوص استكمال مشروع الانبوب البحري الثالث، لإن ها المشروع قد تم اقراره من قبل المجلس الوزاري لشؤون الطاقة في عهد حكومة دولة رئيس الوزراء السيد عادل عبد المهدي، حيث تم تخصيص تمويل لمشروع الانبوب البحري الثالث بقيمة 200 مليون دولار، وهو من مشاريع وزارة النفط التي احيل تنفيذ الجزء البري مننها بتأريخ 21 اذار 2021 الى هيئة المشاريع النفطية وقد تم انجاز اكثر من 80 % من المشروع مطلع عام 2022، فيما لا يزال التفاوض قائماً مع شركات عالمية للتعاقد على تنفيذ الجزء البحري من المشروع .

2- الشروع باستحداث منافذ تصديرية جديدة ومتنوعة وتامين اطلالات تصديرية عبر دول الجوار على البحر الابيض المتوسط والبحر الأحمر، بما يؤمن انسيابية تصدير النفط وتفادي أي توقف طارئ على المنافذ الحالية، ولاستيعاب الزيادة بإنتاج وتصدير النفط مستقبلا.

بدأ التنفيذ 25 %

أقر مجلس الوزراء توصية الجهة المعنية بالتنفيذ بتأهيل منظومة التصدير الشمالية، ورصد فريق المرصد اعلان شركة نفط الشمال انشاء (9) خزانات مختلفة الاحجام والسعات لزيادة الطاقة الخزنية للمشتقات النفطية في المصفاة ويجري فريق المرصد التحقق من الاجراءات التنفيذية المتخذة من الجهات المعنية بالتنفيذ

3- انشاء مستودعات نفطية وسطية تؤمن خزين نفطي لديمومة التصدير والحاجة المحلية.

بدأ التنفيذ 25 %

صوت مجلس الوزراء على الاجراءات التنفيذية الخاصة بتنفيذ الوعد، و التي تضمنت استكمال مشروعي بناء مستودعات (الناصرية - الفاو) وهي مشاريع بدأ العمل على تنفيذها من قبل الحكومات السابقة، ولم نرصد اي اجراء حكومي متخذ من قبل الجهة المعنية باستكمال تنفيذ مستودع الفاو، في حين اعلنت شركة نفط ذي قار استئناف العمل بمشروع انشاء مستودع الناصرية.

4- تطوير وتأهيل الخطوط الناقلة للنفط الخام والتي تغطي مناطق العراق وتربط بين مواقع الانتاج والتصدير والمصافي ومحطات الكهرباء.

بدأ التنفيذ 25 %

رصد فريق المرصد الحكومي اثنين من الاجراءات التنفيذية التي صوت عليها مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقدة بتأريخ 12 كانون الاول 2022، و التي تتضمن مشاريع تنفيذ و انشاء انابيب لتطوير خطوط و منظومة نقل النفط الخام، احد هذه المشاريع بدأ العمل على انجازه منذ حكومة رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي، ورصدنا استمرار العمل عليه خلال الحكومة الحالية . .

قطاع المصافي

1 - العمل على رفع الطاقة الانتاجية للمصافي القائمة من خلال دعم واستكمال الوحدات الانتاجية التكميلية تحت الانشاء.

بدأ التنفيذ 25 %

صوت مجلس الوزراء على اربعة اجراءات تنفيذية لرفع الطاقة الانتاجية للمصافي رصد فريق المرصد بدء التنفيذ في ثلاثة منها، فتأهيل مصفى الشمال بدأ من خلال اعادة اعمار وحدة الازمرة في مصفى صلاح الدين/2 في بيجي بطاقة (20) الف برميل باليوم ، كما رصدنا اعلان وزير النفط بتأريخ 15 اب 2023 المباشرة بتأهيل وإعمار مصفى الشمال بطاقة 150 الف برميل باليوم، من جانب آخر افتتح رئيس الوزراء وحدة (الازمرة) بمجمع ومصفى الصمود في بيجي بمحافظة صلاح الدين بطاقة 20 الف برميل باليوم .

كما بوشر العمل بمشروع وحدة الأزمرة في مصفى البصرة والذي سيساهم في إضافة طاقة تكريرية جديدة من وقود البنزين - عالي الأوكتان - تبلغ 11 ألف برميل في اليوم الواحد، كما وضعت وزارة النفط الخطط اللازمة لمشروع وحدة التكرير الرابعة في شركة مصافي الجنوب والجهات الساندة بطاقة 70 ألف برميل في اليوم، وبالذي يسهم في رفع مجموع الطاقة الإنتاجية لشركة مصافي الجنوب الى 280 ألف برميل في اليوم، كما اعلنت وزارة النفطة عن فرص استثمارية في قطاع التصفية و الصناعات التكريرية لم يكن م ضمنها مصفى تأهيل و تطوير مصفى حديثة

2 - تشجيع الاستثمار في قطاع التكرير لإنشاء المصافي الحديثة ذات المواصفات الفنية المتطورة وحل المشكلات التي تواجه هذا القطاع والاستغناء عن الاستيراد والتحول الى مرحلة التصدير لتحقيق اعلى قيمة مضافة للبرميل المصدر.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

صوت مجلس الوزراء على تعديل قانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام رقم (64) لسنة 2007 كإجراء تنفيذي لتطبيق هذا الوعد، لكن لم يتم ادراج القانون على جدول اعمال مجلس الوزراء للتصويت عليه و ارساله الى مجلس النواب من اجل تشريعه

3 - المضي بإنشاء وحدات انتاج في المصافي القائمة لإنتاج مواد اولية لرفد الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية.

نصف منجز 50 %

صوت مجلس الوزراء على تنفيذ مشروع وحدة التكسير بالعامل المساعد FCC في مصفى البصرة كإجراء تنفيذي وحيد لتنفيذ هذه الفقرة، ووضع حجر الاساس للمشروع من قبل رئيس مجلس الوزراء الاسبق السيد مصطفى الكاظمي بتأريخ 11 نيسان 202 .

ورصد فريق العمل بدأ التنفيذ من خلال مجموعة من القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء والمتضمنة الموافقة على شروط التمويل وتخويل وزيرة المالية صلاحية التوقيع على اتفاقية قرض تمويل مشروع مصفى البصرة- التكسير بالعامل المساعد (FCC)، المرحلة الرابعة والممول من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، كما تمت إدراج المرحلة الخامسة للمشروع ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة ، واعلنت شركة مصافي الجنوب أن نسبة الانجاز بلغت(50%) في مشروع التكسير بالعامل المساعد (FCC) الذي يعد الأول من نوعه في قطاع التصفية.

قطاع الغاز

1- تنفيذ الخطة الموضوعة لاستثمار الغاز المصاحب ومتابعة تنفيذها للوصول الى الهدف الذي وضعت لأجله وايقاف حرق الغاز والاستفادة منه في توليد الطاقة الكهربائية وانشاء الصناعات البتروكيمياوية وتطوير صناعة الاسمدة الكيمياوية.

بدأ التنفيذ 25%

اقر مجلس الوزراء اربعة اجراءات تنفيذية لتطبيق الخطة الموضوعة لاستثمار الغاز المصاحب تضمنت استكمال تنفيذ اربعة مشاريع انطلق العمل بها ابان حكومة رئيس الوزراء الاسبق مصطفى الكاظمي .

وبعد توقف المشروع بسبب الخلافات بين الحكومة العراقية وشركة توتال الفرنسية، اقر مجلس الوزراء في جلسته الرابعة عشر و المنعقدة بتأريخ 4 نيسان 2023 توصيات المجلس الوزاري للطاقة و التي تضمنت تنظيم العلاقة و العمل و التعاقد بين لحكومة العراقية و شركة توتال من ضمنها تخفيض مشاركة الجانب الحكومي من (40 %) الى (30 %)، وتوفير تمويل حصة الجانب الحكومي و البالغة (1.4) مليار دولار بقرض من شركة توزيع المنتجات النفطية، على ان يكون الشريك الحكومي هو شركة نفط البصرة .

من جانب آخر يتم تضميـن مشروع تنمية الغاز المتكامل، بعهدة شركة(توتال انيرجيز) في ضمن عقود جولات التراخيص، فضلاً عن دفع مستحقات شركة(توتال انيرجيز) والشريك الحكومي عينياً بناءً على طلب شركة تسويق النفط لتوقيع اتفاقية بيع النفط المصدر، كونه أحد شروط تفعيل العقد، وإعارة ملاكات شركتي(نفط البصرة، وغاز الجنوب) للعمل مع شركة (توتال انيرجيز) على أن تتحمل الأخيرة راتب الموظف المُعار ومخصصاته

كما صوت مجلس الوزراء على تهيئة التخصيص المالي لتنفيذ الجزء الثاني من مشروع أنابيب ماء البحر المشترك الذي يقدر بنحو (3) مليارات دولار، يكون على دفعات لمدة أربع سنوات (640 و1570 و600 و190) مليون دولار تباعاً.

2 - الاسراع في تنفيذ مشاريع معالجة الغاز المصاحب وانتاج الغاز والمساهمة بسد الحاجة المحلية وتقليل استيراد الغاز، وكذلك تنفيذ منظومات معالجة الغاز السائل ومستودعات خزنه، سواء من خلال التنفيذ المباشر بالجهد الوطني من قبل وزارة النفط او بالاستثمار المشترك مع جهات عالمية رصينة ذات خبرة في هذا المجال.

لم يبدأ التنفيذ 0 %

صوت مجلس الوزراء خلال جلسته الاستثنائية المنعقدة بتأريخ 12 كانون الاول 2022 و الخاصة بالتصويت على البرنامج الحكومي على اثنين من الاجراءات التنفيذية تتضمن استكمال مشاريع لزيادة السعة الخزنية للغاز ولم نرصد بدأ التنفيذ فيها من قبل الجهات القطاعية المعنية

3- تفعيل العمل باستثمار مكامن الغاز الحر في جميع انحاء العراق وحل المشكلات التي أدت الى التأخر في المباشرة في استثمارها.

قيد التنفيذ 35%

صوت مجلس الوزراء على ثلاثة اجراءات تنفيذية لاستثمار مكامن الغاز الحر في العراق، تم انجاز احداها من خلال توقيع عقود جولات التراخيص الخامسة مع ثلاث شركات متخصصة في قطاع النفط والغاز لتطوير عدد من الحقول التابعة لشركة نفط الوسط ونفط ميسان ونفط البصرة، وقد تمت المصادقة على الاحالة من قبل مجلس الوزراء .

وحول تطوير عقد عكاس صوت مجلس الوزراء على توصية المجلس الوزاري للطاقة والخاصة بالتسوية الرضائية مع مع شركة (كوكاز) الكورية الجنوبية، مشغل حقل عكاس الغازي، ولم نرصد بدأ تنفيذ تطوير حقل المنصورية .

قطاع البتروكيمياويات

1- اتخاذ الاجراءات العاجلة للمباشرة في تنفيذ مشروع النبراس للبتروكيمياويات في محافظة البصرة ومشاريع الاسمدة الكيمياوية والمشاريع المماثلة الاخرى.

بدأ التنفيذ 25 %

يعد مشروع النبراس للبترةكيمياويات من المشاريع التي سعت الحكومات المتعاقبة على تنفيذها ، ونؤشر بدأ التنفيذ من خلال قرار مجلس الوزراء القاضي بقيام الشركة العامة لموانئ العراق بنقل ملكية الأرض إلى الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية لغرض تخصيصها لمشروع النبراس للبتروكيمياويات استناداً إلى قانون بيع وإيجار أموال الدولة وإطفاء بدل البيع بحسب قانون الإدارة المالية الاتحادية و الذي صادق عليه في جلسته الحادية عشر من السنة الثانية و المنعقدة في 15 نيسان 2023 .

وضمن اولويات البرنامج الحكومي التي نص عليها قانون الموازنة العامة الاتحادية للاعوام 2023 – 2024 – 2025 تم تخصيص مبلغ (107,000,000,000) دينار عراقي لوزارة الصناعة و المعادن لاكمال المرحلة الاولى من المشروع و التي تتضمن اكمال الدراسات والتصاميم و و الاستشارات .

وأوضحت وزارة الصناعة في بيان رسمي أنها في طور إعداد الجدول الزمني المُقترح لتنفيذ المشروع حيث سيتم المُباشرة بالمرحلة الأولى من المشروع في العام الحالي ٢٠٢٣ والإنتهاء منها في عام ٢٠٢٥

2 - تشجيع اجتذاب الاستثمار الاجنبي في قطاع البتروكيمياويات والعمل على اجراء كافة التسهيلات والاجراءات لتطوير هذا النوع من الصناعة الاستراتيجية.

صنف فريق المرصد هذه الفقرة من المنهاج الوزاري بانها غير محددة ولا يمكن تتبع تنفيذها وذلك بسبب عدم وضوحها وعموميتها بحيث لا يمكن تتبع تنفيذها، كما لم يصوت مجلس الوزراء على اي اجراء تنفيذي لتطبيقها

قطاع الخزن والتصريف

1 - انشاء مستودعات جديدة للمشتقات النفطية اضافة لتطوير وتوسيع المستودعات الموجودة لتؤمن خزين استراتيجي من المشتقات النفطية.

لم يبدأ التنفيذ 0%

بحسب الاجراءات التنفيذية التي صوت عليها مجلس الوزراء تعمل وزارة النفط على تنفيذ هذه الفقرة من المنهاج الوزاري من خلال اعداد خطة لانشاء ثلاث مستودعات للمنتجات النفطية (طوبة – العزيزية - الموصل) والتي لم نرصد بدأ العمل بها

2 - انشاء شبكة انابيب نقل للمشتقات النفطية بين المصافي والمستودعات عبر المحافظات تعمل على توفير المرونة في نقل المنتجات، وتحد من عملية تهريب المشتقات النفطية وتقلل من الزخم المروري والحد من التلوث البيئي.

بدأ التنفيذ 25%

صوت مجلس الوزراء على ثلاث مشاريع لتنفيذ هذا الوعد من المنهاج الوزاري، نؤشر بدأ تنفيذ احد المشاريع من خلال قيام مجلس الوزراء باصدار قرار لتوفير تمويل مشروع أنبوب الغاز السائل (حلفاية– بصرة) 16 عقدة، من خلال اقراض شركة من شركات وزارة النفط أو أكثر، شركة خطوط الأنابيب النفطية (50.000.000) دولار، فقط خمسون مليون دولار، وتخويل الشركة صلاحية استكمال اجراءات الاحالة و التعاقدن ولم نرصصد بدأ التنفيذين في اثنين من المشاريع المزمع تنفيذها

3 - انشاء المنظومة الالكترونية للإدارة والمراقبة والتحكم بحركة النفط والغاز والمشتقات النفطية من خلال نظام مركزي للسيطرة والتحكم عن بعد (SCADA SYSTEM).

لم يبدأ التنفيذ 0%

لم نرصد بدأ التنفيذ في هذه الفقرة من المنهاج الحكومي بالرغم من تصويت مجلس الوزراء على الاجراء التنفيذي الخاص بتنفيذها و المتضمن تطبيق نظام سكادا .

قطاع التوزيع

1 - تطبيق نظام الكتروني للمراقبة والتحكم في عمليات توزيع المشتقات النفطية، لإيقاف التلاعب والهدر ومنع التهريب.

بدأ التنفيذ 25%

اقر مجلس الوزراء الاجراءات التنفيذية الخاصة بتنفيذ هذه الفقرة و المتمثلة باستخدام الكارت و الفيزا للتزويد بالمشتقات النفطية، ورصد فريق العمل بدأ التنفيذ من خلال اتطلاق خدمة الدفع الالكتروني خلال شهر نيسان 2023 في عدد من محطات التزود في الوقود في جانبي الكرخ و الرصافة في بغداد .

و حدد البنك المركزي العراقي بالاتفاق مع شركة توزيع المنتجات النفطية 9 محطات وقود ستوفر نقاط الدفع الالكتروني (POS) كمرحلة اولى لانطلاق المشروع، ولا زال المشروع طور العمل .

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
القطاع النفطي	19	%21

ثاني عشر: القطاع المالي والمصرفي

1- إعادة هيكلة الموازنة العامة وإدارة المال العام لتقليل ضغط الانفاق الاستهلاكي لصالح مناصرة المشاريع والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة وضغط الدين العام الى أدنى حد ممكن، وتعظيم الإيرادات واعتماد حسابات الكلفة/ العائد في الانفاق الحكومي، ووضع الأسس للتحول التدريجي نحو موازنة البرامج والأداء المناصرة لدعم برامج التنمية في قطاعات مختلفة

قيد التنفيذ 35 %

بحسب مسودة الاجراءات التنفيذية للوزارات ٢٠٢٣ -٢٠٢٥ المصوت عليها في مجلس الوزراء (قرار رقم ٣٤٠) في الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتأريخ ١٢ كانون الاول ٢٠٢٢، تم تحديد اربعة اجراءات لاعادة هيكلة الموازنة العامة و ادارة المال العام، انجزت وزارة المالية الاجراء التنفيذي الخاص باعداد تعليمات تسهيل تنفيذ الموازنة العامة ونشرت في العدد 4731 من الوقائع العراقية ، كما رصد بدأ التنفيذ في اثنين من الاجراءات، حيث وجه رئيس الوزراء بالاسراع بانشاء حساب الخزينة الموحد لضبط الاموال في الدولة و منع تسربها وهدرها،

اما تنفيذ نظام IFMIS والذي يعد من الوعود الحكومية التي عملت عليها الحكومات السابقة، ففي عام 2016 قدم البنك الدولي مشروع منح قرض للعراق بقيمة 41.5 مليون دولار امريكي لتنفيذ مشروع تحديث نظام الإدارة المالية العامة في العراق IFMIS و بدأ العمل عليه وبحسب الوثيقة التي حصل عليها فريق المرصد فإن المشروع كان من المفترض ان يكتمل في نهاية عام 2021 إلا انه لا زال قيد التنفيذ .

وقد تم تشكيل لجنة توجيهية في وزارة المالية معنية بتنفيذ مشروعي نظام الإدارة المالية العامة IFMIS وحساب الخزينة الموحد TSA ، و رصد فريق العمل عقد مجموعة اجتماعات لمتابعة تنفيذ المشروعين خلال عمل الحكومة السابقة و الحالية.

2- اعتماد رؤية حاكمة في حصر الاقتراض الخارجي للمشاريع الاستثمارية او الخدمية وتتحمل الجهة الحكومية المالكة للمشروع مسؤولية سداد القرض من ايراد المشروع المقترض لحسابه دون تحميل خزينة الدولة عبء السداد.

لم يبدأ التنفيذ 0%

وعدت الحكومة باتخاذ اجراء تنفيذي واحد لحصر الاقتراض الخارجي يتمثل بتقديم رؤية خلال 6 اشهر، ولم نرصد بدأ التنفيذ.

3- تأسيس صندوق العراق للتنمية والذي يتكون من صناديق متخصصة كصندوق الإسكان والتعليم والصناعة والزراعة وتكنلوجيا المعلومات، وهذا التوجه يمثل مسارا جديدا يضمن التمويل المستمر لتغذية البيئة الاستثمارية الجاذبة وإطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لإحداث قفزة في الاقتصاد تؤدي الى تقليل البطالة ومكافحة الفقر ومعالجة الأخطار الطارئة دون التأثير على المسار العام للدولة من خلال الافادة من الوفرات المالية المتحققة على أن يضمن المشروع في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣.

نصف منجز 50 %

صوت مجلس الوزراء على اثنين من الاجراءات التنفيذية لتنفيذ هذا الوعد، تم انجاز الاول من خلال ادراج صندوق العراق للتنمية في قانون الموازنة، حيث تضمنت المادة (45) من مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023 – 2024 – 2025) بملغ (1 ترليون دينار عراقي، كما اقر مجلس الوزراء نظام الداخلي للصندوقن في حين لم نرصد تنفيذ الاجراء التنفيذي الثاني و الخاص بانشاء صندوق لتنمية الشباب في المجالات كافة .

4- ضبط المنافذ الحدودية بهدف تنفيذ قرارات دعم المنتج المحلي وتفعيل فحص السلع المستوردة بما يطابق المواصفات المعتمدة وزيادة الإيرادات غير النفطية وتطبيق بنود قرار مجلس الوزراء رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩ الذي ينظم العلاقة بين المركز والاقليم بما يخص المنافذ والجمارك والفحص وحسم أتمتة الإجراءات الجمركية.

بدأ التنفيذ 25 %

لم تتضمن الاجراءات التنفيذية للحكومة و التي صادق عليها مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقدة بتأريخ 12 كانون الاول 2022 اي اجراء تنفيذي يخص تنفيذ هذا الوعد، في نفس الوقت اصدر مجلس الوزراء عدد من القرارات التي تتضمن تخصيص مبالغ مالية بهدف ضبط المنافذ الحدودية :

- تمويل وزارة المالية مبلغ مليار دينار إلى وزارة الداخلية بحسب الآلية في قرار مجلس الوزراء (15 لسنة 2022) إلى قيادة قوات حرس الحدود لإنشاء معابر على الطريق الحدودي، و قيام وزارة النفط بإهداء (850) أنبوباً مستهلكاً إلى وزارة الداخلية لإكمال المعابر .
- قيام وزارة النفط بتجهيز كل من مديرية الهندسة العسكرية في وزارة الدفاع (250) ألف لتر من زيت الغاز، ومديرية الهندسة العسكرية في هيئة الحشد الشعبي (250) ألف لتر من زيت الغاز، لغرض انشاء السدة الترابية في هور الحويزة بمحافظة ميسان، لغرض ضبط الحدود الدولية.

- تعديل قرار مجلس الوزراء (216 لسنة 2022)، بتخصيص مبلغ 10 مليارات دينار إلى وزارة الداخلية، لبناء مخافر حدودية على الحدود العراقية الإيرانية، ضمن إقليم كردستان، لمنع التسلل والتهريب، ويتم إكمال المخافر على الحدود العراقية - التركية، بعد إقرار الموازنة العامة من التخصيص السابق.
- قيام وزارة المالية بتخصيص مبلغ (15.140.400.000) دينـار، فقـط خمسة عشر مليارًا ومئة وأربعون مليونًا واربعمئة الف دينار، إلى وزارة الداخلية من تخصيصات احتياطي الطوارئ، لإنشاء جدار كونكريتي على الحدود العراقية - السورية- قاطع المنطقة السادسة حدودى بطول (50) كم
- تخصيص 3 مليارات دينار من احتياطي الطوارئ بعد اصدار قانون الموازنة العامة إلى هيئة المنافذ الحدودية لشراء أجهزة فحص الحقائب واستثناءها هيئة المنافذ الحدودية من أساليب التعاقد المنصوص عليها في المادة (3) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية 2 لسنة 2014

5- اصلاح النظام الضريبي والجمركي وضبط المنافذ الحدودية وتعظيم إيرادات الدولة غير النفطية.

قيد التنفيذ 35%

تعهدت الحكومة باربعة اجراءات تنفيذية اثنين من هذه الاجراءات بدأ العمل عليها منذ الحكومات السابقة (اتمتة اجراءات الكمارك - مشروع النظام الضريبي الاكتروني الشامل) ولازال العمل مستمر على انجازها حيث اتخذت الحكومة قرارات وخطوات لانجازها، في حين لم نرصد بدأ التنفيذ في اثنين من الاجراءات.

6- وضع هدف لتخفيض نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل موازنة الدولة خلال ثلاثة سنوات الى (٨٠٪) من خلال تنويع وتعظيم الإيرادات غير النفطية.

غالباً لن ينجز

بالرغم من تصويت مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقدة بتأريخ 12 كانون الاول 2022 على اربعة اجراءات تنفيذية (اعادة تأهيل المنطقة الحرة في خور الزبير - اعادة اعمار المناطق الحرة في نينوى - اعادة اعمار المنطقة الحرة في القائم - انشاء المرحلة الاولى من المنطقة الحرة المتخصصة بالنفط و الغاز في خور الزبير) ولكنها بعيدة عن الهدف المرجو تحقيقه من هذا الوعد، حيث لا يمكننا معها معرفة كيف سيساهم انجاز هذه المشاريع في خفض مساهمة الايرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة الى (80 %).

ويصنف فريق المرصد هذه الفقرة بأنها غالباً لن تنجز فمن خلال اجراء مقارنة بسيطة بين تقدير الايرادات النفطية من مجموع الايرادات بين قانون الموازنة العامة لعام 2021 و الذي يبلغ (80 %) من مجموع الايرادات الكلي، و مقدار الايرادات النفطية المخطط له بموجب بقانون الموازنة العامة العامة للاعوام 2023 - 2024 - 2025 و البالغ 87% من مجموع الايرادات، يتضح عدم قدرة البحكومة العراقية على تحقيق الوعد الحكومي خصوصاً مع وجود عجز مخطط يبلغ مقداره 64 ترليون دينار عراقي

7- اصلاح النظام المصرفي بالعراق بما يوفر قاعدة حقيقية وفاعلة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتنشيط الاستثمار من خلال إعادة هيكلة ومكننة المصارف الحكومية وإعادة النظر بعملها، وتحفيز المصارف الخاصة وتمكينها لتكون قادرة على دعم الاستثمار والتنمية بشكل حقيقي.

غالباً لن ينجز

يصنف فريق العمل هذا الوعد الحكومي بأنه غالباً لن ينجز وذلك لأن الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي و وزارة المالية أتت بنتائج عكسية للوعود المقدمة من قبل الحكومة العراقية.

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
القطاع المالي والمصرفي	7	%20

ثالث عشر: النقل والاتصالات

1 - إعادة هيكلة قطاع النقل بشكل عام بالعراق (الموانئ والمطارات وسكك الحديد والنقل البري) واستثمار موقع العراق كممعبر بين الخليج والبحر المتوسط واسيا واوربا وتفعيل الترانزيت بجميع انواعه، لما يوفر من فرص عمل كبيرة ويدر على العراق من موارد وورقة قوة للمفاوض العراقي لما يجعل للدول الأخرى من مصالح مقودها بيد العراق.

بدأ التنفيذ 25 %

صوت مجلس الوزراء على 8 اجراءات تنفيذية في مجال اعادة هيكلة قطاع النقل في العراق، تم رصد اثنان من هذه الاجراءات بدأ العمل بها منذ الحكومة السابقة، ولم نرصد بدا التنفيذ في ثلاث اجراءات تنفيذية.

فقد رصدنا استكمال وزارة النقل المرحلة الاولى من تأهيل و تشغيل ساحة الترحيب الكبرى في ميناء ام قصر، فضلاً عن اكمال الاجراءات والاستعدادات والتصاميم الخاصة بمشروع قطار بغداد المعلق الذي تم ادراج تخصيصاته المالية ضمن قانون الموازنة، وفي مجال تطوير قطاع الانواء الجوية و الرصد الزلزالي رصدنا نصب وتشغيل (28) محطة اوتوماتيكية جديدة ودخول أول محطة زلزالية جديدة الى العمل في قضاء محافظة الانبار، فضلاً عن استمرار العمل بانشاء عدد من المحطات الانوائية ، وضمن العقد المبرم مع شركة ايرباص رصدنا تسلم العراق الطائرة الخامسة من نوع ايرباص (300 – A220).

2 - إعادة النظر بقطاع الاتصالات وتشجيعه وتطويره بما يحسن الخدمات للمواطنين ورافد لخزينة الدولة ومجال كبير لتشغيل العمالة العراقية.

بدأ التنفيذ 25 %

ونؤشر بدء التنفيذ من خلال توجه رئيس مجلس الوزراء قانونية الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتدقيق الإيرادات المتحققة من شركات الهاتف النقال، كما صوت مجلس الوزراء على (١٠) اجراءات تنفيذية لتطبيق هذا الوعد، (٥) من هذه الاجراءات بدأ العمل عليها منذ الحكومة السابقة تم انجاز واحد منها (مشروع صد الهجمات السبرانية) ، ولم يبدأ التنفيذ في (٢) من هذه الاجراءات، في حين صنف فريق المرصد (٣) من هذه الاجراءات بكونها غير محددة ولا يمكن تتبع تنفيذها.

3 - طرح مشروع شركة اتصالات وطنية مساهمة تدار بالشراكة مع احدى الشركات العالمية لخلق منافس وطني قوي للشركات الحالية، بهدف تحسين خدمات الاتصالات والانترنت وتقليل الكلف على المواطنين وتطوير الكوادر العراقية وتشغيل المزيد من الطاقات العاطلة عن العمل

لم يبدأ التنفيذ 0%

يعد مشروع انشاء شركة اتصالات وطنية من اهم المشاريع التي يتبناها رئيس الوزراء في مجال تطوير قطاع الاتصالات في العراق، ولتنفيذ هذا الوعد صوت مجلس الوزراء العراقي على 5 اجراءات تنفيذية للتعاقد لانشاء شركة الاتصالات الوطنية للهاتف النقال في العراق، ولم نرصد بدأ التنفيذ في اي منها.

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
النقل والاتصالات	3	%16

رابع عشر: التربية والتعليم

1 - تشكيل فريق وطني من المختصين مدعوماً بخبرات دولية معنية، لتحديد الأسس العلمية الرصينة لرفع كفاءة التعليم وتحسين جودته، وتقديم خطة محددة بمديات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للنهوض بقطاع التربية والتعليم.

لم يبدأ التنفيذ 0%

لم نرصد اصدار اي قرار من قبل مجلس الوزراء او الجهات المعنية يتضمن تشكيل فريق وبيان مهامه، كما لم نرصد اعداد الدراسة الخاصة بتطوير جودة التعليم في قطاعي التربية و التعلين

2 - إيلاء مشكلة الأبنية المدرسية اهتماما خاصا واعتبار معالجتها مشروعا وطنيا، واستثمار جهد القطاع الخاص لتنفيذ أكبر عدد ممكن من الأبنية المدرسية.

بدأ التنفيذ 25%

وافق مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقدة في 12 كانون الاول 2022 والخاص بالمصادقة على الاجراءات التنفيذية الخاصة بالبرنامج الحكومي على ستة اجراءات تنفيذية يمكن تقسيمها ضمنضمن مسارين

مسار تأهيل وبناء الابنية المدرسية

- **بناء المدارس وفق الاتفاقية الاطرية مع الصين الشعبية:**

يعد المشروع المرحلة الأولى ضمن مشروع اكبر لبناء (7000) مدرسة ضمن مذكرات التفاهم التي وقعها العراق مع جمهورية الصين الشعبية و التي تم على اثرها تشكيل اللجنة العليا لبناء المدارس في العراق، في 16 كانون الاول من العام 2021 وقع العراق (15) عقد مع شركتي (باور تشاينا) و (سينو تيك) الصينيات لانشاء (1000)، و توزعت نسب المدارس في المحافظات على النحو التالي بغداد (144) مدرسة، كربلاء المقدسة (44)، ذي قار (106)، النجف الأشرف (40) ، البصرة (86) ، ميسان (52) ، واسط (48) ، المثنى (53) ، الديوانية (61) ، بابل (45) ، الأنبار (51) ، ديالى (56) ، صلاح الدين (78) كركوك (44) ، نينوى (92).

- **استكمال مشروع الوزارة رقم (1) :**

هو مشروع خاص ببناء (1000) مدرسة في بغداد و المحافظاته تم اطلاقه عام 2009،لكن لم يتم تفعيل العمل به الا بعد ادراج تخصيصاته في الموازنة العامة الاتحادية لعام 2021 ، وعد وزير التربية باستكمال المشروع منذ تويله المنصب، مطلع عام 2023 مدير مشروع الوزارة رقم (1) و احالته الى التحقيق جراء شبهات فساد وتلكئ في انجاز المشاريع ، وتم تشكيل لجنة بموجب امر ديواني لمراجعة المشروع وتقديم التوصيات بصدده، ولحل هذه المشكلات اقر مجلس الوزراء فيجلسته الثالثة و الثاثون و المنعقدة في 15 / 8 / 2023 توصيات لجنة الأمر الديواني (23542) لسنة 2023 بشأن مراجعة مشروع وزارة التربية رقم (1)، في العقدين (37-38/ دعوة مباشرة/ 2011) بحسب الآتي

أولا :

1. عدم الموافقة على التنازل عن فرق البدلين.
2. - تحويل الأراضي المخصصة للمشروع إلى المحافظات، مع بقاء تخصيصها لإنشاء المدارس على وفق محاضر أصولية، ويتم التنفيذ على حساب الناكل
3. قيام المحافظات بإكمال تنفيذ المدارس ضمن تخصيصاتها السنوية.
4. تحويل الأموال المستردة إلى المحافظات بما يتناسب مع عدد المدارس.
5. احتفاظ المحافظة بحقّها في أي مشروع اتحادي للمدارس.
6. لمجلس الوزراء إضافة تخصيصات إضافية للمحافظات المتضررة من المشروع لإنشاء المدارس.
7. قيام وزارة التربية بمتابعة إرجاع المبالغ المصروفة لشركة الفاو الهندسية العامة وشريكيها في تنفيذ العقدين المشار إليهما، بالتنسيق مع شركة الفاو العامة، مع مطالبة الطرف المسبّب بالتعويض عن الضرر الذي لحق بوزارة التربية نتيجة توقف المشروع، ومحاسبة المقصرين.

ثانيًا: قيام وزارة التربية بتقديم موقف دقيق عن كل المشاريع الحالية، لغرض دراستها والتوصية بشأنها تباعًا إلى مجلس الوزراء.

- **بناء (26) مدرسة ضمن مشروع البنك الدولي :**

لم يرصد فريق العمل بدء التنفيذ في المشروع

- **بناء (34) مدرسة ضمن مشروع القرض الكويتي : قيد التنفيذ**

وقع العراق عام 2018 اتفاقية مع صندوق التنمية الاقتصادية العربية الكويتي ب قيمة (23.5) مليون دينار كويتي ما يعادل (80) مليون دولار امريكي لبناء وتجهيز (73) مدرسة في 15 محافظة عراقية،ويتم تنفيذ المشروع على اكثر من مرحلة تتضمن المرحلة الاولى انجاز (34) مدرسة ، وتم ادراج القرض ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية منذ عام 2019 بشكل سنوي كما تم ادراجها ضمن الموازنة الثلاثية .،و رصدنا توقف تنفيذ المشروع بسبب بعض المعوقات، و التي تعمل وزارة التربية على حلها لاكمال متطلبات انجاز المشروع .

مسار اعداد وكتابة الدراسات الخاصة بتطوير الابنية المدرسية

- في هذا المسار رصد فريق العمل اثنين من الاجراءات التنفيذية التي صوت عليها مجلس الوزراء بموجب قراره ذي العدد (340) و الذي تم اتخاذه في الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتأريخ 12 كانون الاول 2022، و الخاصة باعداد دراسات خاصة ببناء القاعات الامتحانية و استملاك قطع الاراضي وقرر مجلس الوزراء الموافقة على منح المتبرعين بقطع لبناء المدارس و مشروعات الخطة الاستثمارية للوزارات كافة درجات شخصية اضافة للتعيين عى الدرجات الناتجة عن الحذف و الاستحداق تشجيعاً لهم، في حين رصدنا تصريحات وزير التربية لوكلة الانباء العراقية عن استملاك الوزارة 3000 قطعة مدرسية، لم نستطع التحقق من دقتها . .

3 - التركيز على برامج بناء قدرات الهيئات التعليمية والإدارية في المؤسسات التربوية والجامعات واناطة مهام ادارتها الى قيادات إدارية تتميز بالقدرة والكفاءة بعيدا عن الحزبية والمحاصصة.

غير محدد لا يمكن تنبع تنفيذه

لا يمكن التحقق من مراحل تنفيذ الوعد ويصعب تحديد الهدف المرجو منه .

4 - دعم ورعاية التعليم الأهلي (العام والعالي) مع تأمين توافر معايير الجودة والرصانة العلمية.

نصف منجز 50 %

رصدنا اطلاق وزارة التعليم العالي و البحث العلمي مجموعة من الخدمات و البوابات الالكترونية الخاصة بالخدمات التي تقوم بتقديمها وتم رفعها على مواقع الوزارة و بوابة اور الالكترونية لتسهيل وصول المواطنين و الموظفين إليها و التقديم من خلالها.

وفي مجال ترصين المسيرة التعليمية في الجامعات و الكليات الحكومية و الاهلية صوتت هيئة الراي في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي على مجموعة من القرارت التي تنظم عملية اجراء الامتحان التقويمي للتخصصات الطبية و التقنية الصحية وكليات التمريض وكليات الهندسة و القانون و الهندسة التقنية .

من جانب آخر صوت مجلس الوزراء على توصيات المقدمة من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي اضنت آليات استحداث الدراسة الجامعية على المستوى الحكومي و الاهلي في العراق، و ابرز ما تضمنته :

- يكون استحداث الجامعات الأهلية مشروطًا بالتوأمة مع جامعات أجنبية رصينة مدرجة بدليل الابتعاث على مستوى البرامج والمناهج في المحافظات كافة
- يكون اختيار المواقع والتخصصات الخاصة بالجامعات الحكومية والأهلية وفقًا لرؤية وزارتي التعليم العالي والتخطيط.
- تعديل قانون التعليم الجامعي الأهلي رقم (25) لسنة 2016 للحدّ من نقاط الضعف وعدم الوضوح والتداخل في بعض موادّه وبنوده، ومنها تحديد العلاقة مع المستثمر (أو المالك للأراضي والأبنية والموارد) بأن تكون لإدارة الجانب المالي والمادي فقط وعدم التدخل في الجانب العلمي والأكاديمي بتاتًا، وتحديد ذلك بشكل واضح، وبخلافه يتم تعليق القبول في الجامعة/ الكلية.

5 - الاشراف المباشر على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2022-2031) المحدثة بجهود الفرق الوطنية ودعم منظمة اليونسكو، وكذلك تنفيذ خارطة الطريق لاصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني المنبثقة عن استراتيجية تطوير التعليم المهني (TVET) (2014-2023) ومواصلة التعاون مع المنظمات الدولية في تنفيذ برامج النهوض بهذا النوع من التعليم والتدريب وربط مساراته بسوق العمل واحتياجاته وفقاً لخطط قائمة على دراسات رصينة.

نصف منجز 50 %

صوت مجلس الوزراء على (6) اجراءات تنفيذية لانجاز النتيجة المراد تحقيقها من الوعد الحكومي، ثلاثة منها لم نرصد بدأ التنفيذ فيها، في حين رصدنا اقرار مجلس الوزراء توصيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الخاصة باستحداث الكليات و الجامعات، كما صادق مجلس الوزراء على الستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2022 -2031)، كما وافقت هيئة الرأي في وزارة التعليم على دليل اعتماد مسار بولونيا في الجامعات العراقية المتضمن نوع النظام الدراسي وقبول الطلبة والتسجيل والتقييم والامتحانات.، وتعمل الوزارة على تطبيق نظام مسار بولونيا على اكثر من 600 قسم تخصصي في كليات الهندسة والعلوم في الجامعات الحكومية والأهلية خلال العام الدراسي 2024/2023.

خلال اجتماع هيأة الراي في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي والمنعقد بتأريخ 27 /5/2023 تمت " الموافقة على دليل اعتماد مسار بولونيا في الجامعات العراقية المتضمن نوع النظام الدراسي وقبول الطلبة والتسجيل والتقييم والامتحانات."

و اطلقت الوزارة تطبيق نظام مسار بولونيا، و الذي سيتم تطبيقه على اكثر من 600 قسم تخصصي في كليات الهندسة والعلوم في الجامعات الحكومية والأهلية في العام الدراسي 2024/2023.

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
التربية والتعليم	5	%31

خامس عشر: الاستثمار

1- اصلاح وتبسيط الإجراءات المعمول بها في دوائر الاستثمار ودعم المستثمرين الجادين لغرض تطوير جميع القطاعات المشمولة بقانون الاستثمار لخلق فرص العمل للأيدي العاملة العراقية.

بدأ التنفيذ 25%

نؤشر بدأ التنفيذ من خلال اصدار مجلس الوزراء قرارات تتضمن اتخاذ مجموعة من الاجراءات تتمثل بتأليف نافذة واحدة في وزارة الصناعة والمعادن تتولى تبسيط اجراءات تخصيص الأراضي للمشروعات الصناعية، وتأليف لجنة تتولى دراسة الأجور والرسوم المستوفاة من المستثمرين وتقديم توصية محددة إلى المجلس الوزاري للاقتصاد، فضلاً عن منح المشروعات الصناعية القائمة الحاصلة على إجازة استثمار صناعي قروضاً ميسرة بضمانة المصنع نفسه.

2- إطلاق خطة لتحديد الأراضي الاستثمارية واستعمالاتها (قطاعيا) ووضعها تحت تصرف هيئات الاستثمار.

بدأ التنفيذ 25%

نؤشر بدأ التنفيذ من خلال اصدار مجلس الوزراء قرار بتشكيل لجنة في كل محافظة تتولى دراسة واقع حال الأراضي التابعة إلى وزارة المالية والمخصصة لأغراض الإصلاح الزراعي التي ليس لها حصة مائية أو غير صالحة للزراعة لرفع يد الإصلاح الزراعي عنها، وإلغاء تخصيصها، واعادتها إلى وزارة المالية لتخصيصها لإنشاء المشروعات الاستثمارية، كما اصدرت الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات قرار يتضمن تأليف لجنة في كلّ محافظة تتولى إعداد خارطة استثمارية للمحافظة، وخولت المحافظ صلاحية تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية.

3- حسم ملف المدن الصناعية الاستثمارية وتيسير إجراءات إنشائها وتطويرها.

لم يبدأ التنفيذ 0%

تعد هذه الفقرة من المنهاج الوزاري، احد الوعود السياسية التي عملت عليها حكومة السيد الكاظمي واولتها اهتماما وحققت فيها انجازا. ومازال فريق العمل يجري التحقق من الاجراءات التنفيذية التي صوت عليها مجلس الوزراء و الخاصة باستكمال و انشاء 6 مدن صناعية، وبحسب تصريحات للمتحدث الرسمي باسم هيئة الاستثمار بان ملف المدن الصناعية تم احالته الى وزارة الصناعة و المعادن - - هيئة المدن الصناعية، لكننا لم نرصد بدأ التنفيذ .

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
الاستثمار	3	%16

سادس عشر: السياحة

1- دعم القطاع بالقرارات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص بما يجعل العراق جاذباً للسياح وخاصة السياحة الدينية.

لم يبدأ التنفيذ 0%

بالرغم من تصويت مجلس الوزراء على 6 اجراءات تنفيذية لانجاز الوعد الحكومي الا اننا لم نرصد بدأ التنفيذ فيها

2- استثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة لتكون رافداً مهماً للناتج القومي وحاضنة مهمة لتشغيل الايدي العاملة العراقية ويكون محركاً مهماً لعجلة الاقتصاد

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

بالرغم من تصويت مجلس الوزراء على تكليف الجهة المعنية بتقديم دراسة خلال ثلاثة اشهر لاستثمار المواقع الاثرية و المزارات المقدسة و التي اقرها مجلس الوزراء في جلسته السادسة و العشرون إلا اننا نصنف هذه الفقرة من المنهاج الوزراي بانها غير محددة حيث ان الغاية النهائية من تحقيقها غير واضحة ولا يمكن تتبع تنفيذها

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
السياحة	2	%0

سابع عشر: السكان والتنمية

1- رسم السياسات الداعمة للوصول الى غايات واهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مما يضمن تقدماً في مستويات التنمية البشرية بإبعادها الرئيسية في التعليم والصحة والمستوى المعيشي باستدامة وبما يوسع من خيارات المواطنين ورفاههم.

نصف منجز 50 %

صوت مجلس الوزراء العراقي على 22 اجراء لتنفيذ هذه الفقرة من المنهاج الوزاري صنف فريق المرصد (17) منها على انها غير محددة ولا يمكن تتبع تنفيذها لعموميتها و عدم وضوحها، وسيتم تحديث المؤشرات بصددها عند الحصول على معلومات من الجهات الرسمية ، في حين تم تصنيف الاجرءات الاخرى ضمن محورين :

المحور الاول : السياسات السكانية : و يتضمن ثلاثة اجراءات تنفيذية

الأول : تحديث وتصدير الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ومتابعة تنفيذ اهدافها مع الوزارات و الجهات القطاعية كافة

اقر مجلس الوزراء خلال جلسته الثالثة و المنعقدة في 8 تشرين الثاني 2022 تشكيل المجلس الوزراي للتنمية البشرية،والذي تولى اعداد الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية و التي اقرها المجلس الاعلى للسكان

الثاني : اعداد سياسة بناء رأس المال البشري وخطة توجيهية لاستثمار الفرصة السكانية على الامد البعيد بمشاركة مع الوزارات و الجهات القطاعية

رصد فريق المرصد بدأ التنفيذ من خلال قيام وزارة التخطيط و بالتنسيق مع البنك الدولي من تشكيل فريق عمل لاعداد سياسةرأس المال البشري برئاسة وزارة التخطيط وعضوية ممثلين من الجهات القطاعية

الثالث : اعداد قاعدة بيانات سكانية شاملة تستكمل خلال مدة سنتين على مستوى الوحدة الادارية تتعلق بالديمقراطية – التعليم - السكن : يحري التحقق منه

لم يرصد فريق العمل بدأ التنفيذ في هذا الاجراء وسيتم تحديث المعلومات حال الحصول عليها من الجهات الرمسية

المحور الثاني : تشكيل المجالس العليا القطاعية :

المجلس الاعلى للشباب : قرر مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية المنعقدة بتأريخ 12 / 8 / 2023 "تشكيل المجلس الأعلى للشباب، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، والسيد وزير الشباب والرياضة نائباً، وعضوية السادة وزراء التخطيط والمالية والعمل والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة ومستشار شؤون الشباب في مجلس الوزراء ومنسقية شؤون المحافظات ومنظمة مجتمع مدني مختصة بشؤون الشباب؛ وللسيد رئيس مجلس الوزراء قرار تسمية أعضاء المجلس." .

المجلس الاعلى للرياضة : لم نرصد اتخاذ الحكومة اي قرار بتشكيل المجلس و لا المام التي يتولى القيام بها .

2- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتبني المنهجيات الأفضل لتحقيق أفضل انجاز على مدى السنوات القادمة.

بدأ التنفيذ 25 %

تعهدت الحكومة بسبعة اجراءات تنفيذية في مجال دعم قطاعي الرياضة و الشباب ، صنف فريق المرصد اربعة منها بكونها غير محددة و لا يمكن تتبع تنفيذها و ذللك لعموميتها و عدم وضوح الغاية النهائية من تحقيقها، وتم تصنيف ثلاثة اجراءات بكونها محددة يمكن تتبع تنفيذها، رصدنا بدأ تنفيذ واحد منها والمتمثلة بتحديث وتطوير المنصة العراقية للريادة الاجتماعية عبر اطلاق مبادرة ريادة للتنمية والتشغيل، في حين لم تتخذ الحكومة اي اجراء لتحديث و تطوير (منصة – U REPORT – منصة العمل التطوعي و تشريع القانون الخاص به) .

3- ان متابعة التقدم المحرز عن طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تقتضي توفير قاعدة بيانات سكانية شاملة على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر تشمل خصائصها الديموغرافية، والتعليمية، والسكنية وغيرها، وفي هذا المجال تدعم الحكومة استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعداد عام للسكان في غضون السنتين القادمتين.

بدأ التنفيذ 25 %

اقر المجلس الاعلى للسكان ابان حكومة رئيس الوزراء الاسبق السيد مصطفى الكاظمي موعد اولي لاجراء التعداد العام للسكان في الربع الأخير من العام 2023، وتعهدت الحكومة الحالية باجرائه وتم اعادة تشكيل المجلس الاعلى للسكان برئاسة وزير التخطيط و الذي عقد مجموعة من الاجتماعات لمناقشة التحضيرات الخاصة بالتعداد العام للسكان وقرر ارجاء تأجيل التعداد الى عام ٢٠٢٤، كما رصدنا تخصيص مبلغ (100.000,000) مليارديناراً عراقي ضمن النفقات الحاكمة الاستثمارية لاجراء التعداد العام للسكان في قانون الموازنة العامة.

4- الالتزام باستكمال البيانات الخاصة بقياس الفقر وتحديد خط الفقر ورسم استراتيجية جديدة للتخفيف من الفقر في ضوء مؤشرات حديثة تكون الأساس في تحديد الأولويات الممكنة وانتشال وضع المناطق الأكثر فقراً على أساس مبدأ الانصاف والمحرومية.

قيد التنفيذ 35%

يصنف فريق المرصد هذه الفقرة من المنهاج الوزراي بأنها قيد التنقيذ، حيث عقد الفريق الساند لاعداد استراتيجية التخفيف من الفقر عدد من الاجتماعات في وزارة التخطيط لمناقشة خارطة الطريق وخطة عمل صياغة الاستراتيجية..

5- الالتزام بإعداد خطة تنمية وطنية خمسية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٧

قيد التنفيذ 35 %

شكلت وزارة التخطيط لجنة تحضيرية لاعداد الخطة والاي عقدت مجموعة من الاجتماعات اضفت الى صياغة الاطار الزمني النهائي لانجاز الخطة، والذي تضمن اربعة مراحل

- المرحلة الأولى(التحضيرية) : تشكيل اللجان العليا والفنية والقطاعية المتخصصة بإعداد الخطة وعقد لقاءات وورش عمل لتوضيح إجراءات العمل. إضافة إلى صياغة الإطار العام والرؤية التنموية المستقبلية لها .

- المرحلة الثانية (التشخيص):: إجراء عرض شامل للوضع للراهن للمحاور وقطاعات الخطة. وتقديم الأوراق القطاعية الأولية وحسب المحاور والقطاعات .
- المرحلة الثالثة (التخطيط) : من حيث صياغة الأهداف الإستراتيجية والفرعية لقطاعات الخطة ووسائل تحقيقها.
- المرحلة الرابعة : إقرار الصيغة النهائية لخطة التنمية الوطنية 2023-2027

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
السكان والتنمية	5	%34

ثامن عشر: حقوق الانسان وتمكين المرأة

1- تشكيل خلية من مكتب رئيس الوزراء بالتنسيق مع وزارة الداخلية لمتابعة ورصد الحالات المخالفة لبنود حقوق الانسان واي ظواهر سلبية في مراكز الشرطة وأماكن الاعتقال واخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

تم ايقاف العمل به

اوقف العمل على هذا الوعد بناءاً على قرار المحكمة الاتحادية العليا و الذي اصدرته في الدعوة المرقمة 262 / اتحادية / 2022 والمتضمن عدم صحة التوجيه من مجلس الوزراء بتأريخ 11/11/2022 والمتضمن تكليف مستشار رئيس الوزراء لحقوق الانسا بتلقي الشكاوى المتعلقة بالتعرض لأي صورة من صور التعذيب او الانتزاع القسري للاعتراف اثناء مراحل التحقيق و ذلك لمخالفته مبدا الفصل بين السلطات الذي نص عليه الدستور في المادة 47 منه.

وقد بلغت الشكاوى المقدمة لغاية منتصف شهر كانون الاول ٢٠٢٢ عدد(3000) شكوى تمت احالتها بعد استكمال اجراءاتها الى جهاز الادعاء بغية تحويلها الى محكمة التحقيق المختصة.

2- تشكيل فريق قانوني لمراجعة اعمال لجان التحقيق المشكلة سابقا بشأن جرائم قتل المتظاهرين، ومنتسبي الأجهزة الأمنية، والإجراءات المتخذة للوصول لمعاقبة القتلة وضمان عدم الإفلات من العقاب.

لم يبدأ التنفيذ 0%

لم يصوت مجلس الوزراء عند تصويته على البرنامج الحكومي على الاجراءات التنفيذية الخاصة بتنفيذ هذه الفقرة من المنهاج الوزاري، كما لم نرصد اتخاذ اي اجراء او قرار لبدأ التنفيذ.

3- متابعة عمل اللجنة الوطنية المركزية بوزارة الداخلية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر وتقديم تقارير فصلية الى مكتب رئيس الوزراء.

لم يبدأ التنفيذ 0%

بالرغم من تضمن الاجراءات التنفيذية تقديم اللجنة تقرير نصف سنوي الى مكتب الوزراء، إلا اننا لم نرصد تقديم التقرير او اقراره في جلسات مجلس الوزراء الاعتيادية او الاستثنائية.

4- تشكيل فريق وطني من المختصين والخبراء لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والمباشرة بتوفير مراكز متخصصة لمعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم.

لم يبدأ التنفيذ 0%

لم يرصد فريق العمل انجاز اي خطوات تنفيذية لتحقيق النتيجة المخطط لها لانجاز هذا الوعد

5- العمل مع مجلس النواب على مراجعة وتشريع قانون حرية التعبير عن الراي والاجتماع والتظاهر السلمي، فضلا عن مراجعة وتشريع قانون مكافحة الإرهاب وإلغاء القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ تفاديا للإشكالات والاعتراضات الداخلية والدولية التي رافقت تطبيقه

بدأ التنفيذ 25%

صوت مجلس الوزراء في جلسته الخامسة والثلاثون التوصية إلى مجلس النواب، بشأن الإسراع في تشريع عدد من مشروعات القوانين من ضمنها مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي والذي اتم مجلس النواب القراءة الثانية له، و مشروع قانون مكافحة الإرهاب.

6- تمكين المرأة ودعمها وفق ما كفله الدستور والقانون العراقي وحمايتها وتوفير فرص العمل، وكفالة العيش الكريم للأرامل والمطلقات من خلال برامج الحماية الاجتماعية.

غير محدد لا يمكن تنبع تنفيذه

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
حقوق الانسان وتمكين المرأة	6	%5

صنف فريق العمل هذه الفقرة من المنهاج الوزاري بانها غير محددة ولا يمكن تتبع تنفيذها، وذلك لعمومية وعدم وضوح الاجراءات التنفيذية التي صوت عليها مجلس الوزراء و الخاصة بتنفيذ الوعد الحكومي، وعدم وضوح الغاية النهائية المرجوة من تحقق هذا الوعد.

تاسع عشر: العلاقات الخارجية

1- تعزيز العلاقات مع الدول على أساس مبدا الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وخاصة دول الجوار ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الشقيقة الأخرى.

غير محدد لا يمكن تنبع تنفيذه

نصنف هذه الفقرة من المنهاج الوزاري بانها غير محددة ولا يمكن تتبع تنفيذها، وذلك لعمومية وعدم وضوح الاجراءات التنفيذية التي صوت عليها مجلس الوزراء ، وعدم وضوح الغاية النهائية المرجو تحقيقها من خلال انجاز هذه الفقرة.

2- تفعيل دور العراق الريادي بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

غير محدد لا يمكن تنبع تنفيذه

نقيم هذه الفقرة من المنهاج الوزاري بانها غير محددة و لا يمكن تتبع تنفيذها، وذلك لعموميتها وعدم وضوح النتيجة النهائية المراد تحقيقها منها.

3- اعتماد مبدأ عدم السماح بأن يكون العراق ممراً او مقراً للاعتداء على الدول الأخرى وفق ما نص عليه الدستور والطلب من الدول الأخرى المعاملة بالمثل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الدخول في سياسة المحاور، واتباع سياسة الصداقة والتعاون مع الجميع.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

نقيم هذه الفقرة من المنهاج الوزاري بانها غير محددة و لا يمكن تتبع تنفيذها، وذلك لعموميتها وعدم وضوح النتيجة النهائية المراد تحقيقها منها .

4- حماية الانسان العراقي وكرامته خارج العراق، كما في الداخل، من مسؤولية الحكومة واعتبار ذلك من صلب مسؤولية وواجبات الحكومة، والعمل على ان تكون السفارات العراقية في الخارج بيوتا للعراقيين فعليا.

بدأ التنفيذ 25 %

حدد مجلس الوزراء 8 اجراءات تنفيذية لتحقيق هذه الفقرة من المنهاج الوزاري، ثلاثة من هذه الاجراءات بدأ العمل عليها منذ الحكومة السابقة.

ونؤشر بدأ التنفيذ من خلال إطلاق منظومة استعلام والتي تمكن من الاستعلام عن صحة صدور الوثائق الصادرة من البعثات القنصليَّة العاملة في الخارج ومتابعتها، وفي اطار توفير الخدمات للمواطنين رصدنا افتتاح ثلاث مكاتب للتصديقات في بابل و كركوك و الانبار كما يتم التحضير لافتتاح مكتب في محافظة نينوى، كما وافق مجلس الوزراء في جلسته الحادية و الاربعون على الخطة الوطنية الشاملة للحد من الهجرة غير الشرعية.

5 - تكثيف العمل الدبلوماسي مع الدول لتسهيل منح تأشيرات الدخول للعراقيين وان يكون للجواز العراقي هيبته واحترامه في دول العالم.

لم يبدأ التنفيذ

يعمل مجلس الوزراء على تحقيق هذا الوعد عبر انجاز اثنين من الاجراءات التنفيذية الخاصة بتسهيل منح تأشيرات دخول العراقيين الى دول العالم و تحسين مكانة الجواز العراقي و التي لم نرصد بدأ التنفيذ بها .

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
العلاقات الخارجية	5	%17

عشرون: المركز والاقليم

1 - تهدف الحكومة في هذا المحور الى طرح رؤية ومشروع لحل الإشكالات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقاً لبنود الدستور، وخاصة ما يتعلق بقانون النفط والغاز وضرورة تشريعه.

قيد التنفيذ 35%

ملف العلاقة بين المركز و الاقليم من الوعود السياسية التي عملت عليها الحكومات السابقة، وبعد منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني عادت المفاوضات بين الحكومة العراقية حكومة اقليم كوردستان حول المواضيع الخلافية القائمة بين الطرفين من بينها من بينها الموازنة العامة، وقانون النفط والغاز، وتفعيل المادة 140 من الدستور العراقي في علاقة بالمناطق المتنازع عليها، وملف المنافذ .

تم حسم ملف الموازنة من خلال تشريع قانون الموازنة العامة الاتحادية للاعوام 2023 – 2024 – 2025 وتضمنت المواد (11– 12– 13) من مشروع القانون حساب حصة الاقليم .

من جانب آخر تم توقيع اتفاق مؤقت بين المركز و الاقليم يتضمن استثمار تصدير النفط من اقليم عبر كركوك لحين حسم ملف قانون النفط و الغاز و استكمال تشريع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس النواب .

كما تم عقد مجموعة من الاجتماعات بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم لمناقشة و اعداد مسودة مشروع قانون النفط و الغاز و ارساله الى مجلس النواب لاستكمال تشريعه

واستمراراً على التفاهمات الإيجابية المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، والاتفاق على المضي بتنفيذ الالتزامات الدستورية ومضمون قانون الموازنة العامة الاتحادية، وتعزيزاً للرقابة و الشفافية في ادارة اموال الدولة صوت مجلس الوزراء العراقي في الثامنة و الثلاثون و المنعقدة في 17 / 9 / 2023 على مجموعة من القرارات

1. تتولى مصارف الرافدين والرشيد و(TBI) إقراض حكومة إقليم كردستان العراق مبلغاً قدره تريليونان ومائة مليار دينار للسنة المالية الحالية يتم دفعها على ثلاث دفعات متساوية بـ(700) مليار دينار لكل دفعة، ابتداءً من شهر أيلول.
2. تسدد وزارة المالية الاتحادية مبالغ القرض المذكور في الفقرة (1) آنفًا من تخصيصات الإقليم في الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2023، بعد تسوية ما بذمته.
3. في حال كان المتبقي من حصة الإقليم غير كافٍ لتسديد مبالغ القرض تنفيذاً للفقرة (2) آنفًا، تسدد وزارة المالية الاتحادية مبالغ القرض المذكور من تخصيصات الإقليم في الموازنة الاتحادية للسنة المالية (2024)، او من اي مستحقات اخرى الى المصارف المذكورة، قبل دفع اي مستحقات إلى الإقليم.
4. تضع وزارة المالية وديعة مصرفية لدى المصارف المذكورة مساوية الى مبالغ قرض كل منهما تُسحب بعد تنفيذ الفقرتين (2، 3) المذكورتين آنفًا.
5. يتولى ديوان الرقابة المالية الاتحادي، بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في الإقليم، تدقيق أعداد الموظفين والمشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين في الإقليم على وفق القوائم المسلمة الى وزارة المالية الاتحادية ومقدار رواتبهم خلال مدة لا تزيد عن (30) يوماً من تأريخ إصدار هذا القرار، على وفق المتطلبات التي يضعها الديوانان المذكوران.

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
المركز والاقليم	1	%35

واحد وعشرون: أمن واستقرار العراق

1- مواصلة الحوار مع دول التحالف الدولي بشأن تواجد القوات الدولية في العراق وفقاً لما تحدده الحاجة ومتطلبات ديمومة الأمن والاستقرار، وهذا يحدد من خلال تقديرات الأجهزة الأمنية ضمن رؤية مهنية وبما يحفظ سيادة العراق ووحدته.

لم يبدأ التنفيذ 0%

لم يرصد فريق المرصد بدأ تنفيذ هذه الفقرة من المنهاج الوزاري، كما لم يصوت مجلس الوزراء على الاجراءات الخاصة بتنفيذ هذا الوعد.

2- إعادة رسم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية وتحديد الأدوار والمهمات والصلاحيات الخاصة بكل مؤسسة وفقاً للدستور والقوانين النافذة لتلك المؤسسات.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

صنف فريق العمل هذه الفقرة من المنهاج الوزاري بأنها غير محددة و لا يمكن تتبع تنفيذها لعدم وضوح النتيجة النهائية المرجوة من تحقيق الوعد، كما لم يصوت مجلس الوزراء على الاجراءات التنفيذية الخاصة بتنفيذ هذه الفقرة.

3- المتابعة المستمرة للمؤسسات الأمنية لمدى التزامها بمبادئ حقوق الانسان وحماية المواطنين من أي انتهاكات أو تجاوزات ومحاسبة المقصرين.

لم يبدأ التنفيذ 0%

صوت مجلس الوزراء العراقي على 4 اجراءات تنفيذية لتطبيق هذه الفقرة من المنهاج الوزاري، تم تصنيف اثنين منها بكونها غير محددة ولا يمكن تتبع تنفيذها، في حين لم نرصد بدأ التنفيذ في بقية الاجراءات و التي تتضمن انشاء مجمعات اصلاح للاحداث في (البصرة – الديوانية) ..

4- رفع الكفاءة المهنية للقوات المسلحة وتعزيز قدراتها من خلال برامج التدريب وتوفير أحدث الآليات والتقنيات العسكرية الممكنة.

لم يبدأ التنفيذ 0%

من ضمن (١٠) اجراءات تنفيذية صوت عليها مجلس الوزراء لانجاز هذا الوعد الحكومي لم نرصد بدأ التنفيذ في اي منها.

5- وضع خطة محددة بجدول زمني لإخراج قوات الجيش من المدن ليحل محلها المؤسسات الأمنية المعنية.

بدأ التنفيذ 25 %

نؤشر المرصد التنفيذ حيث من خلال استضافة وزير الدفاع من قبل لجنة التخطيط الاستراتيجي و الخدمة الاتحادية النيابية لمناقشة الخطة الموضوعة لسحب الجيش من المدن، كما اعلن وزير الداخلية خلال مؤتمر صحفي عن تسلم الملف الامني ل 6 محافظات من قوات الجيش، في حين لم نرصد بدأ تنفيذ الاجراءات التنفيذية الاربعة التي صوت عليها مجلس الوزراء لتنفيذ هذا الوعد .

6- تطوير الجهد الاستخباري وتنظيم عمل المؤسسات العاملة علية ليؤدي دوراً متكاملاً في مكافحة الجريمة وتحديد المسؤوليات بشكل واضح، من أجل الخروج من النمط التقليدي في إدارة الملف الأمني في المدن.

بدأ التنفيذ 25 %

من ضمن 5 اجراءات تنفيذية صوت عليها مجلس الوزراء لتطوير العمل في الملف الامني داخل المدن ام يبدأ التنفيذ الا في واحدة من هذه الاجراءات والمتمثل باطلاق مشروع مختبر الأدلة الجنائية الرقمية وبالتعاون مع UNDP

7- دعم وتطوير الامكانات المهنية لقوات الحشد الشعبي وبناء مؤسساته بما يعزز قدراته القتالية ودوره في المنظومة الأمنية والعسكرية.

بدأ التنفيذ 25 %

رصدنا بدأ التنفيذ في هذا الوعد من خلال تضمين قانون الموازنة العامة الاتحادية تخصيصات مالية لهيئة الحشد الشعبي من خلال اقتراض (٣٥) مليون دولار لنفقات الهيئة خلال ثلاث سنوات، بالإضافة لتخصيص (١٠٠) مليار دينار لدفع فروقات منتسبي هيئة الحشد الشعبي للسنوات السابقة، كما صوت مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الحادية و العشرون بالموافقة على شمول الهيئة بقرار مجلس الوزراء بشأن النفقات السرية واضافة مليار وخمسمئة ألف دينار إلى هيأة الحشد الشعبي للغرض المذكور انفاً.

8- تسهيل وتسريع إجراءات التقاعد لعوائل الشهداء، وشمول الجرحى بالرعاية والعلاج وإنجاز معاملات تقاعد للجرحى للذين اصاباتهم تسببت بعجز يتطلب احالته على التقاعد.

لم يبدأ التنفيذ 0%

يعمل مجلس الوزراء على تنفيذ هذا الوعد الحكومي من خلال التحول الرقمي لانجاز المعاملات التقاعدية، والذي لم نرصد بدأ التنفيذ به.

9- انهاء ظاهرة السلاح المنفلت خارج نطاق المؤسسات الرسمية والشرعية للدولة.

لم يبدأ التنفيذ 0%

صوت مجلس الوزراء على ثلاثة اجراءات للحد من ظاهرة الساح المنفلت خارج اطار الدولة من خلال سحب السلاح من المواطنين عبر المراحل التالية

- المرحلة الاولى: تسجيل الأسلحة لدى المواطنيين
- المرحلة الثانية : مرحلة استلام الأسلحة من المواطنيين
- المرحلة الثالثة : التفتيش والمصادرة

وبالرغم من تداول وسائل اعلام اخبار عن فتح مراكز لتسجيل الاسلحة من قبل وزارة الداخلية العراقية إلا اننا لم نرصد بدأ التسجيل في حين رصدنا من خلال موقع الوزارة قيام مفارز شرطة بعمليات مداهمة وتفتيش ومصادرة اسلحة ضمن حملات غير منظمة .

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
أمن واستقرار العراق	9	%9

الثاني والعشرون: تنفيذ المشاريع الاستراتيجية

1- استكمال تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير

قيد التنفيذ 35%

يعد مشروع ميناء الفاو الكبير من المشاريع التي عملت الحكومات المتعاقبة على انجازها وعقدت العديد من الاجتماعات لمتابعة تنفيذ المشروع الذي تشرف وتعمل على تنفيذه الشركة العامة للموانئ العراقية و الشركات الممتعاقدة معها .

ويتم تنفيذ مجموعة من المشاريع لاكمال الميناء، حيث اعلن مدير عام الشركة العامة الموانئ العراقية أن "مشروع الأرصفة الخمسة في الميناء سينتهي في أيلول/ سبتمبر 2024، فيما سيكون أكتمال جميع مشاريعه في آب/ أغسطس 2025." كما في11 أيلول 2023 الى ان نسبة الانجازفي المشروع بلغت (71%).

2- إنشاء شبكة الطرق (السكك والقناة الجافة) التي تربط ميناء الفاو بدول الجوار للعراق.

بدأ التنفيذ 25%

صوت مجلس الوزراء على اثنين من الاجراءات التنفيذية الخاصة بتحقيق هذه الفقرة من المنهاج الوزاري وتم عقد مجموعة من الاجتماعات لمناقشة لبمشاريع اللازمة لاكمال المشروع .

يتمثل الاجراء التنفيذي الأول باعداد دراسة القناة الجافة (خط سكة ربط ميناء الفاو الكبير بالحدود التركية (بين الشركة العامة لسكك االحديد و الشركة الايطالية PEG : والذي لم نرصد بدأ التنفيذ به ,

في حين يتضمن الاجراء التنفيذي الثاني انشاء الطريق الحلقي الرابع لمدينة بغداد، حيث تم تخصيص مبلغ (530) مليار دينار عراقي ضمن اولويات البرنامج الحكومي في قانون الموازنة العامة الاتحادية لتنفيذ المرحلة الأولى للطريق الحلقي الرابع.

1- محطة تحلية مياه البحر في محافظة البصرة مع محطة توليد الطاقة الكهربائية

بدأ التنفيذ 25%

جاء هذا الوعد ضمن محور (قطاع الخدمات و الاعمار) بالغضافة الى هذا المحور ، ورصدنا تخصيص مبلغ (400) مليار دينار عراقي ضمن اولويات البرنامج الحكومي في قانون الموازنة العامة الاتحادية لتنفيذ مشروع تحلية مياه البحر، كما قرر مجلس الوزراء قيام وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة نقل المشروع إلى محافظة البصرة، وكذلك إحالة الدراسة الاقتصادية والفنية للمشروع، التي أعدتها الشركة الاستشارية النمساوية ILF إلى المحافظة.

2- وضع خطة متكاملة للبدء بالإعلان عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الصناعات التحويلية والبتروكيماوية .

لم يبدأ التنفيذ 0%

لم يرصد فريق العمل اي اقرار او توصية او اجراء تنفيذي تم اتخاذه من قبل الحكومة لتنفيذ هذا الوعد .

3- اتخاذ الإجراءات اللازمة من خطط ودراسات الجدوى للنهوض بقطاع المصافي وتطويره وإنشاء مصافي جديدة من الجيل الحديث لسد النقص الحاص في توفير المنتوجات النفطية والحد من استيرادها.

بدأ التنفيذ 25%

يؤشر فريق المرصد بدأ التنفيذ من خلال توقيع وزارة المالية مذكرة مع القائم بأعمال السفارة اليابانية في بغداد بشأن منح قرض الين الياباني لمشروع تطوير مصفى البصرة (المرحلة الرابعة) بمبلغ (1200) مليون دولار أمريكي"، كما تم رصد إعادة فتح و انشاء وتشغيل عدد من وحدات الازمرة و التكرير في مصافي الشمال و البصرة وصلاح الدين و الجنوب، كما اعلنت وزارة النفط عن اطلاق مجموعة من الفرص الاستثمارية في قطاع التصفية و الصناعات التكريرية

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
تنفيذ المشاريع الاستراتيجية	5	%22

الثالث والعشرون: :التشريعات والإصلاحات السياسية

أولا: يهدف المنهاج الوزاري لإعداد مشروعات قوانين لما يلي

1- مشروع تعديل قانون انتخابات مجلس النواب.

منجز 100%

صوت مجلس النواب على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والذي بموجبه تم الجمع بين انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات في قانون واحد، ولم نرصد دور مجلس الوزراء في تشريع القانون حيث قدم مقترح تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات من قبل تحالف ادارة الدولة في مجلس النواب وادرج للقراءة والتصويت عليه، وتضمنت المادة (52) من قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (12) لسنة 2018. إلغاء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ واي نص قانوني يتعارض مع احكام هذا القانون .

2- مشروع قانون النفط والغاز.

بدأ التنفيذ 25 %

يعد قانون النفط والغاز من القوانين الخلافية التي فشل مجلس النواب في تمريرها بعد مرور خمس دورات نيابية بالرغم من كونه من القوانين التي نص الدستور العراقي الدائم على تشريعها بموجب الفقرة الأولى من المادة (112) منه .

حكومة السوداني منذ منحها الثقة عملت على عقد مجموعة من الاجتماعات لمناقشة اكمال مشروع القانونوخلال اجتماع ترأسه رئيس الوزراء بمشاركة ممثلين عن حكومتي المركز والاقليم و محافظي المحافظـات المنتجة للنفط تم الخروج بمجموعة توصيات تمثلت بتشكيل لجان تتولى متابعة النقاشات وتنظيم الاجتماعات اللاحقةن فضلاً عن تم تقديم ورقة عمل من خلال اللجان على أساس الرؤيا المقدمة من قبل الوزارة وحكومة اقليم كردستان والمحافظات المنتجة في ضوء المناقشات التي جرت خلال الاجتماع والمناقشات السابقة لدراستها من خلال هذه اللجان وصولاً لإعداد المسودة النهائية لقانون النفط والغاز.

3- مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص.

منجز 100 %

صوت مجلس النواب على قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في جلسته المنعقدة بتأريخ ١٧ ايار ٢٠٢٣ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد 4734 في 28 اب 2023 – قانون رقم 18 لسنة 2023

ويجري فريق المرصد التحقق من الدور الذي قامت به الحكومة لتشريع القانون، وذلك لان مشروع القانون موجود في مجلس النواب منذ الدورة النيابية السابقة. ولم يرسل من قبل الحكومة الحالية، ويتقاطع هذا الوعد مع وعد الحكومة بتشريع قانون الضمان الاجتماعي للعمال ضمن محور مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل

4- مشروع قانون الخدمة المدنية.

بدأ التنفيذ 25 %

يصنف فريق المرصد هذا الوعد بانه بدأ التنفيذ به، وذلك من خلال تصويت مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثانية على سحب مشروع القانون من مجلس النواب لمراجعته و اعادة النظر به.

5- مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

لم بدأ التنفيذ 0 %

القانون موجود على اجندة اعمال مجلس النواب منذ الدورة النيابية السابقة ولم نرصد قيام الحكومة باتخاذ اي اجراء من قبلها من خلال سحب القانون من مجلس النواب او التوصية بتعديله، في نفس الاطار رصدنا تصريح صحفي لنائب رئيس لجنة الاقتصاد النيابية حول قيام الحكومة بسحب القانون من مجلس النواب ولكننا لم نرصد اي قرار لمجلس الوزراء بهذا الصدد .

6- مشروع قانون مجلس الاتحاد.

لم يبدأ التنفيذ 0%

تضمن دستور جمهورية العراق الدائم في المادة (65) منه قيام مجلس النواب بتشريع قانون مجلس الاتحاد كاحد مكونات السلطة التشريعية و الذي يضم ممثلين عن الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم،، بالرغم من ذلك لم ينجح مجلس النواب خلال الدورات النيابية السابقة بالتصويت على القانون و تمريره، وعلى الرغم من وعد الحكومة بالسير في اجراءات تشريعه إلا اننا لم نرصد اي اي اجراء تم اتخاذه من قبل مجلس الوزراء

7- اعداد مشاريع قوانين لعقد اتفاقيات استراتيجية اقتصادية وتنموية مع الدول المتقدمة في العالم.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

صنف فريق المرصد هذه الفقرة من المنهاج الوزاري على انها غير محددة و لا يمكن تتبع تنفيذها، حيث لم يتم تحديد عدد الاتفاقات التي سيتم اعداد مشاريع قوانين لتصديقها من مجلس النواب بعد التفاوض من قبل الحكومة حولها، كما لم يتم تحديد الاتفاقيات التي سيتم الانضمام إليها، بالتالي فلا يمكن قياس نسبة الانجاز الفعلية لهذا الوعد، مع ذلك رصد فريق العمل تصويت مجلس الوزراء على احالة عدد من مشاريع قوانين الانضمام الى اتفاقيات الى مجلس النواب لمناقشتها و التصويت عليها . .

ثانيا: انتخابات مجلس النواب الاتحادي ومجالس المحافظات

1- التزام الحكومة بالقيام بواجبها بدعم المفوضية المستقلة للانتخابات في جميع المجالات لتمكينها بالقيام بإجراء الانتخابات القادمة لمجلس النواب الاتحادي وانتخابات مجالس المحافظات، وذلك بتوفير التخصيصات المالية وتهيئة الأجواء الامنة والمستقرة لإجراء الانتخابات لضمان نجاحها ونزاهتها.

غالباً سينجز 75%

من المقرر اجراء انتخابات مجالس المحافظات في شهر كانون الاول 2023 واستعداداً لاجرائها عقدت الحكومة العراقية العديد من الاجتماعات لمتابعة التحضيرات النهائية للانتخابات، كما تم تضمين قانون الموازنة العامة الاتحادية مبلغ ٣٤٥ مليار دينار عراقي لتغطية نفقات العملية الانتخابية، وفي نفس الاطار صادق مجلس الوزراء ضمن جلساته على متطلبات العملية الانتخابية والمقدمة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

ثالثا: تلتزم الحكومة بالقيام بإجراء إصلاحات سياسية على ضوء متطلبات المرحلة وكما يلي

1- إطلاق حوار وطني لمراجعة العملية السياسية والتوصل الى توصيات من شأنها تطوير الأداء الحكومي والبرلماني يضمن بناء دولة قوية تقوم بواجبتها اتجاه مواطنيها على الوجه الأمثل، ليساهم في إعادة ثقة الشعب بالنظام السياسي، ويشمل الحوار جميع الكتل والجهات السياسية والفعاليات المجتمعية.

لم يبدأ التنفيذ 0%

بالرغم من تركيز حكومة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني على تعزيز ثقة المواطن بالعملية السياسية الا اننا لم نرصد اي خطوات عملية لبدء واطلاق الحوار الوطني.

2- اجراء مراجعة لقانون مجالس المحافظات بما يضمن تحسين أداء مجالس المحافظات كتمهيد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات.

قيد التنفيذ 35%

احيل ملف مراجعة قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الى الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات التي قامت بتشكيل لجنة لمراجعة القانون خلال ٩٠ يوماً في وقت لاحق تم تمديد عمل اللجنة لمدة ٣٠ يوم وبالرغم من مضي المدة المحددة للجنة في شهر ايار من عام 2023، إلا اننا لم نرصد انجاز مشروع التعديل من عدمه، من جانب آخر

3- معالجة عدم وضوح العلاقة بين الحكومة الاتحادية من جهة وكل من الحكومات المحلية والاقليم من جهة أخرى وبناء على ما رسمه الدستور.

قيد التنفيذ 35%

لتحقيق هذا الوعد الحكومي تعمل حكومة السوداني ضمن اتجاهي عمل ، احدها يتداخل مع محاور اخرى من المنهاج الحكومي وهي محور تنظيم العلاقة بين المركز و الاقليم، فضلاً عن تشريع قانون النفط و الغاز ضمن محور التشريعات و الاصلاحات السياسية .

الاتجاه الأول : العلاقة بين الحكومة الاتحادية و الاقليم :

ملف العلاقة بين المركز و الاقليم من الوعود السياسية التي عملت عليها الحكومات السابقة، وبعد منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني عادت المفاوضات بين الحكومة العراقية حكومة اقليم كوردستان حول المواضيع الخلافية القائمة بين الطرفين من بينها من بينها الموازنة العامة، وقانون النفط والغاز، وتفعيل المادة 140 من الدستور العراقي في علاقة بالمناطق المتنازع عليها، وملف المنافذ .

تم حسم ملف الموازنة من خلال تشريع قانون الموازنة العامة الاتحادية للاعوام 2023 – 2024 – 2025 وتضمنت المواد (11– 12– 13) من مشروع القانون حساب حصة الاقليم .

من جانب آخر تم توقيع اتفاق مؤقت بين المركز و الاقليم يتضمن استثمار تصدير النفط من اقليم عبر كركوك لحين حسم ملف قانون النفط و الغاز و استكمال تشريع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس النواب .

كما تم عقد مجموعة من الاجتماعات بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم لمناقشة و اعداد مسودة مشروع قانون النفط و الغاز و ارساله الى مجلس النواب لاستكمال تشريعه

واستمراراً على التفاهمات الإيجابية المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، والاتفاق على المضي بتنفيذ الالتزامات الدستورية ومضمون قانون الموازنة العامة الاتحادية، وتعزيزاً للرقابة و الشفافية في ادارة اموال الدولة صوت مجلس الوزراء العراقي في الثامنة و الثلاثون و المنعقدة في 17 / 9 / 2023 على مجموعة من القرارات التي اشرنا لها سابقاً .

الاتجاه الثاني : تنظيم العلاقة بين المركز و المحافظات غير المنتظمة في اقليم :

في هذا الاتجاه يمكننا رصد تداخل وتطابق مع وعود حكومية أخرى ضمن المنهاج الوزاري للسيد السودانيمع ذلك هناك مسارين يمكن رصدهما في هذا الاطار

مراجعة قانون مجالس المحافظات

رصدنا إحالة ملف مراجعة قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الى الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات التي قامت خلال الجلسة الاولى لها بتشكيل لجنة لمراجعة القانون خلال ٩٠ يوماً في وقت لاحق تم تمديد عمل اللجنة لمدة ٣٠ يوم وبالرغم من مضي المدة المحددة للجنة لكننا لم نرصد ان تم انجاز مشروع التعديل من عدمه.

تنظيم العلاقة بين الوزارات و المحافظات :

عملت حكومة السيد رئيس الوزراء منذ تشكيلها على تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية و المحافظات غير المنتظمة في اقليم ورصد فريق العمل مجموعة من القرارات التي اتخذتها الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات لتنظيم الصلاحيات بين الوزارات و الادارات المحلية في المحافظات وبما يضمن تطبيق نصوص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل ، فضلاً عن وضع آليات لتنظيم الرقابة على المال العام وتشجيع الاستثمار ابرزها :

- قيام وزارة المالية بفتح حساب بمسمى (حساب الواردات المحلية) تحت اشرافها ويخضع لتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي للمحافظات كافة، ويكون حسابا موحدا لإيرادات الخدمات التي تقدمها المحافظة للمواطن مع الغاء الحسابات المفتوحة من قبل المحافظة والمتعلقة بالشأن ذاته في المصارف، وتدوير اموالها لحساب الواردات المحلية.
- قيام وزارة (الإعمار والإسكان والبلديات العامة) ووزارة (العمل والشؤون الاجتماعية) باستكمال نقل الدوائر الفرعية والوظائف والخدمات والاختصاصات التي تمارسها مع اعتماداتها المخصصة لها في الموازنة العامة والموظفين العاملين فيها الى المحافظات في نطاق وظائفها المبينة في الدستور والقوانين المختصة.
- إلزام الوزارات المشمولة بالمادة (45) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21 لسنة 2008) المعدل، بعدم فتح اقسام جديدة لها في المحافظات تحت مسمى اقسام اتحادية كونه يتعارض مع مبدأ اللامركزية الادارية فضلا عن المادة (122/ثانياً) من الدستور، مع إلغاء الأقسام المستحدثة (قسم العمل الاتحادي) و(شعبة الاسكان).

القطاع	عدد الفقرات	نسبة الانجاز %
التشريعات والإصلاحات السياسية	11	%42